

الأمثال العربية القديمة

التي خالفت القواعد النحوية والنصرفية

أعدّها الطالب

عصام بن عبد العزيز الخطيب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٤ هـ وتم إجازتها

المشرف

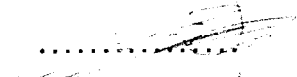
الدكتور صالح بن سليمان العمير

أعضاء لجنة الحكم



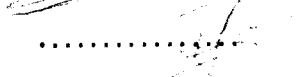
مقرراً

الدكتور صالح بن سليمان العمير



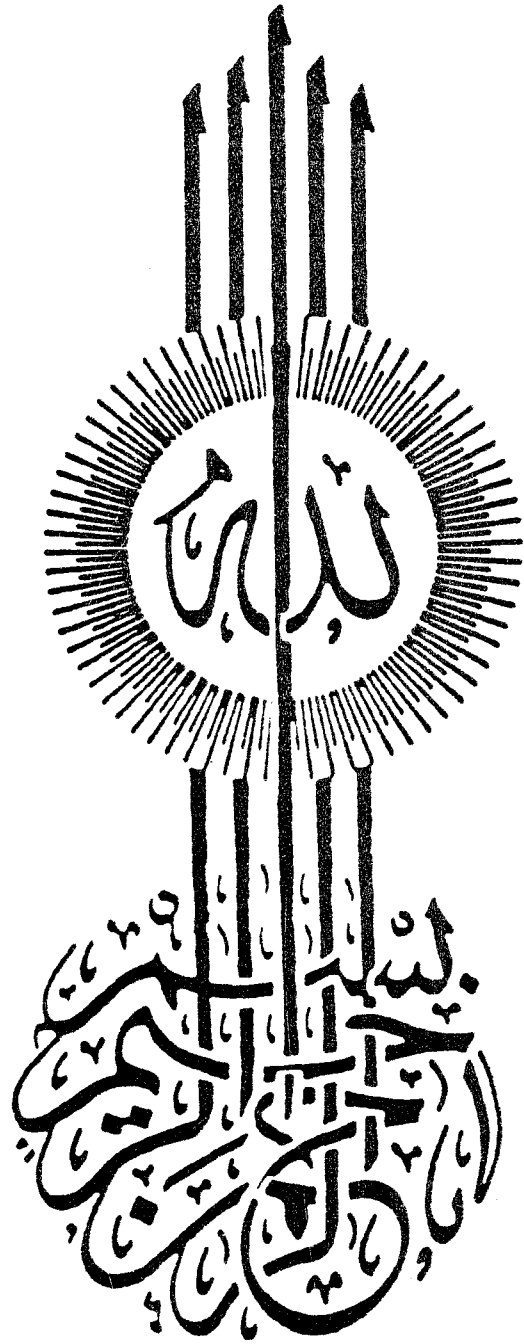
عضواً

الأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة



عضواً

الدكتور محمد الباتل الحربي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ؛

فإن هناك عدداً من الأصول التي يَعْتَمِدُ عليها علمُ النحو والتصريف ، والمنابع
التي تُسْتَقَى منها قواعده ، ومن بين أهم هذه المنابع ، وأعظم تلك الأصول : أمثال
العرب ؛ إذ إنها من أقرب الأصول إلى واقع اللغة .

فإذا كان القرآن المثل الأعلى للغة في الفصاحة والبلاغة ، وكان الشعر خاصاً
بطبقة عليا من الناس لها قدرات رفيعة ، فإن الأمثال تنبثق من عامة العرب ،
معتمدين على السليقة التي يتمتعون بها ، مع الخلو من قيود الشعر — غالباً — ،
مما يجعلها مرآة حقيقية للغة العربية الشائعة .

ومع ذلك فإن الباحث في كتب النحو والتصريف لا يجد من النحاة العناية
الكافية بالأمثال ، فلم يهتموا باستقراءها والاستشهاد بها لقواعدهم اهتمامهم
بالشعر — مثلاً — .

ولذلك أحببت أن أتبع أمثال العرب القديمة ، مستخرجاً منها ما خالف
قواعد النحاة ، أو خالف آراء بعضهم ؛ محاولاً بذلك الإسهام في تطوير الدراسة
النحوية ، من خلال المشاركة في ضبط بعض قواعدها ، وترجيح بعض
آراء العلماء فيها .

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عما لم يهتم به النحاة
أو بعضهم من أمثال العرب التي تخالف القواعد النحوية أو التصريفية ،
ثم درسها درساً يسهم في ضبط قواعد النحو والتصريف .

وتكمن مشكلة البحث في مخالفة عدد كبير من أمثال العرب لقواعد النحو
والتصريف ، مما يستدعي وجود دراسة فاحصة تبحث عن أسباب مخالفتها ،
ومدى إمكان تأثر قواعد النحو والتصريف بها .

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- تبين أهمية أمثال العرب في استقراء قواعد النحو والتصريف .
 - واستقراء هذه الأمثال؛ لاستخراج ما يخالف منها قواعد النحو والتصريف.
 - ودراسة هذه الأمثال في ضوء القواعد النحوية والتصريفية ؛ لمحاولة تقويم ما يمكن تقويمه من القواعد ، أو ترجيح بعض آراء العلماء فيها .
- وقد ظهر للباحث من أفق الدراسات السابقة لبعض الباحثين في هذا الموضوع ما أضاء له بعض معالم الطريق .

فقد تعرض الدكتور عبدالمجيد قطامش في أحد فصول كتابه (الأمثال العربية) إلى دراسة لغوية للأمثال ، إلا أنه فصل قصير أطل إطلالة سريعة على الموضوع ، ولم يهتم بما يهدف البحث للوصول إليه ؛ فلم يستقرئ الأمثال المخالفة للقواعد ، وجعل القواعد النحوية والتصريفية أصلاً انحرفت عنها الأمثال ، فلم يكن للأمثال عنده أثر على القواعد ، أما هذا البحث فسيجعل الأمثال أصلاً مؤثراً في القواعد .

وتناول الدكتور توفيق أبو علي في كتابه (الأمثال العربية) الأمثال من ناحية اجتماعية ، وتناول اللغة منها على أساس أنها ظاهرة اجتماعية ، فخصص لها مبحثاً من فصل . ومن أبرز ما وصل إليه : موافقة الأمثال للقواعد النحوية والتصريفية غالباً ، وأثر رواياتها في معرفة كثير من لهجات العرب ، وهذا ما سيؤيده البحث .

ودرس الدكتور محمد جمال صقر في كتابه (الأمثال العربية دراسة نحوية) الأمثال دراسة أسلوبية ، حاول بها أن يجمع ويصنف أساليب الأمثال ، وقد توصل من خلالها إلى بعض مخالقات الأمثال التي استفاد منها هذا البحث كثيراً ، ولكنه لم يدرس هذه المخالقات دراسة تُلمُّ بأوجه الخلاف النحوي وتؤثر فيه .

وقصر الدكتور عبدالفتاح الحموز بحثه في كتابه (الحذف في المثل العربي) على الحذف في المثل ، سواء كان موافقاً للقواعد أو مخالفاً ، ومع ذلك فقد توصل إلى بعض مخالقات الأمثال للقواعد التي أفادت هذا البحث .

ولا شك أن لكل واحد من هذه الكتب وغيرها موقفه الخاص في إفادة هذا البحث ، وإن كانت بعيدة عن الوفاء بأهدافه كلها .

وهذه الدراسة — بعون الله تعالى — دراسة استقرائية ، ثم تحليلية نقدية ؛ فقد اعتمد البحث فيها على استقراء الأمثال المخالفة لقواعد النحو والتصريف ، وعمل على تصنيفها بحسب المسائل النحوية والتصريفية ، ثم انتقل إلى دراسة تأثير هذه الأمثال في تلك القواعد أو الخلاف النحوي .

ونظراً لكثرة الأمثال العربية قصرت بحثي على القديم منها ، وهو ما اعتنت بجمعه كتب الأمثال القديمة ، وعَبِّرْتُ عن غيره بـ (الأمثال المُولَدَة) ، وهذا النوع من الأمثال هو الذي وُلِدَ في عصور اللغة العربية الأولى المسماة بعصور الاحتجاج ، وهي التي قَصَرَ النحاة استقراء قواعد النحو والتصريف على شواهدها .

ويتكون هذا البحث مما يلي :

المقدمة .

التمهيد :

تعريف المثل .

الفرق بين الأمثال والحكم وأقوال العرب .

الفصل الأول : أهمية الأمثال وحجيتها :

قاعدة (الأمثال لا تغير) ، وأثرها في الاحتجاج بالأمثال .

خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة واردة فيها .

تعدد الروايات في الأمثال : أسبابها ، وفوائدها .

الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو .

الفصل الثاني : المسائل النحوية .

الفصل الثالث : المسائل التصريفية .

الخاتمة .

الفهارس .

وقد سلكت في هذه الدراسة مسلكاً قصداً متوسطاً بين الإسهاب والإيجاز ؛ حاولت في الفصل الأول منها بيان أهمية الأمثال من بين شواهد اللغة العربية ، وما تميزت به عن غيرها ، وما يمكن أن يكون لها من أثر على القواعد النحوية والتصريفية .

وربت مسائل الفصلين الثاني والثالث كترتيبها في ألفية ابن مالك ؛ إذ إنهما مع شروحها من أكثر كتب النحو والتصريف انتشاراً .

وبدأت كل مسألة بذكر رأي النحاة فيها ، مستشهداً ببعض نصوصهم ، ومحياً على عدد من كتب النحو أو التصريف التي يمكن الرجوع إليها فيها . ثم أتبع ذلك بما خالف القاعدة النحوية أو التصريفية من الأمثال العربية ، مبيّناً وجه مخالفتها .

وجمعت بعد ذلك ما اطلعت عليه من الشواهد العربية ، الثرية والشعرية ، الموافقة للأمثال العربية في مخالفة القاعدة النحوية أو التصريفية .

ثم حاولت دراسة هذه المشكلة العلمية بجمع آراء النحاة في المسألة ، وما حاولوا فيها من توجيه لتلك الشواهد أو ترجيح لبعضها على بعضها الآخر ، وبذلت طاقتي في اختيار الرأي الأقرب إلى شواهد اللغة ، أو الخروج برأي خاص تؤيده النصوص العربية .

وقمت مع ذلك بتخريج الأمثال العربية من أغلب كتب الأمثال المطبوعة ، ونقلت من شروحها ما يتصل بها من معنى أو قصة أو قائل أو مضرب للمثل .

كما أحلت الشواهد الأخرى إلى مظانها المعتمدة ، فخرجت الآيات القرآنية ، وبينت مواطن القراءات من كتب القراءات أو التفسير أو إعراب القرآن . وخرجت الأحاديث النبوية والآثار من أمهات كتب الحديث المعتمدة ، واعتنيت بالبحث عن أصلها .

وأحلت الآيات الشعرية إلى مظانها من دواوين الشعراء إن وجدت ، أو كتب التراث ، ولا سيما كتب النحو ؛ حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى ما قيل عنها في تلك الكتب ، وحاولت مع ذلك تبين ما يحتاج إلى بيان من غريبها غالباً .

ولم أترجم للأعلام الذين وردت أسماءهم في البحث ؛ لأنهم من المشاهير في الغالب .

ثم ختمت البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأعظم الشكر والثناء ، على مولى العطاء ، وأهل المجد والثناء ، كريم الأرض والسماء ، ومعين الضعفاء ، على ما يسّر من هذا البحث ، فله الحمد والمنة والفضل .

ثم في الختام ، لا أنسى حق الكرام ، فأتقدم بوافر الشكر والامتنان ، وصادق التقدير والعرفان ، لمن يعجز عن شكره اللسان ، ويكفل عن بيان فضله البنان ، من فتح لي صدره وبيته ومكتبه ، ولم يضمن عليّ بجهده ، وبذل لي الكثير من أوقات راحته ، فأشرف عليّ في هذا البحث ، وتفضل بقراءة ما أكتبه بكل سرور وتقدير ، فأرشدني إلى ما لا غنى لي عنه ، ولم يزل يحثني على الحرص على الوقت ، واقتناص الفرائد والفوائد ، والمضي قدماً لإنجاز هذا البحث على أحسن وجه : أستاذي الفاضل / الدكتور صالح بن سليمان العمير ، جزاه الله تعالى على ما بذل لي خير الجزاء ، وخصّه بوافر الفضل والعطاء ، وأدام له الصحة والعافية والخير والهناء .

وأتقدم قبل ذلك وبعده بالشكر الجزيل لإدارة وأساتذة هذه الجامعة العريقة ، التي لم تنزل تولى اهتمامها بطلاب العلم والمعرفة ، وأخص من بينهم أساتذة قسم اللغة العربية بكلية الآداب ، الذين استفدت منهم بالدراسة عند بعضهم ، وبالاستشارة والاستنارة بعلوم ومعارف بعضهم الآخر .

ثم أتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير لكل من مَدَّ لي يد العون والمساعدة في هذا البحث ، وأخصُّ منهم الأساتذة الكرام : الدكتور أمين المبارك ، والدكتور محمد جمال صقر ، والأستاذ الدكتور إمام الجبوري ، والدكتور أحمد العرفج ، الذين لم يخلوا عليَّ بما كنت أطلبه منهم من فوائد أو كتب كان لها كبير الفضل في إنجاز هذا البحث ، فأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في صحائف أعمالهم ، وأن يبلغهم آمالهم .

والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه

عضام بن عبدالعزيز الخطيب

التمهيد :

- تعريف المثل .
- الفرق بين الأمثال والحكم .
- أقوال العرب .

تعريف المثل

تطلق كلمة (المثل) و (المثل) و (المثل) في أصل الاستعمال اللغوي على الشبيه والنظير ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُتُمْ بِهِ ﴾ (٢) ، ولها مع ذلك معانٍ كثيرة ، اعتنت ببيانها كتب اللغة (٣) .

فمن معاني هذه المادة اللغوية : الصفة ، كقوله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ﴾ (٤) ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ (٥) ، ومنها : العبرة ، كقوله سبحانه : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴾ (٦) ، ومنها : الآية ، كقوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ مِثْلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٧) ، ... وغيرها .

وأما المثل في الاصطلاح الأدبي فقد عني علماء اللغة والبلاغة منذ زمن مبكر بتعريفه ، وتحديد خصائصه ومقوماته ، وعباراتهم وإن اختلفت ، وتباينت في الدقة والوضوح ؛ إلا أنها تعطي صورة متكاملة عن المثل الأدبي (٨) .

(١) الشورى ١١ .

(٢) البقرة ١٣٧ .

(٣) انظر — مثلاً — مادة (مثل) عند : الزمخشري (جاز الله محمود بن عمر ٥٣٨ هـ —) : أساس البلاغة (دار صادر — بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م) ، وابن منظور (محمد بن مكرم ٧١١ هـ : لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ) ، والفيروزآبادي (أبي طاهر محمد بن يعقوب ٨١٧ هـ : القاموس المحيظ ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٦ هـ) .

(٤) الفتح ٢٩ .

(٥) محمد ١٥ .

(٦) الزخرف ٥٦ .

(٧) الزخرف ٥٩ .

(٨) وقد أسهب في ذكر عباراتهم ، واستيفاء المعاني اللغوية : أبو علي (محمد توفيق : الأمثال العربية والعصر الجاهلي (دراسة تحليلية) (رسالة دكتوراه) ، دار النفائس — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م) ٣٣ - ٤٣ .

- قال المررد — فيما نقل عنه الميداني — : « المثل : قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول .
والأصل فيه التشبيه ، فحقيقة المثل : ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول » (١) .
- وقال الفارابي : « المثل : ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه ، حتى
ابتدلوه فيما بينهم ، وفأهوا به في السراء والضراء » (٢) .
- وقال المرزوقي — فيما نقل عنه السيوطي — : « المثل : جملة مقتضبة من
أصلها ، ومرسلة بذاتها ، فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتتقل عما وردت فيه
إلى كل ما يصح قصده بها ، من غير تغيير يلحقها في لفظها » (٣) .
- وقال الراغب الأصفهاني : « المثل : عبارة عن قول في شيء يشبه قولاً في شيء
آخر ، بينهما مشابهة ؛ لبيان أحدهما الآخر ويصوره » (٤) .
- ونقل الميداني عن ابن السكيت قوله : « المثل : لفظ يخالف لفظ المضروب له ،
ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ ، شبهوه بالمثل الذي يعمل عليه غيره » (٥) .
- وقال الرمحشري : « المثل : القول السائر الممثل مضربه بمورده » (٦) .
- وقال القلقشندي : « الأمثال : كلمات مختصرة تورد للدلالة على أمور كلية
مبسوطة مشهورة بين الناس معلومة عندهم ، فهي كالرموز والإشارات التي يلوح
بها على المعاني تلويحاً » (٧) .

- (١) الميداني (أحمد بن محمد ٥١٨هـ : مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر
— بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٢م) ٥ / ١ .
- (٢) الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ٣٥٠هـ : ديوان الأدب ، تحقيق : أحمد مختار عمر ،
نشر مجمع اللغة العربية — القاهرة ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م) ٧٤ / ١ .
- (٣) السيوطي : المزهر (في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد جاد وأبو الفضل إبراهيم وعلي البحراوي ،
المكتبة العصرية — بيروت ، ١٩٨٦م) ٤٨٦ / ١ .
- (٤) الراغب (الحسين بن محمد الأصفهاني ٤٢٥هـ : مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق : صفوان داودي ،
دار القلم — دمشق ، ط ١ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م) ٧٥٩ .
- (٥) الميداني ٦ / ١ .
- (٦) الرمحشري : الكشف (دار المعرفة — بيروت ، د.ت) ١٩٥ / ١ .
- (٧) القلقشندي (أحمد بن علي ٨٢١هـ : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، تحقيق : محمد شمس الدين ،
دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ٣٤٧ / ١ .

وعرفه الألووسي بأنه « الكلام البليغ الشائع الحسن ، المشتغل إما على تشبيهه بلا شبيه ، أو استعارة رائقة ، أو حكمة وموعظة نافعة ، أو كناية بديعة ، أو نظم من جوامع الكلم الموجز » (١) .

ومن مجموع هذه العبارات وغيرها يمكن أن يقال في تعريفه باختصار :

« المثل : قول موجز سائر ، صائب المعنى ، تشبه به حالة حادثة بحالة سألقة » (٢) .

(١) الألووسي (شهاب الدين محمود ١٢٧٠هـ : روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، دار الفكر — بيروت ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) ١ / ١٦٣ .

(٢) قطامش (عبدالحجيد : الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية ، دار الفكر — دمشق ، ط ١ ،

١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م) ١١ .

الفرق بين الأمثال والحكم وأقوال العرب

تروى عن العرب في كتب النحو أنواع من العبارات القصيرة غالباً ، مع التمييز بينها أحياناً ، ومن غير تمييز أحياناً أخرى ، وتلك العبارات هي : الأمثال والحكم وأقوال العرب ، ونظراً لاختصاص البحث بأحد هذه الأنواع من العبارات ؛ كان من اللائق توضيح تلك الأنواع ، وتحديد الفروق التي تميز بعضها عن بعضها الآخر . وقد اتضح من المبحث السابق معنى المثل ، فبقي لهذا المبحث توضيح قسيميه ؛ حتى تنجلي الفروق بينها .

الحكمة :

كما تعددت الاستعمالات اللغوية لكلمة (المثل) تعددت لكلمة (الحكمة) (١)، ومن أبرز معانيها :

العِلْمُ ؛ إذ يقول العرب : حَكُمَ فلان حُكماً وِحِكمةً ؛ إذا صار حكيماً ، أي : عالماً وصاحب حكمة .

والإتقان ، كقول الأعشى (٢) :

وَعَرِيَّةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

والمنع ، ومنه قيل للحاكم : حاكم ؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم (٣) .

ويمكن تعريفها في الاصطلاح الأدبي بأنها « تلك العبارة التجريدية التي تصيب المعنى الصحيح ، وتعبر عن تجربة من تجارب الحياة ، أو خبرة من خبراتها ، ويكون هدفها في العادة الموعدة والنصيحة » (٤) .

(١) انظر : الراغب ٢٤٨ - ٢٥٠ ، وابن منظور (حكم) ، واليوسفي (الحسن بن مسعود ١١٠٢هـ -

زهر الأكم في الأمثال والحكم ، تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الثقافة - الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٤٠١هـ - (١٩٨١م) / ١ - ٢٥ - ٢٨ .

(٢) البيت له في ديوانه (شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ١٤٤ ، وهو عند : ابن منظور (حكم) . حكيمة : متقنة .

(٣) انظر مزيداً من التفصيل عند : قطامش ١٦ - ١٧ .

(٤) المصدر السابق ١٨ .

ومن خلال هذا التعريف للحكمة مع ما تقدم من تعريف للمثل يمكن استخلاص الفروق بينهما فيما يلي (١) :

١. الشبوع ، فهو شرط في المثل ، أما الحكمة فلا يشترط فيها .
 ٢. أن المثل قائم على التشبيه (تشبيه مضر به بمورده) ، أما الحكمة فعمادها إصابة المعنى .
 ٣. المضمون الفكري ، فالحكمة رأي سديد ، أو فكرة صادقة أثبتتها التجربة ، أما المثل فلا يشترط فيه اشتماله على ذلك .
 ٤. الإيجاز ، وهو شرط في المثل ، أما الحكمة فتكون موجزة وغير موجزة .
 ٥. أن المثل يمكن أن يصدر — حين إنشائه — عن أي فردٍ من الناس ، بمختلف طبقاتهم ، أما الحكمة فلا تنبثق حين ولادتها إلا من حكيم مجرب .
 ٦. أن الهدف من المثل الاحتجاج (٢) ، ومن الحكمة التنبيه والإعلام والوعظ . ومع ذلك فقد تختلط الحكمة بالمثل فيطلقان على عبارة واحدة ، وذلك عندما تحظى كلمة موجزة بالشبوع والسير بين الناس ، فتسمى مثلاً .
- ولذلك حفلت كتب الأمثال بكثير من الحكم ، كقولهم : (العِدَّةُ عَطِيَّةٌ) (٣) ، و (السِّرُّ أَمَانَةٌ) (٤) ، و (رَبُّ قَوْلٍ أَشَدُّ مِنْ صَوْلِ) (٥) ، وغيرها .

- (١) انظر : اليوسي ١/ ٢٩ - ٣٠ ، وقطامش ١٨ - ١٩ ، وإميل يعقوب (موسوعة أمثال العرب ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ١/ ٢٣ - ٢٤ .
- (٢) أي : الاحتجاج بقصة المثل - الحاضرة في ذهن المحتج والسامع - على الحالة المشاهدة في الواقع .
- (٣) المثل عند : أبي عبيد (القاسم بن سلام ٢٢٤هـ : الأمثال ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ٧١ ، والبكري (أبي عبيد عبد الله ابن عبدالعزيز ٤٨٧هـ : فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحقيق : إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٩٨٣م) ٨٤ ، والميداني ٢/ ٢٩ ، والزنجشيري : المستقصى في أمثال العرب (دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) ١/ ٣٣٣ .
- (٤) المثل عند : أبي عبيد ٥٧ ، والعسكري (أبي هلال الحسن بن عبد الله ٣٩٥هـ) : جمهرة الأمثال (تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش ، دار الجيل - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ١/ ٥١٠ ، والبكري ٥٦ ، والميداني ١/ ٣٣١ ، والزنجشيري : المستقصى ١/ ٣٢٥ .
- (٥) المثل عند : أبي عبيد ٤١ ، والأصبهاني (حمزة بن الحسن ٣٦٠هـ : الدرر الفاخرة ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، دار المعارف - القاهرة ، ١٣٩٢هـ) ٢/ ٤٥٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤٧٢ و ٤٧٦ ، والبكري ٢٣ ، والميداني ١/ ٢٩٠ ، والزنجشيري : المستقصى ٢/ ٩٨ .

أقوال العرب :

حفظ النحاة وغيرهم من العلماء عبارات عن العرب ، فاحتجوا بها في كتبهم ، وهي قسمان :

أ. كلمات سائرة :

وهي تلك العبارات التي تتردد على ألسنة العرب في تحياتهم وتبزيكاتهم ونحو ذلك ، كقولهم : أهلاً ومرحباً ، أو حنانيك ، أو بالرفاء والبنين ، وغيرها من العبارات .

وهذه العبارات تشبه الأمثال في شيوعها وتكررها على الألسنة ، إلا أنها تخالفها في أساس بناء المثل ، وهو التشبيه (أي تشبيهه بمضربه بمورده - كما تقدم -) ، فلا تشبيه في هذه العبارات ، ولذلك لم تدخل في نطاق الأمثال .

ب. كلمات غير سائرة :

وهي تلك العبارات التي سمعها النحاة عن الأعراب ، فصدروها في كتبهم بنحو : قالت العرب كذا ، أو سمع عن العرب كذا ، أو نحو ذلك . وهذه بعيدة عن الأمثال جداً ؛ إذ لا شيوع فيها ولا تشبيهه ، ومع ذلك فإن كثيراً من المحققين يخلطون بينهما في فهارس الكتب ، وقد لا يستطيعون التمييز فيضمونهما في فهرس واحد .

ومن خلال هذا العرض لأوجه الفرق بين هذه الأنواع من العبارات التي حفظت عن العرب يتضح مقصود الدراسة ، وهو الأمثال ، وقد يكون معها شيء من الحكم الشائعة التي ذكرتها كتب الأمثال ؛ لأنهم اعتبروها حينئذ أمثالاً ، بل إنها قد اختلطت بالأمثال فلم يمكن تمييزها ؛ لأن كثيراً من الأمثال تشتمل على الحكم أيضاً ؛ فلا يمكن التمييز .

الفصل الأول : أهمية الأمثال وحجيتها :

- قاعدة (الأمثال لا تغير) ، وأثرها في الاحتجاج بالأمثال .
- خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة واردة فيها .
- تعدد الروايات في الأمثال : أسبابها ، وفوائدها .
- الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو .

قاعدة (الأمثال لا تغير) ، وأثرها في الاحتجاج بالأمثال

تتبع علماء النحو شواهد اللغة العربية ، فجمعوا منها الكثير ، واستنبطوا منها واعد النحو والتصريف ، ولكن أصابع الاتهام بالنحل والإصلاح والتوليد استطاعت أن تتوجه إلى عدد من تلك الشواهد، فلم تملك ما تدفع به عن نفسها ؛ لك أنها تعتمد على رواية الأفراد من الرواة والنحاة .

أما الأمثال العربية فإنها أعلى من أن تتوجه إليها تلك التهم ؛ ذلك أنها تعتمد على الرواية الجماعية من أبناء المجتمع العربي ، فإن المثل لا يكون مثلاً إلا إذا سار في أوساط الناس ، وتناقله أبناء المجتمع ، وهذا ما يجعل عملية نقله أو تغييره أمراً صعباً ؛ لأن ذلك سينكشف بمجرد سماع الناس له .

ومن هنا شاعت القاعدة المشهورة (الأمثال لا تغير) ، وهي تحمل في طياتها عدة معان :

الأول : عدم إمكان تغييرها ؛ لانتشارها في أوساط الناس ، فما إن يحاول راوٍ أو نحوي إحداث أي تغيير فيها حتى ينكشف أمره .

الثاني : عدم إرادة العرب تغييرها ؛ لنفاسة المثل عندهم وغرابتهم ، فإحداث أي تغيير فيه قد يفقده كثيراً من قيمته الأدبية واللغوية والتاريخية .

قال الزمخشري : « ولم يضربوا مثلاً ، ولا رأوه أهلاً للتسيير ، ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ، ومن ثم حوفظ عليه ، وحمي من التغيير » (١) . وقد بلغ من اهتمامهم بهذه الأمثال أن حافظوا على صيغها ، وكيفية نطقها ، وإن كانت ملحونة .

نقل السيوطي عن ابن دريد وابن خالويه قولهما : « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحوناً ؛ لأن العرب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب » (٢) .

(١) الزمخشري: الكشاف ١ / ١٩٥ . وانظر: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ٧٥٦ هـ : الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ) ١ / ١٥٦ .

(٢) السيوطي : الزهر ١ / ٤٨٧ .

ونقل عن المرزوقي قوله: « من شرط المثل ألا يغير عما يقع في الأصل عليه ،
ألا ترى أن قولهم : (أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا) تسكن ياءؤه^(١) ، وإن كان التحريك
الأصل ؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك »^(٢) .

الثالث : عدم صحة تغييرها عند التمثل بها ، فتلزم حالة واحدة ، هي التي
جرت عليها أولاً ، مهما اختلفت الأحوال التي تضرب فيها بعد ذلك .
نقل ابن منظور عن أبي عمرو بن العلاء قوله : « والأمثال تؤدي على ما فرط به أول
أحوال وقوعها ، كقولهم : (أَطْرِي إِيَّاكَ نَاعِلَةً)^(٣) ، و (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ)^(٤) ،
و (أَطْرُقَ كَرَا)^(٥) يؤدي ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها »^(٦) .

(١) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ٣٨ من هذا البحث .

(٢) السيوطي : الزهر ١ / ٤٨٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ١١٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٥٠ ، والبكري ١٦٩ ، والميداني
٤٣٠ / ١ ، والزنجشيري : المستقصى ١ / ٢٢١ ، وابن منظور (طرر) . قال الميداني في شرحه :
" الإطرار : أن تركب طرر الطريق ، وهي نواحيه ، وقال ابن السكيت : معناه أدلي ، وقال أبو عبيد :
معناه اركب الأمر الشديد ؛ فإنك قوي عليه ، قال : وأصله أن رجلاً قال لراعية كانت له ترعى في
السهولة وتدع الحزونة : أطري — أي حذي طرر الوادي ، وهي نواحيه — فإن عليك نعلين ، قال :
أحسبه عني بالنعلين غلظ جلد قدميها . يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد ؛ لاقتداره عليه " .

(٤) المثل عند : المفضل الضبي (المفضل بن محمد ١٦٨هـ — أمثال العرب ، تحقيق : إحسان عباس ،
دار الرائد العربي — بيروت ، ١٩٨١م) ٥١ ، وأبي عبيد ٢٤٧ ، وابن سلمة (أبي طالب المفضل ابن
سلمة ٢٩٠هـ : الفاجر ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، الهيئة المصرية — القاهرة ، ١٩٧٤م)
١١١ ، والأصبهاني ١ / ١١١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٥٧٥ و ٣٢٤ و ٥٦٧ ، والزنجشيري :
المستقصى ١ / ٣٢٩ ، وابن منظور (صيف) ، وهو برواية (في الصيف ...) عند الميداني ٢ / ٦٨ .
قال الميداني : " حوطبت به دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، كانت تحت عمرو بن عدس ، وكان شيخاً
كبيراً ، ففركته ، فطلقها ، ثم تزوجها فتى جميل الوجه ، وأجذبت ، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوبة ،
فقال عمرو : في الصيف ضيعت اللبن ، فضربت يدها على منكب زوجها ، وقالت : هذا ومدقة خير ،
أي : أن هذا الزوج مع عدم اللبن خير منك ، فذهبت كلمتهما مثلاً ، فالأول يضرب لمن يطلب شيئاً
قد فوته على نفسه ، والثاني يضرب لمن قنع باليسير إذا لم يجد الخطير ، وإنما خص الصيف ؛ لأن سواها
الطلاق كان في الصيف ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته صيفاً كان مضيعاً لألبانها عند الحاجة " .

(٥) انظر تخريج المثل في ص ١٣٩ من هذا البحث .

(٦) ابن منظور (زول) .

وقال أبو العلاء المعري : « وكذلك تجرى أمثال العرب ، يكون فيها بالاسم عن جميع الأسماء ، فيقولون للرجل : (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ) ... » (١) .

والعلة في ذلك — كما قال قطامش — : « أن المثل استعارة تمثيلية تستعار فيها الألفاظ الموضوعه للمشبه به للمشبه ، بذواتها وأعيانها ، فإذا غيرت هذه الألفاظ حسب المضارب المختلفة خرج الأسلوب من حظيرة الاستعارة » (٢) .

وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله : « كما يكون ذلك في الأمثال ، نحو (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ) ؛ لأن أصل المثل إنما كان لامرأة ، فإمّا يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل ، فإذا قتلها للرجل فإمّا معناه : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا » (٣) .

وأوضح ذلك الزمخشري بقوله : « فإذا قال للمفرط في طلب حاجته عند إمكانها ، ثم طلبها بعد فواتها (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ) ؛ فقد جعل قصة دختنوس مثل قصته ، ونزلها منزلة واحدة ، وتصورها بصورة فردة ، ولهذا ترك تاء (ضيعت) على كسرتها ، وهكذا جميع الأمثال لا يجوز تغييرها ، ويجب أداءها على طَبَّها كما هي » (٤) .

وجعلها أبو هلال العسكري من باب الحكاية حيث قال : « ويقولون : الأمثال تحكى ، يعنون بذلك أنها تضرب على ما جاءت عن العرب ، ولا تغير صيغتها ، فتقول للرجل : (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ) فتكسر التاء ؛ لأنها حكاية » (٥) .

(١) المعري (أبو العلاء أحمد بن عبدالله ٤٤٩هـ — رسالة الغفران ، تحقيق : عائشة عبدالرحمن ، دار المعارف — القاهرة ، ط ٤ ، د.ت) ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٢) قطامش ٢٠١ . وانظر : التهانوي (محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربي : عبدالله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : جورج زيناتي ، مكتبة لبنان — بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م) ١٤٤٩ / ٢ - ١٤٥٠ .

(٣) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٦هـ —) : المقتضب (تحقيق : محمد عبدالحالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث — القاهرة ، ١٣٨٨هـ) ١٤٣ / ٢ .

(٤) الزمخشري : المستقصى ١ / هـ (من مقدمة الزمخشري لكتابه) .

(٥) العسكري : جمهرة الأمثال ٧ / ١ .

ومن أجل ذلك كُله شُبِّهَتْ بعض الأساليب العربية التي يُلتزم فيها بصورة واحدة بالمثل ، من ذلك (حَبْدًا) ، كما قال ابن مالك (١) :

وَأَوَّلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِـ (ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

وتجتمع كل هذه الأمور لتزيد من الاطمئنان إلى وصول هذه الأمثال بصيغها وصفاتها كما نطقها العرب ، فتجعل الاحتجاج بها أقوى من الاحتجاج بكثير من الشواهد غيرها ؛ لما قد تتعرض له تلك الشواهد من التحريف والتغيير ؛ وفي ذلك قال ولفنسون : « وكذلك يمتاز القدم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث موضوع نشأة اللغة العربية ؛ لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية ، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير . ويمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم ، بل على اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية .

والسبب في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية يرجع إلى صوغها في صيغة موجزة جداً ، مع وفاء دلالتها على المعنى المطلوب ، فهي تدل على المعنى الكبير باللفظ القصير ، وليس في غيرها من الأساليب شيء من ذلك ، ومن هنا كان جمالها وروعها ، وكان سحرها وبلاغتها .

ولها ميزة أخرى فوق المحافظة على صيغتها الأصلية ، وهي المحافظة على كيفية النطق بها أيضاً ؛ لأن لكيفية النطق علاقة كبيرة بتأويل الحكمة وفهم معناها » (٢) .

(١) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ٦٧٢هـ) : الألفية (مكتبة طيبة - المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ) ٠٦٤ وانظر : المسرد : المقضب ١٤٣/٢ ، وابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ابن عبد الرحمن ٧٦٩هـ) : شرح الألفية (تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ١٧١/٣ .

(٢) ولفنسون (إسرائيل : تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد - القاهرة ، ط١ ، ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م) ٢١٢ .

وقال قطامش : « فالأمثال نصوص لغوية أصيلة ، تجمل الكثير من خصائص اللغات وصفاتها ، في مفرداتها وتراكيبها ، ولهذا يسوقها العلماء جنباً إلى جنب مع النصوص الأخرى شواهد على اللغة ، مفردات وتراكيب » (١) .

كما أن صدور هذه الأمثال عن جميع طبقات المجتمع العربي يجعلها مرآة صافية للغة العربية بجميع مستوياتها .

ولا يعني ذلك كله خلو الأمثال تماماً من جميع أشكال التغير ؛ لما سيتضح في المبحثين التاليين .

خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة وامرودة فيها

ورد عن العرب عدد كبير من الأمثال العربية المخالفة للقياس النحوي أو التصريفي ، صرح بذلك كثير من اللغويين والنحاة .

قال الأصمعي — فيما نقل عنه السيوطي — : « فإن الأمثال تحمل ما لا يحتمل غيرها ، وتُرَالُ كثيراً عن القياس » (١) .

ونقل الزجاجي عن الأخفش قوله : « والمثل يجيء على خلاف الباب » (٢) .

وقال ابن الحاجب (٣) والميلاني (٤) والأزهري (٥) : « والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس » . وقد جعلوا سبب ذلك تحملها الضرورة كالشعر .

قال المبرد : « والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال » (٦) .

وقال ابن جني : « على أن الأمثال عندنا وإن كانت مشورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك » (٧) .

(١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ —) : الأشباه والنظائر (تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ —) ١ / ٢١٠ - ٢١١ ، وانظر : الزجاجي (أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٣٩هـ) : الإيضاح في علل النحو (تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس — بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ —) ١١٨ .

(٢) الزجاجي : مجالس العلماء (تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي — القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) ٨٢ .

(٣) ابن الحاجب (عثمان بن عمرو ٦٤٦هـ —) : الإيضاح في شرح المفصل (تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف — بغداد ، د.ت) ١ / ٥٤٥ .

(٤) الميلاني (محمد بن عبدالرحيم العمري ٨١١هـ —) : شرح المغني في النحو ، تحقيق : عبدالقادر الهيبي ، جامعة قارون — بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٨م) ١٣٩ .

(٥) الأزهري (خالد بن عبدالله ٩٠٥هـ —) : التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية — القاهرة ، د.ت) ٢ / ٣١٣ .

(٦) المبرد : المقتضب ٤ / ٢٦١ .

(٧) ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ —) : المحتسب (في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبدالخليص النجار ، وعبدالفتاح شلي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية — القاهرة ، ١٣٨٦هـ —) ٢ / ٧٠ .

وقال الأعلام الشنتمري : « لأن المثل يحتمل فيه — لكثرة استعمالهم له — من التغيير ما يحتمل في الشعر » (١) .

وقال أبو علي الفارسي — فيما نقل عنه ابن جني — : « لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير ، كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل بجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه » (٢) .
ونقل السيوطي عن المرزوقي قوله : « واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام » (٣) .

وقال ابن عصفور : « وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم ، دليل ذلك قولهم : (شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى) (٤) » (٥) .

ولا يخفى أن سبب تحمّل الشعر للضرورة وقوعه تحت وطأة قيود الوزن والقافية ، التي ترغم الشاعر على مخالفة القياس ، أما الأمثال فإنما نثر غالباً ، فهي خالية من هذه القيود ، ولذلك علل النحاة — من خلال كلامهم السابق — ورود الضرورة فيها بعدة أمور ، هي :
١ . كثرة الاستعمال ، وهو ما نبه عليه المبرد والأعلام الشنتمري ، وذلك أن الأمثال لكثرة دوراتها على الألسنة قد تفقد بعض أجزائها أو صفتها ، كما قال المبرد :
« والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه » (٦) .

وهذا ما يسميه اللغويون المحدثون بالبلى اللفظي .

قال فندريس : « فكثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغتها » (٧) .

(١) الأعلام الشنتمري (يوسف بن سليمان ٤٧٦هـ) : تحصيل عين الذهب (من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م) ٥٤٥ .

(٢) ابن جني : المحتسب ٧٠ / ٢ .

(٣) السيوطي : المزهر ٤٨٧ / ١ .

(٤) المثل عند : البكري ١١٩ ، والميداني ١ / ٣٧٠ ، وابن منظور (ثرى) .

(٥) ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن) : ضرائر الشعر (تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس — بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م) ١٣ .

(٦) المبرد : المقتضب ١٤٦ / ٢ .

(٧) فندريس (اللغة ، تعريب : عبدالحמיד الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو — القاهرة ، ١٩٥٠م) ٢٧٤ .

وقال أيضاً: « هذه بوجه خاص هي الحال بالنسبة للكلمات كثيرة الاستعمال ، ومن ثم يمكن فهمها قبل النطق بها ، إلى حد أن المتكلم يستطيع أن يعفي نفسه من توضيح النطق بها ، مكتفياً بنطقها في صور مختصرة » (١) .

٢. التسيير ، وهو ما ذكره أبو علي الفارسي فيما نقل عنه ابن جني ، ولعل مراده منه محاولة تخفيف المثل بحيث يتسع سيره في الناس ، أو محاولة تشويبه ليستغرب فيشيع بينهم ، وهذا ما ذكره ابن برهان ، حيث قال : « والأمثال تشذ كثيراً وتُشَوِّه ؛ لتسير » (٢) .

٣. التقيد بالمحسنات اللفظية ، كالسجع والازدواج ونحوهما ، وهو ما يشبه قيود الوزن والقافية في الشعر ، وهذا عام في النثر المسجوع ، مثلاً كان أو غيره ، كما قال السيرافي : « وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجوع — وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر — بالشعر » (٣) .

ومن شواهد الأمثال التي يمكن أن تكون خاضعة لهذه القيود ما أشار إليه ابن عصفور في نصه السابق بقوله : « دليل ذلك قولهم : (شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى) ، فحذفوا التنوين من (ثرى) و (مرعى) إتباعاً لقولهم (ترى) ؛ لأنه فعل » (٤) .

٤. وزاد بعض النحاة المعاصرين على ذلك : احتمال اقتطاع المثل من شعر ، فالمثل (الصَيْفُ ضَيَّعَ اللَّبْنَ) (٥) يمكن أن يكون مقتطعاً من بيت من بحر الكامل أو الرجز (٦) . وهذا ما جعل النحاة يردون الاحتجاج بكثير من الأمثال العربية المخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية بحجة خضوعها للضرورة .

(١) المصدر السابق ٨٩ .

(٢) ابن برهان (عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري ٤٥٦هـ : شرح اللمع ، تحقيق : فائز فارس ، وزارة الثقافة — الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م) ٧٨ / ١ .

(٣) السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبدالله ٣٦٨هـ : شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : رمضان عبدالستواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٩٠م) ١٠٠ / ٢ .

(٤) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٣ - ١٤ .

(٥) تقدم تخريج المثل قريباً ص ١٨ .

(٦) انظر : حماسة (محمد حماسة عبداللطيف : الضرورة الشعرية في النحو العربي ، مكتبة دار العلوم — القاهرة ، د.ت) ٢٠٢ - ٢٠٣ .

ويمكن أن يقف الباحث عند هذه النصوص ونتائجها عدة وقفات :
أولاً : إن عدد الأمثال العربية المخالفة للقياس — وإن كان كبيراً — إلا أنه قليل جداً بالنسبة لمجموع الأمثال الواردة عن العرب ، فقد زاد ما يحويه كتاب (مجمع الأمثال) على أربعة آلاف وخمسمائة مثل ، لم يعثر الباحث فيها إلا على مائتي مثل تقريباً مخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية ، ولذلك فالأصل في الأمثال موافقة القواعد ، والمخالف منها قليل ، لا كما توهمه بعض النصوص السابقة .

ثانياً : إن الحكم على الأمثال بتحمل الضرورة لا يصح أن يكون عاملاً على إهمال الاستشهاد بها وإضعاف الاحتجاج بها ؛ لأنها في أدنى صورها كالشعر ، فيجب النظر حينئذ — بعد استقرار الأمثال — في عدد الأمثال المخالفة للقاعدة ، وما يوافقها من الشواهد اللغوية الأخرى ، فقد يجتمع منها ما لا يصح أن ينسب بمجموعه إلى الضرورة أو الشذوذ ، وقد يكون دليلاً على لغة من لغات العرب ، أو على استعمال قد اندثر من استعمالات اللغة العربية ، كما قال المبرد : « الأمثال تجري على الأصول كثيراً »^(١) ، بل قد يجتمع من الشواهد ما يؤثر في سلامة إطلاق القاعدة ، فتحتاج معه إلى ضبط أو تقييد .

ثالثاً : إن كثرة الاستعمال إن أثرت في الأمثال فتأثيرها فيها بالحذف غالباً ، وليست مخالفات الأمثال محصورة في الحذف .
 بل إن القاعدة المتقدمة (الأمثال لا تغير) تجعل التغير بهذا شيئاً نادراً ، كما تقدم في المبحث السابق ، وله بقية في المبحث التالي .

رابعاً : إن التسيير الذي ذكره أبو علي وابن برهان يمكن أن يقبل في الأجناس الأدبية التي تحتاج في إنتاجها إلى عمل واختيار ، أما الأمثال فلا يمكن أن يقبل فيها ذلك ؛ لأنها كلمات عابرة تنبتق — في أغلبها — من قائلها بلا تكلف ، فتسير في الناس ، ويتمثلون بها ، وليس لقائلها اختيار في ذلك ، ولا يستطيع أن يعلم أي كلامه سيكون مثلاً ، فقد يتمثل الناس بالكلام العادي ، ويتركون الحكم .

(١) المبرد : المقتضب ٣ / ٢٨٠ .

قال العسكري : « وقد يأتي القائل بما يحسن أن يتمثل به، إلا أنه لا يتفق أن يسير ، فلا يكون مثلاً » (١) .

خامساً : إن خضوع الأمثال لقيود المحسنات اللفظية قد يؤثر في انضباط قواعد النحو أو التصريف فيها، بل إن بعض الأمثال تكون أبياتاً شعرية، فيحكم على مخالفتها بالضرورة، ولكن ذلك لا يصح أن يتجاوز الأمثال الخاضعة لهذه القيود إلى غيرها ، فما خلا منها يعامل معاملة الشواهد النثرية الأخرى ، إلا ما اتضح فيه تأثير كثرة الاستعمال .

سادساً : إن احتمال اقتطاع المثل من شعر مجرد موافقة الوزن لا يزيد على أن يكون مجرد ظن بعيد عن التحقيق العلمي ، فإن مطابقة الكلام النثري للأوزان الشعرية موجود في كل كلام ، حتى في القرآن الكريم ، ولا يجعله ذلك مقتطعاً من شعر، فلا يصح أن يحكم على المثل بذلك إلا إذا ثبت وجود ذلك البيت الشعري ، بل وثبت سببه للمثل ، فكما يحتمل اقتطاع المثل من شعر ؛ يحتمل اقتباس الشعر من الأمثال ، ولا مرجح لأحد الاحتمالين على الآخر ، فلا يصح الحكم بأحدهما إلا عن علم .

سابعاً : إن كثيراً من النحاة يعللون شذوذ المثل المخالف للقاعدة بمجرد كونه مثلاً . وهذا التعليل بعيد عن الدقة العلمية ؛ لأن المثل حين مولده ليس إلا كلمة عربية جرت على لسان عربي يتكلم بسليقته العربية الفصيحة .

ويمكن التمثيل لذلك بتعليل الأشموني شذوذ (اسقى رقاشٍ إنها سقاية) (٢) بأنه مثل ، والأمثال لا تغير (٣) . ولذلك رد عليه الصبان بقوله : « فيه عندي نظر ؛ لأنه يصلح تعليلاً بعد صيرورة هذا التركيب مثلاً ، لا في النطق به أولاً » (٤) ، أي أن ذلك تعليل لعدم تغيير هذا المثل ، أما في سبب نطق العربي به أولاً فلا يصح هذا التعليل .

(١) العسكري : جمهرة الأمثال ٧ / ١ .

(٢) انظر تخريج المثل في ص ١٩٢ من هذا البحث .

(٣) الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ٩٠٠هـ : شرح ألفية ابن مالك ، دار فيصل الباي الحلبي - القاهرة ، د.ت) ٤ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ١٢٠٦هـ : حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، دار فيصل الباي الحلبي - القاهرة ، د.ت) ٤ / ٢٨٦ .

ورد الحسن اليوسي الاحتجاج بمثل تلك العلة في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة ، فقال : « إذ لا يصير مثلاً إلا بعد حين ، وهو مفتقر أول وهلة إلى المسوغ »^(١) .

ويمكن للباحث من خلال هذه المناقشات أن يخلص بعدة نتائج :

١. عدم جواز التعميم في الحكم بالضرورة أو غيرها على الأمثال العربية المخالفة للقواعد ، بل ينظر في كل شاهد بدقة وروية ، ويحكم عليه بالحكم اللائق به .

٢. الأصل في الأمثال العربية - كغيرها من شواهد اللغة العربية - موافقة القواعد النحوية والتصريفية .

٣. ما خالف القواعد النحوية أو التصريفية من الأمثال قسمان :

أ. خاضع للضرورة ، فلا يصح الاحتجاج به في مخالفة القاعدة .

ب. غير خاضع لها ، فيعامل معاملة غيره من شواهد اللغة العربية ، ويؤثر على القواعد النحوية والتصريفية ، فيشارك مع غيره من الشواهد في ضبط تلك القواعد ؛ لتزداد به دقة وتماماً .

تعدد الروايات في الأمثال

أسبابها وفوائدها

حاول العرب العناية بصيغ الأمثال وأشكالها ، وساعدهم على ذلك سعة انتشارها بينهم — كما تقدم إيضاحه — ، ولكن كل ما كان حفظه إلى غير الله تبارك وتعالى لا يمكن أن يسلم تماماً من التغيير، ولذلك قال سبحانه مُبَيَّنًا مِيزَةً كِتَابَهُ الْكَرِيمِ : ﴿ وَكَوْكَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (١) ، فنال الأمثال ما نال غيرها من تعدد الروايات .

وقد شارك في تغير الأمثال وتعدد رواياتها عدة عوامل (٢) :

أخذها : أمية العرب، مما يجعلهم يعتمدون في نقل أدبهم على السمع ثم الذاكرة . وحاسة السمع — وإن قويت — قد يفوتها بعض الشيء ، ولا سيما عند تقارب مخارج الحروف ، ومن ذلك ما حدث في قولهم : (أَسْوَدٌ مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ) ، فقد روي (مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ) (٣) ، وقولهم : (لَمْ يُخْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ) ، روي (فُزِدَ) (٤) ، وقولهم : (الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ) ، روي (الْكِرَابَ) (٥) .

(١) النساء ٨٢ .

(٢) انظر : قطامش ٢١٦ - ٢٢٦ ، فقد تحدث عنها بإسهاب وتمثيل .

(٣) انظر : ابن منظور (حلك) و (حنك) .

(٤) المثل عند : السدوسي (مؤرج بن عمرو ١٩٥ هـ : الأمثال ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية — القاهرة ، ١٩٧١ م) ٥٠ ، وأبي عبيد ٢٣٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١٩٣ / ٢ ، والميداني ١٩٢ / ٢ ، والزنجشيري : المستقصى ٢ / ٢٩٤ ، وابن منظور (فزد) و (فصد) . قال الميداني في شرحه : " الفصيد : دم كان يجعل في معى من فصد عرق البعير ، ثم يشوى ، ويطعمه الضيف في الأزمة ، يقال : من فصد له البعير فهو غير محروم . يضرب في القناعة باليسير " .

(٥) المثل عند : أبي عبيد ٢٨٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١٦٩ / ٢ ، والبكري ٤٠٠ ، والميداني ١٤٢ / ٢ ، والزنجشيري : المستقصى ١ / ٣٤١ ، وابن منظور (كرب) و (كلب) . قال الميداني في شرحه : " يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعني : لا ضرر عليك فخلهم ، ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : الكراب على البقر ، هذا من قولك : كربت الأرض إذا قلبتها للزراعة . يضرب في تخلية المرء وصناعته " .

والذاكرة لا تخلو من النسيان ، فتتغير بعض كلمات الأمثال — بلا شعور من الناطق — إلى ما يقاربهها معنى ، كقولهم : (آخِرُ الدَّوَاءِ الكَيُّ) ، روي (آخِرُ الطَّبِّ الكَيُّ)^(١) ، وقولهم : (أَذْرَقُ مِنْ حُبَارَى) ، روي (أَسْلِحُ)^(٢) ، وقولهم : (عَلَى أَهْلِهَا تَجْنِي بَرَأِشُ) ، روي (عَلَى أَهْلِهَا دَلَّتْ بَرَأِشُ)^(٣) .

ثانيها : كثرة الاستعمال — كما تقدم^(٤) — ، فتشترك مع السبب الأول في إسقاط بعض ألفاظ الأمثال .

ثالثها : اختلاف لهجات العرب ، وهو من أكثر العوامل التي تؤثر في تعدد روايات الأمثال ، فإن العربي مع محافظته على صيغة المثل قد ينطقه بلهجته الخاصة ، كما حدث في قولهم : (حُبِّبَ إِلَى عَبْدٍ سُوءُ مَحْقِدِهِ) ، فقد روي (مَحْقِدِهِ)^(٥) ، فنص الميداني على أن المحقد لغة كلاب ، والمحكد لغة عقيل^(٦) ، وقولهم : (شَرُّ مَا أَجَاءَكَ إِلَى مُنْحَةٍ عُرْقُوبٍ) ، فقد روي (أَشَاءَكَ)^(٧) ،

- (١) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٣ ، وابن منظور (كوى) .
- (٢) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٢٣٣ ، وابن منظور (حبر) و (ذرق) .
- (٣) المثل عند : الفضل الضبي ٥١ ، وأبي عبيد ٣٣٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٥٢ ، والبكري ٤٥٩ ، والميداني ٢ / ١٤ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ١٦٥ ، وابن منظور (برقاش) . قال الميداني : " كانت برقاش كلبة لقوم من العرب ، فأغبر عليهم ، فهربوا ومعهم برقاش ، فاتبع القوم آثارهم بنباح برقاش ، فهجموا عليهم فاصطلموهم . يضرب لمن يعمل عملاً يرجع ضرره إليه " .
- (٤) انظر ص ٢٣ - ٢٤ من هذا البحث .
- (٥) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٣٤١ و ٣٧٥ ، والميداني ١ / ٢٠٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٥٦ . قال الميداني : " المحكد : الأصل . يضرب لمن يحرص على ما يشينه ، وقيل : معناه أن الشاذ يجب أصله وقومه ، حتى عبد السوء يجب أصله " .
- (٦) الميداني ١ / ٢٠٠ .
- (٧) المثل عند : أبي عبيد ٣١٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٥٣٧ و ٥٤٩ ، والبكري ٤٣٤ ، والميداني ١ / ٣٥٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ١٣١ . قال الميداني : " يقال : أحأته إلى كذا ، أي أحأته ، والمعنى : ما أجأك إليها إلا شر ، أي فقر وفاقة ، وذلك أن العرقوب لا يخ له ، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء . يضرب للمضطرب جدا " .

فبين الميداني أن (أشأءك) لغة تميم^(١)، وقولهم: (دَغْرًا لَا صَفًّا)، فقد روي (دَغْرِي لَا صَفِّي)^(٢)، فنص الميداني على أن (دَغْرِي) لغة الأزد^(٣).

وهذا التعدد في روايات الأمثال كان قبل تدوين الأمثال، وذلك يعني حدوث تلك التغييرات في عصر الاحتجاج، ولذلك فإن كل رواية من روايات الأمثال يمكن الاحتجاج بها.

وهذا يمكن أن يعد من فوائد تعدد الروايات؛ إذ إنه يزيد في مادة الاحتجاج اللغوي أنواعاً من الصيغ أو الكلمات.

كما يمكن الاستفادة الكبيرة من تعدد الروايات في التعرف على لغات العرب، ولو أن علماء اللغة ومدوني الأمثال نسبوا إلى كل قبيلة أمثالها؛ لنشأ منها مادة كبيرة في معرفة لغات العرب، ولكنهم — في أغلب الأحيان — كانوا يكتفون بقولهم: ويروى كذا، أو: ويقال فيه كذا، أو نحو ذلك.

(١) الميداني ١/ ٣٥٨.

(٢) المثل عند: الميداني ١/ ٢٧١، وابن منظور (دغر). قال الميداني: "المعنى: ادغروا عليهم، أي احملوا، ولا تصافوهم. يضرب في انتهاز الفرصة".

(٣) الميداني ١/ ٢٧١.

الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو

على الرغم من هذه الأهمية الكبيرة للأمثال العربية في استقاء قواعد النحو والتصريف منها ، إلا أننا لم نجد من النحاة ما يليق بها من الاهتمام .
 فمع أن كتاب (مجمع الأمثال) للميداني - مثلاً - يحتوي على أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة مثل ، لا يوجد منها في كتاب سيويه إلا نحو من اثنين وعشرين مثلاً ، كما لا يوجد في كتاب المقتضب للمبرد إلا نحو خمسة وثلاثين مثلاً ، ولم يجو كتاب الأصول لابن السراج إلا نحواً من عشرة أمثال ، وليس في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور إلا واحد وعشرون مثلاً .

إلا أن هذا العدد يزيد قليلاً في كتب بعض المتأخرين من النحاة ، فيصل عدد الأمثال في شرح المفصل لابن يعيش إلى تسعين مثلاً ، ويقارب الخمسين في كل من شرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيان .

ومع ذلك تبقى النسبة ضئيلة جداً بين هذا العدد وبين عدد الأمثال ، بل وبينها وبين الشواهد الشعرية ، التي زادت في كتاب سيويه - مثلاً - على ألف بيت ، مع أنها قد تخضع للضرورة .

ولعل السبب من وراء هذا الإهمال هو ما تقدم ذكره من نصوص النحاة التي تصف الأمثال بكثرة الشذوذ ، والخروج عن القياس ، وتحملها الضرورة (١) .
 وقد تقدم رأي الباحث في ذلك .

هذا مع أن النحاة قد اضطروا إلى الاقتصار على الاستشهاد بالأمثال في بعض المسائل ، كمسألة تصغير الترخيم لغير الأعلام (٢) ، فقد احتج النحاة على جواز ذلك - رداً على الفراء - بمجموعة من الأمثال دون غيرها (٣) .

(١) انظر ص ٢٢ - ٢٣ من هذا البحث .

(٢) انظر المسألة في ص ١٨٦ من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً: الرضي (محمد بن الحسن الاسترأبادي ٦٨٦هـ) : شرح الشافية (تحقيق : محمد نور

الحسن و محمد الزفراف و محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٥هـ -
 (١٩٧٥م) ١/ ٢٨٣ ، وأبا حيان (أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ٧٤٥هـ) : =

ويمكن أن يلاحظ الباحث اضطراباً في الاستشهاد بالأمثال عند النحويين ، فإنما إن وافقت القاعدة استشهدوا بها ، كتأييدهم لغة القصر في الأسماء الخمسة بقول العرب في المثل : (مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ)^(١) ، واستدلال البصريين على الكوفيين في جواز تقدم الحال على عامله بقول العرب في المثل : (شَتَّى تَوْؤُوبُ الْحَلْبَةِ)^(٢) ، واقتصارهم على الأمثال في رد رأي الفراء في عدم تصغير الترخيم لغير علم^(٣) ، واستدلال المراد برواية الرفع في المثل : (مَا مُسِيءٌ مِّنْ أَعْتَبَ) ، على عدم عمل (ما) مع تقدم خبرها^(٤) .

أما إذا خالفت القاعدة فهي عندهم أمثال ، والأمثال تخرج عن القياس كثيراً ، وتحتمل الضرورة كالشعر ، وهذا ما يراه الباحث عند ردهم لأمثال العرب : (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ)^(٥) ، و (أَصْبَحَ لَيْلٌ)^(٦) ، و (هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ)^(٧) ، و (اسْقِ رِقَاشٍ إِنَّمَا سَقَايَةٌ)^(٨) .

وقد اهتم هذا البحث بجمع الأمثال التي ينبغي ألا تخلو منها كتب النحو والتصريف ؛ لما يمكن أن يكون لها من التأثير في قواعد هذا العلم ، وهي الأمثال المخالفة للقواعد .

= ارتشاف الضرب (من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان ، مراجعة : رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ١ / ٤٠٠ ، وابن عقيل : المساعد (تحقيق : محمد بركات ، جامعة أم القرى - مكة ، ١٤٠٠هـ) ٣ / ٥٣٠ ، والأشموني ٤ / ١٧٠ ، والسيوطي : همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ٦ / ١٥٢ . وقد يكون سبب هذا الاختصار على الأمثال عدم وجود غيرها في هذه المسألة .

- (١) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ٣٤ من هذا البحث .
- (٢) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ١٠٥ من هذا البحث .
- (٣) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ١٨٦ من هذا البحث .
- (٤) انظر : المراد : المقتضب ٤ / ١٩٠ .
- (٥) انظر : ابن الحاجب : شرح المفصل ٢ / ٦٥ .
- (٦) انظر : المراد : المقتضب ٤ / ٢٦١ .
- (٧) انظر : ابن الحاجب : شرح المفصل ١ / ٥٤٥ ، والميلاني ١٣٩ ، والأزهري ٢ / ٣١٣ .
- (٨) انظر : الأشموني ٤ / ٢٨٦ .

الفصل الثاني

المسائل النحوية

إعراب الأسماء الخمسة

تنطق الأسماء الخمسة بالواو في حالة الرفع ، وبالألف في حالة النصب ، وبالياء في حالة الجر ، واختلف النحاة بعد ذلك في علامات إعرابها في هذه الحالات الثلاث اختلافاً كبيراً يطول ذكره (١) .

والذي يُهمُّ الباحث من ذلك كيفية نطقها ، فقد خالفها المثل العربي المشهور :

مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطَلٌ (٢)

(١) انظر : ابن يعيش (يعيش بن علي الصنعاني ٦٤٣هـ) : شرح المفصل (عالم الكتب - بيروت ، د.ت) ١ / ٥٢ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي (تحقيق : فواز الشعار ، إشراف : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م) ١ / ٥١ - ٥٢ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ١٢٣ - ١٢٧ .

(٢) المثل عند : المفضل الضبي ١١٢ ، وأبي عبيد ٢٧١ ، وابن سلمة ٦٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٤٢ ، والميداني ٢ / ٣١٨ ، والزحشري : المستقصى ٢ / ٣٤٧ . والرواية في جميع هذه المصادر بالواو (مكروه أخوك لا بطل) ، ورواه بالألف الجاحظ (عمرو بن بحر ٢٥٥هـ : البيان والتبيين ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مؤسسة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ ، د.ت) ١ / ١٦٢ و ٤ / ١٧ ، والبغدادي (عبدالقادر بن عمر ١٠٩٣هـ) : الخزانة (خزانة الأدب ولب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) ٧ / ٢٩٩ ، والنحاة في كتبهم ، ومنهم : الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد الأزدي ٦٤٥هـ) : شرح الجزولية (شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م) ١ / ٣٧٦ ، وابن أبي الربيع (عبيدالله بن أحمد القرشي الأشبيلي ٦٨٨هـ : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٦م) ١ / ١٩٠ ، والنيلي (أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين الطائي : الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية ، تحقيق : إمام الجبوري ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م) ١٦٤ ، والموصلي (عبدالعزيز بن جمعة القواس ٦٩٦هـ) : شرح ألفية ابن معطي (تحقيق : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م) ١ / ٢٥٧ ، وأبو حيان : التذيل والتكميل (شرح التسهيل ، مكتبة السعادة - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٨هـ — ١٨٢ / ١ ، وابن الوردي (عمر بن مظفر ٧٤٩هـ : شرح التحفة الوردية ، تحقيق : عبدالله علي الشلال ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م) ١٢٨ ، وابن هشام (أبو محمد عبدالله ابن يوسف الأنصاري ٧٦١هـ) : المعني (معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد حمد الله ، مكتبة الرياض الحديثة ، دار الفكر - بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م) ٢٨٦ .

فقد ورد بالألف من (أحاك) مع أنه مرفوع بالابتداء .

وقد وافق هذا المثل العربي في مخالفة هذه القاعدة، قول صحابي، وبيت شعري .
فالقول هو ما ورد في الحديث الصحيح عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يَوْمَ بَدْرٍ : « مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ » فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد
ضربه أبنا عفراء حتى برد ، فقال : أنت أبا جهل ؟ (قال ابن علية : قال سليمان :
هكذا قالها أنس رضي الله عنه ، قال : أنت أبا جهل) (١) .

نطق أنس رضي الله عنه قوله (أبا جهل) بالألف ، مع أنها في الظاهر خبر (أنت) ،
ولذلك تعجب الراوي ، فصرح بسماعها على هذه الحالة من ناطقها الصحابي العربي .
وأما البيت الشعري فهو قول أبي النجم العجلي (٢) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فقد ورد بالألف من (أباهها) في آخر الشطر الأول ، مع أنها مجرورة بالإضافة .
ولم يحاول النحاة تأويل هذه الشواهد ؛ لأنهم أثبتوا أن من العرب من يقصر
الأسماء الخمسة، فينطقها بالألف دائماً ، ونسبها بعضهم إلى قبيلة (بلحارث) (٣)،
فحملوا على هذه اللغة ما تقدم من الشواهد .

قال الفراء — فيما نقل عنه أبو حيان — : من العرب من يقول : (هذا أباك)
بالألف على كل حال (٤) .

(١) رواه البخاري (محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ : الجامع الصحيح المختصر ، تحقيق : مصطفى ديب
البيغا ، دار ابن كثير — بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧هـ) ٤ / ١٤٧٤ .

(٢) البيت له في ديوانه (صنعه وشرحه : علاء الدين أغا ، النادي الأدبي — الرياض ، ١٤٠١هـ —

١٩٨١م) ٢٢٧ ، وهو عند : الأنباري (أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ٥٧٧هـ) : الإنصاف
(في مسائل الخلاف ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية — بيروت ، ١٤٠٧هـ)

١٨ / ١ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٥٣ ، والشلوبين : شرح الجزولية ١ / ٣٧٧ ، وابن عصفور :
شرح جمل الزجاجي ١ / ٨٨ ، والعيبي (بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد ٨٥٥هـ) : المقاصد
النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، دار الثقافة — بيروت ، ط ١ ، (مصورة عن الطبعة
البولاقية) ، د.ت ١ / ١٣٣ .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٥٣ .

(٤) أبو حيان : التذيل والتكميل ١ / ٨٢ .

ونقل أبو حيان أيضاً عن أبي عبيد والأصمعي أنهما حكيا قصر (حم) ،
ومنه قيل للمرأة : حمأة (١) .

بل قال أبو حيان : « إن قصر هذه الأسماء هو الأصل ؛ لأنه من حيث وزنها
(فَعَلٌ) كان يلزم القصر فيها سواء أضيفت أو لم تضاف ، تقول : قام حماك وأباك
وأخاك ، وقام أبا وأخا وحمأ » (٢) .

وزاد ابن أبي الربيع ذلك إيضاحاً ، فقال : « الأصل (أَخَوُكَ) في الرفع ،
و(أَخَوُكَ) في النصب ، و(أَخَوُكَ) في الجر ، فلو بقي على هذا لانبغي أن تقلب
الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتكون من الأسماء المقصورة ، فيقال :
(أخاك) في الأحوال الثلاثة ، وقد قيل ذلك — وإن كان قليلاً — ، وعليه جاء
(مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطَلٌ) » (٣) .

ومع ذلك فقد حاول شراح الحديث توجيه الأثر السابق بعدة توجيهات ،
ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله : « قوله (أنت أبا جهل) صرح
إسماعيل بن علي عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس رضي الله عنه ، وقد وجَّهت
الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة ،
كقوله : (إن أباهما وأبا أباهما) ، وقيل : هو منصوب بإضمار (أعني) ، وتعقبه
ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت ، وقال الداودي : كأن ابن
مسعود رضي الله عنه تعمد اللحن ليغيظ أبا جهل ، كالمصغر له ، وما أبعد ما قال ! وقيل :
إن قوله (أنت) مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله (أبا جهل) منادى محذوف الأداة ،
والتقدير : (أنت المقتول يا أبا جهل) وخاطبه بذلك مقرعاً له ، ومتشفيماً منه ؛
لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى » (٤) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٥٣ .

(٣) ابن أبي الربيع ١ / ١٩٠ .

(٤) ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ترفيم
وتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب ، دار المعرفة — بيروت ، ١٣٧٩م) ٧ / ٢٩٥ .

والأفضل حمل المثل والبيت على لغة القصر ، أما الأثر فلا يحسن حمله عليها ؛ لأن قائله صحابي معروف اللغة ، فكيف يُحمَلُ كلامه على لغة غيره ، وقد روى كثيراً من الأحاديث ولم تظهر فيها هذه اللغة ؟ ! وأقرب توجيهاته التوجيه الأخير ؛ فإن بقية الحديث تدل له ، فقد رد أبو جهل على ابن مسعود رضي الله عنه بقوله : « فَلَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي » (١) ، وهذا يدل على أن ابن مسعود رضي الله عنه سخر منه ، وكأنه يقول له : ها قد قتلتك يا أبا جهل . والله أعلم .

إعراب الاسم المنقوص:

تقدر الضمة والكسرة على الياء من الاسم المنقوص إذا كان متصلاً بالألف واللام، وينون مع حذف الياء إذا كان مجرداً عنهما، وتثبت الياء وتظهر عليها الفتحة في الحالتين.

قال سيبويه: «اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واواً، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين، وواوً كانت أو ياءً...، فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهؤلاء جوارٍ، وما كان منهن ما قبله مضموم فقولك: هذه أدلٍ وأظبٍ، ونحو ذلك.

وجميع هذا في حال النصب بمنزلة غير المعتل» (١).

وقال المبرد: «والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع؛ لثقل ذلك، نحو (ياء) القاضي، ويدخلها الفتح في قولك: رأيت القاضي» (٢).
ولكن المثل العربي المشهور:

أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا (٣)

قد خالف هذه القاعدة فورد بسكون الياء من (باريها) (٤)، ولم تظهر عليها الفتحة، مع أن (باريها) مفعول به لـ (أعطِ).

(١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ —: الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي — القاهرة، ١٩٨٨م) ٣/٣٠٨ - ٣٠٩، وانظر: الصميري (عبدالله بن علي: النبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر — دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م) ٢/٥٧٠، والسيوطي: همع الهوامع ١/١٨٢.

(٢) المبرد: المقتضب ٤/٢٤٨.

(٣) المثل عند: أبي عبيد ٢٠٤، وابن سلمة ٣٠٤، والعسكري: جمهرة الأمثال ٧٦، والبكري ٢٩٨، والميداني ٢/١٩، والزنجشري: المستقصى ١/٢٤٧. قال الميداني: "أي: استعن علي عمالك بأهل المعرفة والخذق فيه"، وقال الزنجشري: "بضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه ويتمهر فيه".

(٤) انظر: الزنجشري: المستقصى ١/٢٤٧.

وقد وافق هذا المثل في سكون الياء في حالة النصب عددٌ من القراءات القرآنية والأبيات الشعرية .

فمن القراءات : قراءة جعفر الصادق ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَائِكُمْ ﴾ (١)
بسكون الياء (٢) ، وقراءة ﴿ تَانِي اثْنَيْنِ ﴾ (٣) بسكون الياء أيضاً (٤) .

ومن الأبيات الشعرية قول زهير (٥) :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِبَتْ كُلُّ لَهْدَمٍ
بسكون الياء من (العوالي) مع أنه مفعول به ، وكقول الآخر (٦) :

(١) المائدة ٨٩ .

(٢) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢١٧ / ١ ، والزحشري : الكشاف ١ / ٣٦١ ، والقرطبي (أبي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري ٦٧١ هـ : الجامع لأحكام القرآن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٨٧ م) ٦ / ٢٧٩ ، وأبي حيان : البحر (المحيط ، دار الفكر - بيروت ، ٢ ط ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) ٤ / ١٠ .
(٣) التوبة ٤٠ .

(٤) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ١ / ٢٨٩ ، والعكبري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ٦١٦ هـ) : التبيان (تحقيق : علي البحاي ، مطبعة عيسى الباي الحلبي - القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) ٢ / ٦٤٤ ، والقرطبي ٨ / ١٤٤ ، وأبي حيان : البحر ٥ / ٤٣ .

(٥) البيت له في ديوانه (بشرح ثعلب ، مصورة عن طبعة دار الكتب - القاهرة ، ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م) ٣١ ، وهو عند : أبي بكر ابن الأنباري (محمد بن القاسم ٣٢٨ هـ) : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف - القاهرة ، ٤ ط ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ٢٨٠ ، والعسكري : الصناعتين (تحقيق : علي البحاي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الباي الحلبي - القاهرة ، د.ت) ٣٦٧ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٩٣ .
والمعنى : من عصى الأمر الصغير صار إلى الأمر الكبير ، واللهزم : الماضي .

(٦) نسب البيت لرؤية في ملحقات ديوانه (تصحيح وترتيب : وليم بن الورد البيروسي ، مصورة عن طبعة برلين ، ١٩٠٣ م) ١٧٩ ، وهو عند : المررد : الكامل (في اللغة والأدب ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة - القاهرة ، د.ت) ٣ / ٢١ ، وابن جني : الخصائص (تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي - بيروت ، د.ت) ١ / ٣٠٦ و ٢ / ٢٩١ ، والقسري (أبي علي الحسن بن علي بن رشيقي ٤٦٣ هـ : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل - بيروت ، ٤ ط ، ١٩٧٢ م) ٢ / ٢٤٩ ، وابن الشجري (هبة الله ابن علي الحسيني ٥٤٢ هـ : الأمالي ، تحقيق : محمود الطنحاحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) ١ / ١٠٥ ، والبغدادي : الخزانة ٨ / ٣٤٧ .

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَايِنَ السُّورَقُ

بسكون الياء من (أيديهن) مع أنها اسم (كأن)، وقول رؤبة (١):

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقُ تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ

بسكون الياء من (مساحيهن) مع أنها مفعول به، وقول الحطيئة (٢):

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا بَيْنَ الطُّوِيِّ فَصَارَاتِ فَوَادِيهَا

بسكون الياء من (أثافيها) مع أنها مستثنى، وقول الآخر (٣):

وَكَسَوْتُ عَارِي حَمِهِ فَتَرَكَتْهُ جَدِلاً يُسَاحِبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ

بسكون الياء من (عاري) مع أنه مفعول به، وقول طرفة (٤):

رَأَيْتُ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَاجِلًا تَضِيَّقَ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَّهَا الْإِبْرُ

بسكون الياء من (القوافي) مع أنه مفعول به.

وهذا عند كثير من النحاة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر (٥)، إلا أن بعضهم جعلها من الضرورات الحسنة.

قال ابن عصفور: «وتسكين الياء في حال النصب من الضرورات الحسنة» (٦).

(١) البيت له في ديوانه ١٠٦، وهو عند: الميرد: المقتضب ٢٢/٤، وابن جني: المنصف (شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى الباي الحلبي - القاهرة، ط ١، ١٣٧٣ هـ) ١١٤/٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٠٣.

(٢) البيت له في ديوانه (المكتبة الثقافية - بيروت، د.ت) ٢٤٠، وهو عند: سيبويه ٣/٣٠٦، وابن جني: الخصائص ١/٣٠٧، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٠٢، والبغدادي: شرح شواهد الشافية (تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ٤/٤١٠.

(٣) انظر البيت عند: السيوطي: همع الهوامع ١/١٨٢.

(٤) البيت له في ديوانه (دار صادر - بيروت، د.ت) ٤٧، وهو عند: الجاحظ ١/٨٨، وابن جني: الخصائص ١/١٤، وأبي حيان: البحر ٢/٤١٦ وارتشاف الضرب ٥/٢٤٠٧.

(٥) انظر: سيبويه ٣/٣٠٦، وابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥١، وابن عصفور: ضرائر الشعر ٩٣، وأبا حيان: ارتشاف الضرب ٢/٨٤٩ و ٥/٢٤٠٦، والسيوطي: همع الهوامع ١/١٨٢.

(٦) ابن عصفور: ضرائر الشعر ٩٣.

وجعلها ابن يعيش من المستعملة بكثرة، فقد قال : « وإنما أسكن الياء ضرورة ، جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصود ، وقد جاء ذلك كثيراً » (١) .

بل جعلها المبرد من أحسن الضرورات ، حتى إنه لو جاء به في النثر لكان قياساً (٢) ، وقال : « وهذا كثير جداً » (٣) .

وزاد الرضي سكونها في السعة ، فقال : « ويقدر أيضاً في السعة كثيراً » (٤) . وعلل ذلك الخوارزمي بقوله : « أصل السكون في هذا إنما هو للألف ؛ لأنها لا تتحرك أبداً ، ثم شبهت الياء بالألف لقرابتهما ، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر » (٥) . وذهب أبو حاتم إلى أنه ليس بضرورة ، وأنه يجوز في الاختيار ، وخرّج عليه القراءات السابقة ، وقال : إنه لغة فصيحة (٦) .

ومن ذهب إلى أنه لغة من لغات العرب : أبو بكر ابن الأنباري ، وابن جني (٧) ، وابن مالك ، والأشموني (٨) ، وغيرهم .

قال ابن الأنباري - تعليقاً على بيت زهير السابق - : « وسكن الياء على لغة من يقول : رأيت الجوّاري بتسكين الياء ، واللغة الجيدة فتحها ، ويقول أصحاب هذه اللغة : رأيت قاضٍ ، وداعٍ ، والكلام الجيد : رأيت قاضياً وداعياً » (٩) . وقال ابن مالك : « وهي لغة مشهورة » (١٠) .

-
- (١) ابن يعيش : شرح المفصل ٥١ / ٦ .
 (٢) انظر : ابن جني : المحتسب ٦٠ / ٢ .
 (٣) المبرد : المقتضب ٢٢ / ٤ .
 (٤) الرضي : شرح الكافية (تحقيق : يوسف عمر ، جامعة قاريونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م) ٢٥ / ٤ .
 (٥) الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ٦١٧ هـ - : شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم : بالتخمير) ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م) ٤٢٠ / ٤ .
 (٦) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٨٤٩ / ٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ١٨٣ .
 (٧) انظر : ابن جني : المنصف ١١٤ / ٢ .
 (٨) انظر : الأشموني ١٠٠ / ١ .
 (٩) أبو بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٢٨١ .
 (١٠) ابن مالك : شواهد التوضيح (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب - بيروت ، د.ت) ١٨٧ .

ورجح ذلك المرابط الدلائي أيضاً ، فقال : « والحق ما عليه المصنف ؛ لثبوت ذلك في السعة فصيحاً في القراءتين » (١) .

وقال الصبان : « والأصح جوازه في السعة » (٢) .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لعدة أمور :

أولاً : أنه تؤيده القراءات القرآنية المتقدمة والمثل العربي المشهور؛ فإنها لا تخضع للضرورة، كما أن بعض الأبيات المتقدمة ليس فيها ضرورة، ولذلك قال ابن المستوفي — تعليقاً على بيت الخطيئة المتقدم — : « ولو نصب (أثافيها) على أن يكون البيت غير مصرع لجاز » (٣) ، وكذلك البيت (وكسوت عاري ...) ؛ فإنه لو فتح الياء لما اختل الوزن .

ثانياً : سكون الياء في آخر الفعلين الماضي والمضارع مع استحقاقها للفتح ، وذلك في عدد من القراءات القرآنية والأبيات الشعرية .

فمما ورد من سكون الياء في الفعل الماضي : قراءة الحسن ﴿ **وَدَمَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ**

الرِّبَا ﴾ (٤) بسكون الياء من (بَقِيَ) (٥) ، وقراءة الأعمش ﴿ **وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ**

(١) المرابط الدلائي (محمد بن محمد ١٠٨٩هـ : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة — بنغازي ، د.ت) ١ / ٣٤٥ .

(٢) الصبان ١ / ١٠١ .

(٣) انظر : البغدادي : شرح أبيات مغني اللبيب (تحقيق : عبدالعزيز رباح ، أحمد دقاق ، دار المأمون — دمشق ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م) ٤ / ٤١١ .

(٤) البقرة ٢٧٨ .

(٥) القراءة عند : ابن خالويه (الحسين بن أحمد ٣٧٠هـ) : مختصر البديع (عني بنشره :

ج . برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية — القاهرة ، ١٩٣٤م) ١٧ ، وابن جني : المحتسب ١ / ١٤١ ،

وابن عطية (عبدالحق بن عطية الغرناطي ٥٤٢هـ : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق :

المجلس العلمي بفاس ، وزارة الأوقاف — مراكش ، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م) ٢ / ٢٥١ ، والعكبري :

إعراب الشواذ (تحقيق : محمد السيد عزوز ، عالم الكتب — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ —

١٩٩٦م) ١ / ٢٨٣ ، وابن مالك : شواهد التوضيح ١٨٧ ، وأبي حيان : البحر ٢ / ٣٣٧ ، والسمين

الخلي ٢ / ٦٣٧ ، والبنائ (أحمد بن محمد ١١١٧هـ : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر

(المسمى : منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) ، تحقيق : سفيان محمد إسماعيل ، عالم الكتب

— بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ١ / ٤٥٨ .

مِنْ قَبْلِ فَنَسِيٍّ ﴿١﴾ بسكون الياء من (فَنَسِيٍّ) (٢) ، وقراءة ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ (٣) بسكون الياء أيضاً من (أَوْحِيَ) (٤) .

ومن ذلك قول جرير (٥) :

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفٌ

فأسكن الياء من (رضي) وهو فعل ماضٍ ، وقول الآخر (٦) :

لَيْتَ شِعْرِي إِذَا الْقِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِي بِالْحِسَابِ أَيَّنَ الْمَصِيرَا

فأسكن الياء من (دعي) .

ومما سكنت فيه الياء في المضارع مع أنه منصوب : قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام

﴿لَنْ تُعْنِي﴾ (٧) بسكون الياء (٨) ، وقراءة الأعمش ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْضِي إِلَيْكَ

وَحْيَهُ﴾ (٩) بسكون الياء من (نقضي) (١٠) ، وقراءة ﴿أَنْ يَأْتِي يَوْمٌ﴾ (١١)

(١) طه ١١٥ .

(٢) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢ / ٥٩ ، وابن عطية ١١ / ١٠٩ ، والهمداني (أبي يوسف المنتجب بن أبي العز ٦٤٣هـ : الفريد في إعراب القرآن المجيد ، تحقيق : محمد حسن النمر ، دار الثقافة — بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م) ٣ / ٤٦٧ ، والقرطبي ١١ / ٢٥١ .

(٣) الزخرف ٤٣ .

(٤) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٣٧ ، وأبي حيان : البحر ٨ / ١٨ .

(٥) البيت له في ديوانه (دار بيروت — بيروت ، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م) ٣٠٨ ، وهو عند : ابن جني : المحتسب ١٤١ / ١ ، والزمخشري : الكشاف ١ / ٤٠١ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٨٨ ، وابن منظور (صدع) ، والبغدادي : شرح أبيات المغني ٨ / ٣٦ . ورواية الديوان (قضى) بدلاً من (رضي) ، فلا شاهد فيها .

(٦) البيت عند : أبي بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٢٩٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٢ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٨٨ ، والبغدادي : شرح أبيات المغني ٨ / ٣٧ .

(٧) آل عمران (١٠) .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٩ ، والزمخشري : الكشاف ١ / ٤١٤ ، والهمداني ١ / ٥٤٤ ، وأبي حيان : البحر ٢ / ٣٨٨ .

(٩) طه (١١٤) .

(١٠) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٦ / ٢٨٢ ، والبنائ ٢ / ٢٥٨ .

(١١) البقرة (٢٥٤) .

بسكون الياء^(١)، وقول الأعشى^(٢) :

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُتْلَقِي مُحَمَّدًا
بسكون الياء من (تلاقي) .

ووجود هذا العدد من الشواهد يدل دلالة واضحة على أن هناك من العرب من يشبه الياء بالألف مطلقاً ، فيقدر عليها جميع الحركات سواء كانت في الاسم أو في الفعل ، وهذا هو الذي تدل عليه عبارات العلماء الذين حكوا هذه اللغة ، حيث لم يفرقوا بين الاسم والفعل .

قال ابن جني : « ومن العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منه ، فيقول : لن يرمي — بإسكان الياء — ، ويقول على هذا : رأيت قاضٍ ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة »^(٣) .

وحكى أبو حيان عن أبي الفضل الرازي : « أن من العرب من لا يرى فتح الياء بحال إذا انكسر ما قبلها وحلت طرفاً »^(٤) .

ثالثاً : ميل العرب إلى إقصاء الحركات عن أحرف العلة وإن كانت الحركة فتحة ؛ فهم يقبلون الواو والياء المفتوحين ألفاً ، وينقلون حركتهما إلى الساكن قبلهما ، كما فعلوا في : مسار ومطاف ، ويهب ويخاف .

فتسكين الياء له وجه واضح في القياس ، ولذلك قال ابن جني — نقلاً عن المررد — : « لو جاء به في النثر لكان قياساً »^(٥) ، وقال الزمخشري : « هذا من الجدل في استئصال الحركة على حروف اللين »^(٦) .

(١) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٦ .

(٢) البيت له في ديوانه ٥٠ ، والخوازمي ٤ / ٤١٩ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٠ / ١٠٢ . ورواية الديوان (ترور) بدلاً من (تلاقي) ، فلا شاهد فيها .

(٣) ابن جني : المنصف ٢ / ١١٤ .

(٤) أبو حيان : البحر ٦ / ٢٨٢ .

(٥) ابن جني : المختص ٢ / ٦٠ .

(٦) الزمخشري : الكشاف ١ / ٤١٤ .

رابعاً : اتفاق النحاة على سكون الياء في المركبات المختوم جزؤها الأول بياء ، مثل : معدي كرب ، أيادي سبا^(١) ، وهي قريبة من هذه المسألة ؛ ولذلك فإن النحاة يستدلون بكل منهما على الآخر^(٢) .

قال عبدالقاهر الجرجاني مبيناً ذلك ، وموضحاً سِرَّ سكون الياء : « اعلم أن الياء تتحرك في مواضع النصب ؛ كقولك : رأيت قاضيكَ ، إلا أنهم ألزموا الياء السكون تشبيهاً لها بالألف فقالوا : هذا معدي كـرب ، ورأيت معدي كـرب ، ومررت بمعدي كـرب ، كما يقال : هذا مثناك ، ورأيت مثناك ، ومررت بمثناك ، فيكون اللفظ واحداً في الأوجه الثلاثة ، وذاك أن الياء قريب من الألف ، والحركة تستثقل في حروف اللين على كل حال ، والفتحة وإن كانت خفيفة فالسكون أخف منها ... » ثم أورد بيت (كأن أيديهن ...) ولم يقل إنه ضرورة^(٣) .

وهذا كله لا يدع لدى الباحث مجالاً للشك في أن تقدير الحركات كلها على الياء لا يعدو أن يكون لغة من لغات العرب الفصيحة ، التي يجوز استعمالها في النثر والنظم بلا فرق .

(١) انظر : سيويه ٣ / ٣٠٦ ، والفارسي (أبا علي الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ) : التعليقة (على كتاب سيويه ، تحقيق : د . عوض القوزي ، الأمانة - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٢م) ٣ / ١١٦ ، وابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ٥٢٠ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ١٨٣ .

(٢) انظر المصادر السابقة .
(٣) الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن ٤٧١هـ) : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد - بغداد ، ١٩٨٢م) ٢ / ١٣٨ .

مجيء المبتدأ جملة

اشترط أكثر النحاة في المبتدأ ألا يكون جملة (١)؛ لأنه « محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً ، بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة ، وبالجملة أخرى ، وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام » (٢) .

قال العكبري : « وإنما وجب أن يكون اسماً ؛ لأنه مخبر عنه ، ولا يصح الإخبار عن غير الاسم » (٣) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (٤)
فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبِّ (٥)
بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسُ أَمْرَسُ (٦)
وَرَأَاكَ أَوْسَعُ لَكَ (٧)

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٢٤ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ٢٢٥ ، والميلاني ٥٨ ، والغزي (محمد بن قاسم ٩١٨ هـ : فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد المبروك الختروشي ، كلية الدعوة — طرابلس ، ١٩٩١ م) ١٩١ .

(٢) ابن الحاجب : الأمالي (تحقيق : فخر صالح قداره ، دار الجيل — بيروت ، ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م) ٢ / ٨٨٢ .

(٣) العكبري : اللباب (في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار ظليمات ، دار الفكر — دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ — ١٩٩٥ م) ١ / ١٢٥ .

(٤) المثل عند : المفضل الضبي ٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٦٦ ، والبكري ١٣٥ - ١٣٦ ، والميداني ١ / ١٢٩ ، وابن منظور (معد) . وللمثل روايات أخرى ، هي : لأن تسمع بالمعيدي ، وأن تسمع ، وتسمع بالمعيدي (بالنصب) . وقد قال أبو عبيد البكري : " حذف (أن) من المثل أشهر عند العلماء ، فيقولون : (تسمع) بضم العين ، و (تسمع) بنصبها على إضمار (أن) " . انظر : البغدادي : شرح شواهد شرح التحفة الوردية (تصحيح : نظيف محرم خواجه ، كلية الآداب — استانبول ، ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م) ١٨٢ . يضرب المثل فيمن خيره خير من مرآه .

(٥) المثل عند : البكري ٥٣ ، والميداني ٢ / ٧٦ . قال الميداني : " يضرب في موضع قولهم : رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ ، أي لأن يُفَرَّقَ مِنْكَ فَرَقًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُحَبَّ " .

(٦) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٠٣ و ٢٢٣ ، والميداني ١ / ٩٧ ، والزنجشيري : المستقصى ٢ / ٢ . قال الميداني : " يقال : مرس الحبل يمرس إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا

أعدته إلى مجراه قلت : أمرسته ، وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه أمرس ، وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه . يضرب لمن يوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به ، أو يربأ به عنه " .

(٧) المثل عند : ابن سلمة ٣٠١ ، والميداني ٢ / ٣٧٠ . أي تأخر تجد مكاناً أوسع لك .

أَهْدِ لِحَارِكِ أَشَدُّ لِمَضْعُوكِ (١)
لَيْسَ كُلُّ حَيْنٍ أَحْلِبُ فَأَشْرَبُ (٣)

فالمبتدأ في هذه الأمثال كلها جملة ، (فـ تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ) مبتدأ في المثل الأول ، خبره (خير) ، و (فرقاً) في المثل الثاني مفعول لفعل محذوف ، والجملة مبتدأ ، خبره (أنفع) ، وجملة (أمرس) في المثل الثالث مبتدأ ، خبره جملة (بئس) ، وجملة (وراءك) في المثل الرابع مبتدأ ، خبره (أوسع) ، وجملة (أهد) في المثل الخامس مبتدأ ، خبره (أشد) ، وجملة (تمنعي) في المثل السادس مبتدأ ، خبره (أشهى) ، وجملة (أحلب) في المثل الأخير اسم (ليس) ، وهو في الأصل مبتدأ ، والخبر الظرف (كُلَّ حَيْنٍ) .

وقد تكلم النحاة عن المثل الأول من هذه الأمثال ، وهو (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) ، وحاولوا توجيهه ، فأولوه بتأويلين :

الأول : أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر ، وهو (سماعك) ؛ لأنه مدلول الفعل مع الزمان ، فجرد لأحد مدلوليه (٤) .

(١) المثل عند : الميداني ٢ / ٣٨٥ . يعني : أنك إذا أهديت لجارك أهدي إليك ، فيكون إهداؤه أشد لمضغك .

(٢) المثل عند : الميداني ١ / ١٢٦ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٣٢ . قال الميداني : " أي مع التأني يقع الحرص ، وأصله : أن رجلاً قال لامرأته : تمنعي إذا غازلتك يكن أشهى ، أي ألد . يضرب لمن يظهر الدلال ، ويغلي رخيصه " .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ١٩٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١٩١ ، والبكري ٢٨٣ ، والميداني ٢ / ١٩٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٣٠٧ ، وابن منظور (حلب) . قال الميداني : " يضرب في كل شيء يمنع من الماء وغيره ، أي ليس كل دهر يساعدك ، ويتأتى للمرء ما تطلب ، يحثه على العمل بالتدبير وترك التبذير . قال أبو عبيد : وهذا المثل يروى عن سعيد بن جبير ، قاله في حديث سئل عنه ، قال الطبري : يقوله من يحكم أول أمره ؛ مخافة أن لا يمكن من آخره " .

(٤) انظر : العكبري : اللباب ١ / ٤٨ و ١٢٥ ، وابن يعيش : التهذيب الوسيط (تحقيق : فخر صالح قداره ، دار الجليل — بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م) ١١٧ - ١١٨ ، والإسفرابيني (محمد بن محمد ابن أحمد ٦٨٤هـ : لباب الإعراب ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن ، دار الرفاعي — الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م) ١٢٤ - ١٢٦ ، والإربلي (علاء الدين بن علي : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : إميل يعقوب ، دار النفائس — بيروت ، ١٤١٢هـ — ١٩٩١م) ١٩١ - ١٩٢ ، والكافيحي (محيي الدين أبا عبدالله محمد بن سليمان ٨٧٩هـ : شرح قواعد الإعراب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار طلاس — دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٣م) ١٣٠ .

الثاني : أنه محمول على حذف (أن) ، أي أن تسمع ، وهما في تأويل المصدر ، أي سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم .

ولا يخفى أن التأويل الثاني لا يمكن في بقية الأمثال المذكورة ، أما التأويل الأول فيمكن أن توجه به بقية الأمثال أيضاً ، ما عدا المثل الثالث فإنه يمكن أن يحمل على حكاية الحال ، أي بنس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه : أُمْرِسُ .

وقد جَوَّزَ عددٌ من النحاة مجيء المبتدأ جملةً ، قال أبو حيان : « وأما الإخبار عن الجمل فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز ، وإليه ذهب المبرد والفارسي وجمهور البصريين وصححه بعض أصحابنا .

والثاني : أنه يجوز ، وإليه ذهب هشام وثلث جماعة من الكوفيين .

والثالث : مذهب الفراء وجماعة من النحويين ، وهو التفصيل ، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب ، والفعل معلق منها « (١) .

وإلى الجواز ذهب ابن جني ، فقد قال : « ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض ، وهو قولهم : (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ، فـ (تسمع) كما ترى فعل ، وتقديره : أن تسمع ، فحذفهم (أن) ورفعهم (تسمعُ) يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح « (٢) .

ثم علَّلَ ذلك بقوله : « وذلك أن الجمل إنما تتركب من جزأين جزأين : إما اسم واسم ، نحو : المبتدأ وخبره ، وإما فعل واسم ، نحو : الفاعل والفاعل ، ولا بد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره ، فأنت إذا أزلت عن المبتدأ أن يكون اسماً محضاً فقد بقيت الخبر الذي هو اسم ، وذلك نحو قولهم :

(١) أبو حيان : التذييل والتكميل ١ / ٣٢ ، وانظر : المرادي (حسن بن قاسم ٧٤٩ هـ) : شرح التسهيل (مكتبة السعادة — القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٨ هـ) ١ / ٣٠ ، وابن هشام : المغني ٥٥٩ .

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب (تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم — دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ) ١ / ٢٨٥ .

(تسمع بالمعيدي خيرٌ) فالمبتدأ الذي هو في اللفظ (تسمع) قد أحرقت عنه باسم، وذلك الاسم خير، فقد بَقِيَتْ على كل حال في الجملة اسماً^(١).
 وكلام الفرخان^(٢) وعصام الدين^(٣) يومئ إلى الجواز أيضاً.
 والقول بالجواز هو الذي يطمئن إليه الباحث؛ لوجود الشواهد المتقدمة المؤيدة له.

(١) المصدر السابق ٢٨٨ / ١ .

(٢) انظر: الفرخان (علي بن مسعود: المستوفى في النحو، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية — القاهرة، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ١ / ١٠٩ .

(٣) انظر: عصام الدين الإسفراييني (شرح الفريد، تحقيق: نوري ياسين حسين، الفيصلية — مكة،

١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م) ١٧٣ .

حذف الضمير الرابط للخبر إذا كان جملة

اشترط النحاة في الخبر — إذا كان جملة — أن يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ^(١).
قال ابن يعيش: «خبر المبتدأ إذا وقع جملة — فعليّة كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية — فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ»^(٢).
وعلل ذلك ابن الشجري بقوله: «وإنما ضعف حذف العائد من الخبر؛ لأن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ إنما هي حديث عنه، وأجنبية منه، فالعائد منها يعلقها به»^(٣).
ومع ذلك فقد أجاز جمهور النحاة حذف الضمير الرابط بشرطين^(٤):
١- أن يجر بحرف .
٢- ألا يؤدي حذفه إلى تهئية عامل آخر .
وذلك كقولهم: «السمن منوان بدرهم»، أي: منوان منه .
ولا يجوز الحذف من نحو قولك: (الرغيف أكلت) تريد: منه؛ لأنه يؤدي إلى تهئية العامل للعمل في المبتدأ^(٥).

وقد خالف هذه القاعدة النحوية قولهم في المثل العربي:

شَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى^(٦)

حُذِفَ الضمير الرابط من جملة الخبر (ترى)، والمعنى — كما قال الأعلام —:
«هذا شهر ترى، أي: شهر تَتَدَدَّى فيه الأرض من المطر وتَتَثَرَّى، والثرى: الندى، وشهر ترى، أي: ترى فيه النبات، وشهر مرعى، أي: يرعى فيه المال»^(٧).

(١) انظر: الصيمري ١/ ١٠٠ - ١٠١، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٣ - ٣٣٥، وابن أبي الربيع ١/ ٥٦٥ - ٥٦٦.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٩١.

(٣) ابن الشجري ٢/ ٧٢ - ٧٣.

(٤) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٤، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٥.

(٥) أي: أن المبتدأ — عند حذف الضمير الرابط — يكون على صورة المفعول به المقدم، فيستحق النسب بالفعل المؤخر، ويلتبس المعنى في نحو المثال المذكور، هل هو (أكلت الرغيف) أم (أكلت من الرغيف)؟

(٦) المثل عند: البكري ١١٩، والميداني ١/ ٣٧٠، وابن منظور (ثرى).

(٧) الأعلام الشنتمري: النكت (في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ١/ ٢٢٠.

وهذا الحذف يؤدي إلى تهئية العامل (ترى) للعميل في (شهر) ، فهو مخالف للقاعدة النحوية .

قال سيبويه : « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر ، وهو أبو النجم العجلي (١) :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذُبّاً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع
وقال امرؤ القيس (٢) :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَيَّ الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجْرٌ
وزعموا أن بعض العرب يقول : (شَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ مَرَعَى) ، يريد : ترى فيه ، وقال (٣) :

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعْوُدُ
فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب « (٤) .

(١) البيت له في ديوانه ١٣٢ ، وهو عند : الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ٢٠٧هـ — معاني القرآن ، تحقيق : عبدالفتاح شليبي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٧٢م) ١ / ١٤٠ و ٢٤٢ ، والأخفش (أبي الحسن سعيد بن مسعدة ٢١٥هـ — معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير — الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م) ١ / ٢٥٣ ، وابن جني : الخصائص ١ / ٢٩٢ و ٦١ / ٣ ، وابن الشجري ٢ / ٧٢ ، والسهيلي (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله ٥٨١هـ : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد البنا ، دار الرياض — الرياض ، ١٤٠٤هـ — ٤٣٦ .

(٢) البيت له في ديوانه (دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) ٧٠ ، وهو فيه (فتوباً لبست وثوباً أجر) ، وهو بالرفع عند : ابن الشجري ١ / ١٤٠ و ٧٢ / ٢ ، والبغدادي : الخزانة ١ / ٣٧٣ .

(٣) قائله مجهول ، وهو عند : الأخفش ١ / ٢٥٢ ، والأعلم الشتمري : النكبات ١ / ٢٢١ ، وابن الشجري ٢ / ٧٢ ، والسهيلي ٤٣٦ ، والبغدادي : الخزانة ١ / ٣٦٩ . ولا يعرف للبيت معنى محدد ؛ لعدم معرفة قائله ، ولا سابق له ولا لاحق .

(٤) سيبويه ١ / ٨٥ - ٨٦ .

ولكن السهيلي قد اعترض على سيويه في كلامه عن المثل بقوله : « فأما ما ذكر من قولهم : (شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ثرى ، وشهرٌ مرعى) ، وجعله من هذا الباب بمنزلة (كُله لم أصنع) ، و (زيدٌ ضربتُ) ، فيا بُعداً ما بينهما ! هذا نكرة ، وما بعدها صفة لها ، لا خبر عنها ، فلم يصح نصبه بها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وحسن حذف الضمير ؛ لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر ، وزاده حسناً ههنا ازدواج الكلام ، وطلب السجع ، فد (شهر) في هذه الكلمات مبني على ما قبله ، كأنه يقول : (السنّة شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ثرى) ، أو (من السنّة شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ...) » (١) .

فالسهيلي يرى أن الجملة صفة وليست خبراً ، ويقدر مبتدأً محذوفاً (٢) ، ويجعل حذف الرابط بسبب السجع ، وهذا توجيه حسن ، إلا أن للنحاة أقوالاً كثيرة في جواز حذف الرابط من جملة الخبر (٣) ؛ اعتماداً على الأبيات التي ذكرها سيويه ، وعلى قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (٤) ، برفع (كُلُّ) في قراءة ابن عامر (٥) ، فهذا المثل يمكن أن يؤيد رأي من قال بالجواز . والله أعلم .

(١) السهيلي ٤٣٧ .

(٢) وهكذا قدره الأعلام في شرحه للمثل ، وقد سبق نقل نصه آنفاً .

(٣) انظر : السيوطي : همع الموامع ٢ / ١٥ - ١٨ .

(٤) النساء ٩٥ والحديد ١٠ .

(٥) القراءة عند : النحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد ٣٣٨هـ : إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٤ / ٣٥٣ ، والأنباري : البيان (في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ٢ / ٤٢٠ ، والسمين الحلبي ٤ / ٧٧ ، وابن القاصح (أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد ٨٠١هـ : سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) ٣٦٤ .

الإخبار بالزمان عن اسم عين

يرى أكثر النحاة عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن أسماء الأعيان ، سواء كان الظرف منصوباً أو مجروراً بـ (في) (١) .

قال سيبويه : « وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث » (٢) .

وقال ابن السراج موضحاً ذلك : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : (زيد يوم الخميس) ولا (عمرو في شهر كذا) ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وإنما يجوز ذلك في الأحداث ، نحو : الضرب والحمد ، وما أشبه ذلك » (٣) .

ثم علل ذلك بقوله : « وعلة ذلك أنك لو قلت : (زيد اليوم) لم تكن فيه فائدة ؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر ، والأماكن ينتقل عنها ، فيجوز أن تكون خيراً عن الجثث ، وغيرها كذلك » (٤) .

ولكن بعض النحاة أجاز الإخبار بالزمان إذا كان فيه معنى الشرط ، كقولك : الرطب إذا جاء الحر (٥) .

ومع ذلك فقد خالف هذه القاعدة النحوية — بقولها — مثلان عربيان ، هما :

(١) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي (تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار التأليف — القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م) ١ / ٤٨ ، وشرح الأبيات المشككة (المسمى : إيضاح الشعر ، تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم — دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ٢٨٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٣٠ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ٢٤٨ ، والسيوطي : معجم الهوامع ٢ / ٢٣ .

(٢) سيبويه ١ / ١٣٦ .

(٣) ابن السراج (محمد بن سهل ٣١٦هـ : الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م) ١ / ٦٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر هذا الرأي عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٢٣ ، والأشموني ١ / ٢٠٣ ، والسيوطي : معجم الهوامع ٢ / ٢٣ .

اليَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ^(١)

اليَوْمَ قِحَافٌ وَغَدًا نِقَافٌ^(٢)

وقع فيهما ظرف الزمان (اليوم) خبراً لاسمي العين (خمر) و(قحاف) .
وقد وافق هذين المثليين في مخالفة القاعدة عددٌ من أقوال العرب، منها قولهم^(٣) :
اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ^(٤) ، والرُّطْبُ شَهْرِي رِبْعٍ^(٥) ، والطَّيَالِسَةُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، والصَّيْدُ
شَهْرِي رِبْعٍ ، وَزَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ ، وَالْجِبَابُ شَهْرَيْنِ ، وَمَتَى أَنْتَ وَبِلَادِكَ .

وقعت أخبار أسماء الأعيان في هذه الأقوال كلها ظروفَ زمان .
وقد أول النحاة هذه الشواهد كلها ، بتقدير مضاف محذوف يختلف بحسب
الجملة ، فقدروا المثل الأول بـ (اليوم شرب خمر) ، وقدروا القول الأول
بـ (الليلة طلوع الهلال) ، وهكذا بقية الشواهد^(٦) .
وجعل بعضهم المحذوف فعلاً ، فقدر المثل بـ (يشغلنا اليوم خمر)^(٧) .

- (١) المثل عند : المفضل الضبي ١٦٨ ، والسدوسي ٦٨ ، وأبي عبيد ٣٣٣ ، والعسكري : جمهرة
الأمثال ٤٣١ / ٢ ، والميداني ٤١٧ / ٢ ، والزمخشري : المستقصى ٣٥٨ / ١ . قال الميداني " هذا المثل
لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر ، ومعناه : اليوم خفض ودعة ، وغداً جيداً واجتهاد .
يضرب للدول الجالبة للمحبوب والمكروه " .
- (٢) المثل عند : الميداني ٤٢١ / ٢ ، والزمخشري : المستقصى ٣٥٨ / ١ . وهذا المثل لامرئ القيس أيضاً ،
وهو قريب من سابقه في المعنى ، فالقحاف : جمع قحف ، وهو إناء يشرب فيه ، والنقاف : المناقفة ،
يقال : نقف ينقف نقفاً ، إذا شق الهامة عن الدماغ .
- (٣) انظر جميع الأقوال عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ١١٢٣ / ٣ .
- (٤) القول عند : الفارسي : الإيضاح العضدي ٤٨ / ١ ، وشرح الأبيات المشككة ٢٨٣ ، وابن عصفور :
شرح جمل الزجاجي ٣٣٠ / ١ ، والرضي : شرح الكافية ٢٤٨ / ١ .
- (٥) القول عند : الفارسي : الإيضاح العضدي ٤٩ / ١ ، وابن السراج ٦٣ / ١ ، والسليبي (محمد
ابن عيسى ٧٧٠هـ : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق : الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ،
الفيصلية - مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ٢٩٤ / ١ .
- (٦) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي ٤٨ / ١ ، وشرح الأبيات المشككة ٢٨٣ ، وابن السراج ٦٣ / ١ ،
وابن الشجري ٨٠ / ١ و ٦٨ / ٢ ، والرضي : شرح الكافية ٢٤٨ / ١ - ٢٤٩ .
- (٧) انظر : الميداني ٤١٧ / ٢ ، والبغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨ .

ولكن البغدادي رد هذا التقدير بقوله : « وهذا ليس بجيد ؛ لأنه ليس من المسائل التي يرتفع فيها الفاعل بفعل محذوف » (١) .

ولورود هذه الشواهد جوز بعض النحاة الإخبار بالزمان عن اسم عين ، إذا كان اسم العين يشبه المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت ، كالتقول السابق : الليلة الهلال (٢) .

وزاد ابن مالك فأجازه مهما حصلت منه فائدة ، فقال : « والمحاولة على الفائدة ، فبأي شيء حصلت حكم بجوازه » (٣) .

وبذلك أجاز الإخبار بالزمان في جميع الشواهد السابقة ، ولكنه مع ذلك حكم بقلته ، فالغالب ألا يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم العين (٤) .

وهذا هو الرأي الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لوجود الشواهد المؤيدة له .

(١) البغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨ .

(٢) انظر : الرضي : شرح الكافية ١ / ٢٤٨ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ٢٣ .

(٣) ابن مالك : شرح عمدة الحفاظ (تحقيق : عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف — بغداد ، ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م) ١٦٤ .

(٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل (تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، دار هجر — الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م) ١ / ٣٢٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية (تحقيق : عبدالمنعم هريدي ، مطبعة جامعة أم القرى — مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨١م) ٣٥١ / ١ .

حذف الخبر

قرر النحاة أن من مواضع حذف الخبر وجوباً: أن يكون المبتدأ مصدرراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو أكثر شربي السوق ملتوتاً، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

وخبر ذلك مقدر بـ (إذ كان) أو (إذا كان) (١).

قال ابن عصفور: « وكذلك المبتدأ إذا كان مصدرراً قد سَدَّ مَسَدَّ خَيْرِهِ الْحَالُ ، ... فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر » (٢).

فالشرط في هذا الموضع ألا يصح كون الحال خبراً عن المبتدأ المذكور، فإذا صح جعل الحال خبراً وجب رفعه، فلا يجوز أن يُقال: ضربي زيداً شديداً، بل يتعين رفع (شديد) على أنه خبر.

وقد خالف هذه القاعدة المثل العربي:

حُكْمُكَ مُسَمَّطاً (٣)

إذ نُصِبَ (مسمطاً) على أنه حال ، مع أنه يصح أن يجعل خبراً عن المبتدأ (حكمك) .

وقد وافق هذا المثل العربي في مخالفة القاعدة النحوية عددٌ من القراءات القرآنية، والشواهد النثرية .

(١) انظر: سيبويه ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣ ، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦ ، وابن مالك:

شرح عمدة الحفاظ ١٧٧ - ١٨٠ ، والأزهري ١/ ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦ .

(٣) ورد بالنصب عند: العسكري: جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٤ ، وابن منظور (سمط) ، وورد بالرفع عند:

العسكري: جمهرة الأمثال ١/ ٣٤١ ، والميداني ١/ ٢١٢ . قال العسكري: " يراد به: حكمك

مرسلاً ، أي: احتكم ، وخذ حكمك . قال أبو بكر: خذ حقلك مسمطاً ، أي: سهلاً ، وأظن

أصله من قولهم: سمطت الجدي؛ إذا كشطت ما عليه من الشعر، فيكون ذلك أسهل من السلخ،

ويقال: سمط الفارس: درعه عليه إذا ألقى طرفها على عجز فرسه، وسمط القوم: صفهم،

وقال الميداني: " أي: مرسل جائر لا يعقب، والمُسَمَّطُ: المرسل الذي لا يرد "

فمن القراءات : قراءة بعضهم ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ (١) بنصب (واحدة) (٢) ،
وقراءة علي بن أبي طالب ؓ ﴿ قَالُوا لَنْ أَكَلَهُ الذَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (٣) بنصب
(عصبَةٌ) (٤) ، وقراءة بعض القراء ﴿ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُعْبُدُونَ ﴾ (٥) بنصب (بريئاً) (٦) ،
وقراءة ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (٧) بنصب (أطهر) (٨) ، وقراءة ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ
بِيَمِينِهِ ﴾ (٩) بنصب (مطويات) (١٠) ، وقراءة ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ
لِذِكُورِنَا ﴾ (١١) بنصب (خالصة) (١٢) .

فقد حذف الخبر في هذه القراءات ، مع وجود الحال الصالحة لأن تكون خبراً .

(١) القمر (٥٠) .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣ / ١١١ ، والنحاس ٤ / ٣٠١ .

(٣) يوسف (٨) .

(٤) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٦٢ ، والزحششري : الكشاف ٢ / ٣٠٥ ، والعسكري :
إعراب الشواذ ١ / ٦٨٣ ، الهمداني ٣ / ٣١ ، وأبي حيان : البحر ٥ / ٢٨٣ ، وابن عقيل :
المساعد ١ / ٢٤٢ .

(٥) الأنعام (١٩) .

(٦) القراءة عند : العسكري : إعراب الشواذ ١ / ٤٧٢ .

(٧) هود (٧٨) .

(٨) القراءة عند : سيويه ٢ / ٣٩٧ ، والأخفش ٢ / ٣٥٦ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٠٥ ، والنحاس
٢ / ٢٩٥ ، وابن جني : المحتسب ١ / ٣٢٥ ، والزحششري : الكشاف ٢ / ٢٨٣ ، وابن عطية
٩ / ١٩٦ ، والأنباري : البيان ٢ / ٢٥ ، والعسكري : التبيان ٢ / ٧٠٩ .

(٩) الزمر (٦٧) .

(١٠) القراءة عند : الفراء ٢ / ٤٢٥ ، والزجاج ٤ / ٣٦٢ ، والنحاس ٤ / ٢٢ ، وابن خالويه :
مختصر البديع ١٣١ ، والزحششري : الكشاف ٣ / ٤٠٩ ، والعسكري : إعراب الشواذ ٢ / ٤١٤ ،
والهمداني ٤ / ٢٠٠ ، وأبي حيان : البحر ٦ / ٧٤ ، والسمين الحلبي ٩ / ٤٤٤ .

(١١) الأنعام (١٣٩) .

(١٢) القراءة عند : الفراء ٢ / ٤٢٥ ، والنحاس ٢ / ١٠٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ٤١ ، وابن جني :
المحتسب ١ / ٢٣٢ ، والزحششري : الكشاف ٢ / ٥٥ ، وابن عطية ٦ / ١٦١ ، والقرطبي ٧ / ٩٦ ،
والعسكري : إعراب الشواذ ١ / ٥١٥ ، وأبي حيان : البحر ٤ / ٢٣١ .

ومن الشواهد الثرية : قول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا » (١) ، وقول آخر منهم : « كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُمْ عَاقِدِي أُرْهِمِ » (٢) ، فنصب (خلوفاً) مع أنه صالح لأن يكون خبيراً للمبتدأ (نفر) ، ونصب (عاقدي) مع أنه صالح لأن يكون خبيراً للمبتدأ (هم) .
وفي أكثر هذه الشواهد اختلال لشرط آخر من شروط القاعدة ، هو كون المبتدأ مصدراً ، ولذلك حاول النحاة توجيه بعض هذه الشواهد بتقدير أخبار سالحة .

قال المبرد — فيما نُقِلَ عنه — في توجيه المثل : « هو على مذهب (لك حكمك مسمطاً) ، أي : مُتَمِّمًا ، إلا أنهم ي حذفون منه (لك) » (٣) .

وقال الفراء في توجيه القراءة الأولى : « وقد روي ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ بالنصب ، وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة ، كما تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابك مرةً ، ودابَّتكَ مرةً ، ورأسك مرةً ، أي : تتعاهد ذلك ، وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : إنما العامريُّ عَمَّتَه ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العِمَّةُ . قال الفراء : ولا أشتهي نصبها » (٤) .

أما القراءة الثانية ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ فقد تكلم عنها ابن خالويه فقال : « هذا كما تقول العرب : إنما العامري عَمَّتَه ، أي يتعهد عمته ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبَةً » (٥) .

(١) رواه البخاري ١/ ١٣١ بالنصب في رواية المستملي والحموي ، وابن خزيمة (محمد بن إسحاق ٣١١هـ : الصحيح ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي — بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٠هـ) ١/ ٥٩ ، وانظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٠ ، وابن حجر ١/ ٤٥٢ .

(٢) رواه الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد ٣٦٠هـ : المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي السلفي ، مكتبة العلوم والحكم — ط ٢ ، ١٤٠٤هـ) ٦/ ١٩١ ، وانظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٠ .

(٣) انظر : أبا منصور الأزهرى (محمد بن أحمد ٣٧٠هـ — تهذيب اللغة ، تحقيق : أحمد اليردوني ، مراجعة : علي الجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة — القاهرة ، د.ت) (سمط) ١٢/ ٣٤٧ . وابن منظور (سمط) .

(٤) الفراء ٣/ ١١١ .

(٥) ابن خالويه : مختصر البديع ٦٢ .

ووافقه على هذا التوجيه الزمخشري (١) ، وعدد من النحاة (٢) .
وقدّره ابن مالك بـ «ونحن معه عصبه» ، أو نحن نحفظه عصبه (٣) .
وقدره ابن الناظم وابن هشام : ونحن تُرى أو نكون أو نوجد عصبه (٤) .
وذكر العكبري إمكان توجيه القراءة الثالثة ﴿ وَأَنَا بَرِيئاً ﴾ بـ (أَصْدَقَ بَرِيئاً)
أو (أَوْمَنَ بَرِيئاً) ، ولكنه لم يجزم بصلاحيته (٥) .

ووجه ابن مالك ما جاء في الأثرين ، فقال في تقدير الأول : (وَنَفَرْنَا مَتْرُوكُونَ
خُلُوفًا) ، وفي الثاني : (وَهَمَّ مُؤْتَزِرُونَ عَاقِدِي أَرْهَمِ) (٦) .
وبعد النظر والتأمل في الشواهد السابقة ، ومحاولات النحاة في توجيهها ؛
يظهر للباحث أن الأولى أن يقال فيها :

إن المنصوب في هذه الشواهد هو الخبر ، فقد نُصِبَ في هذه النصوص القليلة ،
وإن كان الأصل الشائع فيه أن يكون مرفوعاً ، ويدل لهذا الرأي عدة أمور هي :
أولاً : ورود هذه القراءات والمثل العربي التي لا تخضع للضرورة ، وورود غيرها
من نظائرها الدالة على أن العرب قد تنصب الخبر ، منها ما رواه الأَخْفَش عن
العرب : زَيْدٌ قَائِمًا ، فنصبوا الخبر (٧) .

ثانياً : أن التوجيهات المذكورة لا تخلو من التكلف ، بل وقد تُعَيِّر المعنى ،
ثم إنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، ما كان إلى ذلك سبيل .
ثالثاً : أنه ما من خبر إلا ويمكن نصبه ، ثم تأويله على ما ذكره النحاة ، فَمَنْ
أراد أن يقول : زيد راكب ، فله أن ينصب الخبر على تأويل (زيد ثبت راكباً) .

(١) الزمخشري : الكشاف / ٢ / ٣٠٥ .

(٢) انظر : اعمداني ٣ / ٣١ ، وأبا حيان : البحر ٥ / ٢٨٣ ، والأزهري ١ / ١٨٢ .

(٣) ابن مالك : شواهد التوضيح ١١١ .

(٤) انظر : ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك : شرح الألفية ، تحقيق : عبد الحميد السيد
عبد الحميد ، دار الخليل — بيروت ، د.ت) ١٢٤ ، وابن هشام : المغني ١٢٦ .

(٥) العكبري : إعراب الشواذ ١ / ٤٧٢ .

(٦) انظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ١١١ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

وهذا يجعل الباحث يتساءل : ما الذي جعلهم يقولون هنا : زيد راكب ،
وهناك : زيد قائماً ؟

الجواب الصالح لذلك : أن العرب ترفع الخبر في عامة حديثها ، إلا أنها قد
تنصبه عند عدم اللبس ، فنصبه فصيح ، إلا أنه لقلته في كلامهم لا يحسن القياس
عليه ؛ حتى لا تضطرب القواعد ، وتلبس المعاني .

اقتران الواو بجبر (كان) وأخواتها

منع جمهور النحاة اقتران الواو بجبر الأفعال الناسخة (كان) وأخواتها (١).
ولكن المثليين العرييين :

لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أُخْشَى بِالذُّبِّ ، فَالْيَوْمَ قَدْ قِيلَ : الذُّبُّ الذُّبُّ (٢)
لَقَدْ كُنْتُ وَمَا يُقَادُ بِي الْبَعِيرُ (٣)

قد خالفا هذه القاعدة ، فاقترن خبرا (كان) : (ما أخشى بالذئب) و (ما يقاد بي البعير) بالواو .

ويوافق هذين المثليين في المخالفة قولُ أعشى تغلب (٤) :

وَكَانُوا أَنَاسًا يَنْفَخُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرُ الشَّرُّرُ

فجملة (أكثر ما يعطونك ...) خبر (أصبحوا) ، وقد اقتترنت بالواو .

ومثله قول مالك بن ربيعة (٥) :

أَمَاتُوا مِن دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهَنِي الْوَعِيدُ

فقد اقترن فيه خبر (كان) — وهو (ولا ينهنني الوعيد) — بالواو .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٨٣ ، وابن عقيل : المساعد ١ / ٢٦٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ٨٦ .

(٢) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٣٧ و ٢ / ١٧٨ و ١٨٢ ، والميداني ٢ / ١٨٠ ، والخويبي ٤٤٩ ، وابن منظور (خشي) . قال الميداني في شرحه : " قال الأصمعي : أصله أن الرجل يطول عمره ، فيخرف إلى أن يخوف بمجسيء الذئب ، أي : إن كنتُ كبرتُ الآن حتى صرتُ أخشى بالذئب ؛ فهذا بدل ما كنتُ وأنا شاب لا أخشى ، قال بعض العلماء : المثل لقبث بن أشيم الكناني ، عُمر حتى أنكروا عقله ، وكانوا يقولون له : الذئب الذئب ، فقالوا له يوماً وهو غير غائب العقل ، فقال هذا المثل " .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٩٦ و ١١٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ١١٨ ، والبكري ١٣٣ و ٥١٢ ، والميداني ٢ / ١٧٩ ، والخويبي ٤٤٩ . يضره المُسنُّ حين يعجز عن تسيير المركوب .

(٤) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٣٤٥ و ٣٦٠ ، وابن عقيل : المساعد ١ / ٢٦٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ٨٥ .

(٥) انظر البيت عند : الأشموني ٢ / ١٨٩ .

وكذلك قول الآخر (١) :

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعُهُ لَهٗ وَأَخْرُ يُثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ

اقترن فيه خبر (ظلوا) - وهو جملة (ومنهم سابق ...) - بالواو .
فذهب ابن مالك - تبعاً للأخفش (٢) - إلى أن ذلك جائز ؛ تشبيهاً للجملة
الخبرية بالجملة الحالية .

قال ابن مالك : « وربما شبّهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالخال ، فوليت
الواو مطلقاً » (٣) .

وأنكر ذلك الجمهور ، فتأولوا الجملة على الخال ، والفعل على التمام (٤) .
والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة هو قول الجمهور ؛ فإن التمام واضح
في أفعال الشواهد السابقة ، فلا داعي إلى إلزامها النقص هنا مع اقتران الجملة
بعدها بواو الخال . والله أعلم .

(١) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل / ١ / ٣٦٠ ، وابن عقيل : المساعد / ١ / ٢٦٧ ،
والسيوطي : همع الهوامع / ٢ / ٨٦ .

(٢) انظر رأي الأخفش عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب / ٣ / ١١٨٣ ، وابن عقيل : المساعد / ١ / ٢٦٧ ،
والسيوطي : همع الهوامع / ٢ / ٨٦ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل / ١ / ٣٥٨ .

(٤) انظر : السيوطي : همع الهوامع / ٢ / ٨٦ .

حذف حرف النفي من (نزال)

اشترط النحاة في (زال) العاملة عمل (كان) أن يقارنهما نفي أو شبهه ، ولم يجيزوا حذفه إلا بشروط (١) .

قال ابن يعيش : « هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد ، نحو (ما زال) و (لم يزل) و (لا يزال) ، وذلك من قِبَلِ أَنَّ الغرضَ بِهَا إثبات الخبر واستمراره ، وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي ؛ لأن استعمالها مجردة من حرف النفي يناقِي هذا الغرض ؛ لأنها إذا عريت من حرف النفي لم تفد الإثبات ، والغرض منها إثبات الخبر ، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدم ، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع ، وهو مراد » (٢) .

ثم بين شرط حذفه بقوله : « وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم ، وذلك لأمن اللبس ، وزوال الإشكال ، فمن ذلك (٣) :

تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدَّتْ لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلٌ

والمراد : والله لا تزال ، ودل على إرادة القسم حذف حرف النفي ، فلولا القسم لما ساغ الحذف » (٤) .

وقال ابن عصفور : « ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلا إذا كان الفعل مضارعاً في جواب قسم » (٥) .

وعدها مع اختلال الشرط من الضرورات القليلة جداً (٦) .

فتحصل من كلامهما أن لجواز حذف النفي قياساً شرطين :

١- كونه في جواب قسم .
٢- أن يكون الفعل مضارعاً .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٦٠ ، والأزهري ١ / ١٨٤ ، والسيوطي : معجم الهوامع ٢ / ٦٥ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٧ / ١٠٩ .

(٣) انظر البيت عند : الرضي : شرح الكافية ٤ / ١٩٦ ، والبغدادي : الخزانة ٩ / ٢٤٥ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٧ / ١٠٩ .

(٥) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٦) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٦ .

وقد خالف هذه القاعدة مثل عربي ، هو :

زَلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ فِي بُرَادٍ (١)

فقد حذف حرف النفي من (زلنا) و (زال) ، مع عدم القسم ، وليس
الفعالان مضارعين ، قال الميداني : « يريد : ما زلنا وما زال الدهر في ضعف من
العيش ، فحذف (ما) » (٢) .

ولكن جماعة من النحاة جوزوا الحذف من (زال) وأخواتها ، ولم يتكلفوا
بتأويل الشواهد على تقدير قسم محذوف .

قال البغدادي : « وظاهره [أي عبارة الرضي] أن النافي - أي حرف نفي
كان - يجوز حذفه من هذه الأفعال ، سواء وقعت جواب قسم كآلية والبيت
الذي بعده ، أم لا كهذا البيت ، فإنه لم يتقدمه شيء ، وهو الظاهر أيضاً من كلام
الزمخشري في المفصل (٣) ، ومن كلام ابن هشام في شرح الشواهد (٤) » (٥) .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو التوسط بين الرأيين ، بأن يقال :
الحذف جائز قليل الشواهد ؛ ولذلك فالأولى عدمه ؛ حتى لا يقع اللبس أو اختلال
المعنى الذي نبه عليه ابن يعيش .

(١) المثل عند : الميداني ١ / ٣٢٤ . قال في شرحه : " البراد : الضعف يبقى بعد ذهاب المرض ،
ويروى : (زلنا وزال الدهر) من الزوال ، أي : نغدنا ونغد دهرنا في شدة عيش وقبول خسف " .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : الزمخشري : المفصل (دار الجيل - بيروت ، ط ٢ ، د . ت) ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٤) انظر : ابن هشام : تخلص الشواهد (وتلخيص الفوائد ، تحقيق : عباس الصاخي ، دار الكتاب
العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٥) البغدادي : الخزانة ٩ / ٢٤٢ .

إعمال (ما) مع تقدم خبرها

اشترط جمهور النحاة لعمل (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، فوجب رفع الخبر^(١) .

قال سيويه : « فإذا قلت : (ما مُنْطَلِقُ عَبْدَ اللَّهِ) أو (ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ) رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : (إنَّ أَخوكَ عَبْدَ اللَّهِ) على حدِّ قولك : (إنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخوكَ) ؛ لأنَّها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلة ، فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل ؛ كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك (ما) »^(٢) .

وأكد المبرد هذا التعليل بقوله : « وهذا قولٌ مُعْنٍ في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره »^(٣) .

وقد اختل هذا الشرط في قول العرب في المثل :

مَا مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ^(٤)

فروي بنصب الخبر (مُسِيئًا) مع تقدمه على اسم (ما) .

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤ / ١٩٠ ، والصيمري ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والخريزي (أبا محمد القاسم

ابن علي : شرح ملحمة الإعراب ، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث - المدينة المنورة ،

ط ٢ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) ٢٤٩ .

(٢) سيويه ١ / ٥٩ .

(٣) المبرد : المقتضب ٤ / ١٩٠ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢ / ٢٨٨ برواية (ما أساء من أعتب) ، وهو برفع (مسيء) عند :

سيويه ١ / ٥٩ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٩٠ ، وابن هشام : شرح الملحمة البدرية (في علم العربية ،

تحقيق : صلاح روائي ، دار حسان - القاهرة ، د. ٤٠ / ٢) ، وهو بالنصب عند : أبي حيان :

ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٨ ، والمرادي : الجني الداني (في حروف المعاني ، تحقيق : ضه محسن ، دار

الكتب - بغداد ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) ٣٢٥ ، والأزهري ١ / ١٩٨ ، والسيوطي : همع الخوامع

٢ / ١١٣ . يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ، ويخبر أنه سيعتب .

وقد وافق هذا المثل في المخالفة قول الفرزدق (١) :
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
 فورد بنصب (مِثْلُهُمْ) خبراً لـ (ما) مع تقدمه على اسمها .
 ولكن النحاة حاولوا تأويل هذا البيت ، فذكروا له عدة توجيهات (٢) ، منها :
 ١ . أنه غلط من الفرزدق ؛ لأن لغته تميمية ، وهم لا ينصبونه بحال ، لكنه ظن
 أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مقدماً ومؤخراً .
 ٢ . أن (مثلهم) حال ، تقديره : (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم) ، فلما قدم
 صفة النكرة نصبها على الحال .

٣ . أنه ظرف ، تقديره : (إذ ما مكأنهم بشر) أي : في مثل حالهم .
 ٤ . أن (مثلهم) مبتدأ ، ولكنه بُني ؛ لإبهامه مع إضافته للمبني .
 وقد ردّ ابن مالك التوجيه الأول بأن « الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين
 والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئته ،
 ولو جرى شيء من ذلك لنقل ؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق ،
 ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويب
 قوله » (٣) .

وردّ التوجيه الثاني بأن « الحال فضلة ، فحق الكلام أن يتم بدونها ، ومعلوم
 أن الكلام هنا لا يتم بدون (مثلهم) ، فلا يكون حالاً ، وإذا انتفت الحالية
 تعينت الخبرية » (٤) .

(١) البيت له في ديوانه (دار بيروت - بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ١ / ١٨٥ ، وهو عند :
 سيبويه ١ / ٦٠ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٩١ ، والعكبري : اللباب ١ / ١٧٦ ، والأشموني ١ / ٢٤٨ ،
 والبغدادي : الخزانة ٤ / ١٣٣ .

(٢) انظر التوجيهات عند : العكبري : اللباب ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، وابن مالك : شرح التسهيل
 ١ / ٣٧٣ ، والأزهري ١ / ١٩٨ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ .

(٤) المصدر السابق .

ولذلك اختار أنها لغة قليلة عن العرب ، فقال : « ومن العرب من ينصب خبر (ما) متوسطاً بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه » (١) .
وقد سبقه إلى ذلك الجرمي (٢) ، بل ذهب الفراء — فيما حُكي عنه (٣) — إلى عدم اشتراط تقدم المبتدأ ، فرأى جواز نصب الخبر متقدماً ومتأخراً .
والذي يطمئن إليه الباحث : هو ما ذهب إليه ابن مالك ، من كونها لغة قليلة عن العرب ؛ لورود الشواهد السابقة ، وقيلتها تدل على عدم انتشار هذه اللغة ، ولذلك قال عنها سيبويه : « وهو كقول بعضهم : (هذه ملحفةٌ جديدةٌ) (٤) في القلّة » (٥) .

(١) المصدر السابق ١ / ٣٧٢ .

(٢) انظر رأيه عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٨ ، والمرادي : الجنى اللدائي ٣٢٥ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ١١٣ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) هذا قليل ؛ لأن الحكم في (فعيل) بمعنى (مفعول) ألا تلحقه تاء التأنيث إذا ذكر موصوفه ، (جديدة) هنا بمعنى (مجدودة) أي : مقطوعة ، أي : حين جدها الخائف ، أي : قطعها .

(٥) سيبويه ١ / ٦٠ . وهذه إشارة سيبويه التي عنها ابن مالك في نصه السابق .

خبر (عسى) مفرد

منع النحويون مجيء خبر (عسى) — كغيرها من أفعال المقاربة — اسماً مفرداً^(١). قال ابن عصفور: «ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال (أي أفعال المقاربة) وإن كان ذلك هو الأصل... وإنما رفض هنا الاسم وإن كان الأصل؛ لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء»^(٢). ويوضح هذا التعليل قول المبرد: «ولا تقل: (عَسَيْتُ الْقِيَامَ)؛ وإنما ذلك لأن القيام مصدر، لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت، فمن ثم لم يقع (القيام) بعدها، ووقع المستقبل»^(٣).

وقد خالف هذه القاعدة قولهم في المثل العربي المشهور:

عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوْسًا^(٤)

فقد وقع فيه الاسم المفرد (أبوْسًا) خبراً لـ (عسى). ومثله قول الراجز^(٥):

(١) انظر: الفارسي: التعليقة ٢/ ٢٦٩، والخوازمي ٣/ ٣٠٢، وابن هشام: شرح اللوحة ٢/ ٣٢.
(٢) ابن عصفور: المقرب (المقرب، تحقيق: أحمد الجوّاري، عبدالله الجبوري، رئاسة الأوقاف — بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ — ١٩٧١م) ١/ ٩٩ — ١٠٠.
(٣) المبرد: المقتضب ٣/ ٦٩.

(٤) المثل عند: أبي عبيد ٣٠٠، والعسكري: جهرة الأمثال ٢/ ٥٠، والبيكري ٤٢٤، والميداني ٢/ ١٧، والزمخشري: المستقصى ٢/ ١٦١، وابن منظور (غور) و (بأس). قال الميداني في شرحه: "الغوَيْر: تصغير غار، والأبوْس: جمع بوْس، وهو الشدة، وأصل هذا المثل — فيما يقال — من قول الزبّاء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوَيْر على طريقه: (عسى الغوَيْر أبوْسًا) أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك".
(٥) انظر البيت عند: القيسي (الحسن بن عبدالله: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م) ٨٢، والشلوبين: التوظيفة

(تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الصباح — الكويت، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م) ٢٩٨، والبغدادي: شرح أبيات معني اللبيب ٣/ ٣٤١، وهو في هذه المصادر من غير نسبة، وقد نسب لرؤية بن العجاج. انظر: ملحقات ديوانه ١٨٥. ومعناه: أيها العاذل المسلح في عدله، إنه لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السب؛ فلإني صائم.

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَلْحَنِي إِيَّيْ عَسَيْتُ صَائِمًا

فـ (صائماً) خبر (عَسَيْتُ) ، وهو اسم مفرد .
وقد حاول النحويون توجيه المثل السابق ، فوردت عنهم تأويلات كثيرة ،
أَجْمَلُهَا فِيمَا يَلِي :

الأول : أن الاسم المفرد خبر (عسى) ، تشبيهاً لها بـ (كان) ، وهذا قول
سيبويه وأبي علي الفارسي (١) ، وقد تبعهما كثير من النحويين (٢) .
قال سيبويه : « قولهم : عسى الغوير أبوساً ، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا
فيه (عسى) مجرى (كان) » (٣) .

الثاني : « أن تتأول (أبوساً) بمعنى الحال ، ويجعل المصدر في موضع المشتق ثم
تجمع » (٤) .

الثالث : أن عسى هنا للتحقيق ، بمعنى (صار) ، وهذا رأي العكبري (٥) .
الرابع : أن في المثل إضراباً عن الشك إلى اليقين ، قال السهيلي : « قول الزبراء
حين تكلمت بـ (عسى) ، ثم أدركها اليقين ، فقالت : (عَسَى الْغَوَيْرُ) وهي
متوقعة شراً ، ثم غلب على ظنها الشر ، فحتمت الكلام بحكم ما غلب على
ظنها ، لا بحكم (عسى) ؛ لأن عسى لا يكون خبرها اسماً غير حدث ، فكأنها
قالت : (صار الغوير أبوساً) » (٦) .

وهذا التوجيه قريب من سابقه ، إلا أن فيه تفصيلاً ليس في ذلك .
الخامس : أن (أبوساً) معمول خبر (عسى) المحذوف ، واختلف القائلون
بهذا التوجيه في تقدير العامل ، فوردت عنهم أربعة تقديرات :

(١) انظر : الفارسي : المسائل المنثورة (تحقيق : مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية — دمشق ، د.ت) ٢٣١ .

(٢) انظر مثلاً : القيسي ٨٢ ، والموصلي : شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٩٨ .

(٣) سيبويه ٣ / ١٥٨ .

(٤) انظر : الفارسي : المسائل المنثورة ٢٣٢ .

(٥) انظر : العكبري : المتبع (شرح اللمع ، تحقيق : عبد الحميد الزوي ، جامعة فار يونس — بنغازي ، ط ١ ،
١٩٩٤م) ٢ / ٥٥٨ .

(٦) السهيلي ٢٦٠ .

١. (أبوساً) خبر (يكون) المحذوفة مع (أن)، وهذا رأي الكوفيين^(١) والمبرد .
قال المبرد : « وأما قولهم في المثل (عسى الغوير أبوساً) وإنما كان التقدير :
عسى الغوير أن يكون أبوساً ؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) ،
أو الفعل مجرداً ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه
النصب »^(٢) .

وقد رد العكبري هذا الرأي بقوله : « ولا يصح أن يقدر بـ (أن) يكون
أبوساً) ؛ لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته »^(٣) .

ولكن الرضي دافع عنه فقال : « وجاز حذف (أن) مع الفعل مع كونها حرفاً
مصدرياً ؛ لقوة الدلالة ، وذلك لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع (عسى) ،
فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله »^(٤) .

٢. (أبوساً) خبر (يصير) المحذوفة ، وهذا رأي الأصمعي وابن الأعرابي^(٥) .

٣. (أبوساً) مفعول به ، والتقدير : يأتي بأبوس ، فحذف الناصب والجار
توسعاً^(٦) .

٤. (أبوساً) مفعول مطلق ، والتقدير : يئس أبوساً ، وهذا رأي ابن هشام^(٧) .

السادس : أن (أبوساً) خبر (عسى) ، وقد ورد مفرداً من باب التثنية على
الأصول ، وهذا رأي ابن مالك ، فقد قال : « من عادة العرب في بعض ماله أصل
متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل ؛ لئلا يجهل ،
فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و (عسى) مفرداً منصوباً »^(٨) .

(١) انظر رأيهم عند : ابن هشام : تخلص الشواهد ٣١١ ، والأزهري ٢٠٣ / ١ ، والبغدادي : الخزانة ٣٢١ / ٩ .
(٢) المبرد : المقتضب ٧٠ / ٣ .

(٣) العكبري : اللباب ١٩٢ / ١ ، والمتبع ٥٥٨ / ٢ .

(٤) الرضي : شرح الكافية ٢١٦ / ٤ .

(٥) انظر : ابن هشام : تخلص الشواهد ٣١١ ، والأزهري ٢٠٣ / ١ .

(٦) انظر : الأزهري ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والبغدادي : الخزانة ٣٢١ / ٩ .

(٧) انظر : ابن هشام : تخلص الشواهد ٣١٢ .

(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ٣٩٣ / ١ .

السابع: أن نصب (عسى) الاسم المفرد لغةً من لغات العرب المستعملة ، وهذا رأي ثعلب ، حكاه عنه أبو عمر الزاهد (١) .

والأقرب في هذا المثل وما شابهه : الجمع بين الرأيين الأخيرين ، مع شيءٍ من التعديل ، وذلك بأن يقال : إن نصب (عسى) الاسم المفرد لغةً من لغات العرب القديمة التي تجاوزها الاستعمال العربي ، وهذا المثل من بقايا تلك اللغة وذلك الاستعمال المندثر ، فقد جرى على الأصل ، كما قال المبرد : « والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً » (٢) ، ولكن ليس كما قال ابن مالك : « من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينيهوا على ذلك الأصل » (٣) ؛ لأن العربي إذا أراد الكلام لا يفتش عن أصول كلماته ، وإلا لعجز عن الكلام ، بل لأن الأمثال من أقدم الكلام العربي الموثق (٤) ، ولذلك كثرت فيها قواعد اللغات المندثرة .

ويدل لذلك أن قائل المثل — كما ورد في كتب الأمثال — هو الزباء ، وهي ملكة قديمة من ملوك العرب ، قال عنها الطبري : « وكان ملك العرب بأرض الجزيرة ومشارف بلاد الشام عمرو بن ظرب بن حسان العمليقي ، من عاملة العماليق ، ... فملك من بعد عمرو ابنته الزباء ، واسمها نائلة ، وكان جنود الزباء بقايا من العماليق والعاربة الأولى وغيرهم ... » (٥) .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٨ ، وتذكرة النحاة (تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) ٥٢٤ .

(٢) المبرد : المقتضب ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٣٩٣ .

(٤) انظر : ولفسون ٢١٢ ، وبروكلمان (كارل ١٣٧٥هـ — تاريخ الأدب العربي ، نقله إلى العربية : عبدالحليم النجار ، دار المعارف — القاهرة ، ١٩٥٩م) ١ / ١٢٩ .

(٥) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠ : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف — القاهرة ، ١٩٦٠م) ١ / ٦١٧ - ٦١٨ ، وانظر : ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد

٨٠٨هـ : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبيوت العربية ، دار المعارف — القاهرة ، ١٩٣٧م) ١ / ١٢٩ .

خبر (كاد)

يرى كثير من النحويين وجوب تجرد خبر (كاد) من (أن) إلا في ضرورة الشعر (١) .
قال سيبويه : « و (كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في الشعر » (٢) .
وقال الزجاجي : « وأما (كاد) فالوجه أن تستعمل بغير (أن) ، فيقال : كاد زيد يقوم ، وكاد عبدالله يركب » (٣) .

وعلى ذلك ابن برهان بقوله : « وتقول : عسى عمرو أن يحج العام القابل ، ولا تقول : كاد عمرو أن يحج العام القابل ؛ لأن (كاد) أشد مطالبة للفعل من (عسى) ، فبحسب مطالبته للفعل ، لزم أن يليها لفظ الفعل ، فهي لضرب من الحال ، و (أن) و (لن) لا تدخل على الحال ، وإنما تكون لما استقبل » (٤) .
ولكن ذلك لم يمنع الأمثال من مخالفة هذه القاعدة ، فقد ورد قولهم :

كَادَ الْعَرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا (٥)

كاد المتعل أن يكون راكباً (٦)

وفيهما اقترن خبر (كاد) بـ (أن) .

(١) انظر : المراد : المقتضب ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، وابن برهان ٢ / ٤٢٥ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢٥ . وقد أفرد هذه المسألة برسالة خاصة كل من : د. محمد حسين أبو الفتوح : الفعل

(كاد) في القرآن الكريم وفي صحيح البخاري ، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود - الرياض ، ١٥ م ، ٢٤ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ، و د. محمد الباتل : (كاد) واتصال خبرها بـ (أن) في التراث ، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود - الرياض ، ٧ م (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) .

(٢) سيبويه ٣ / ١٢ .

(٣) الزجاجي : الحمل في النحو (تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ٢٠١ .

(٤) ابن برهان ٢ / ٤٢٥ .

(٥) المثل عند : الزمخشري : المستقصى ٢ / ٢٠٣ ، ورواه الميمني ٢ / ١٥٨ مجرداً عن (أن) ، ولا شاهد في هذه الرواية . والعروس : يطلق على الرجل والمرأة ، ويراد هنا الرجل ، وكاد أن يكون ملكاً ؛ لعزته في نفسه وأهله .

(٦) المثل بهذه الرواية عند : البغدادي : الخزانة ٣ / ٢٤ ، ورواه الزمخشري : المستقصى ٢ / ٢٠٣ مجرداً عن (أن) ، ولا شاهد في هذه الرواية .

وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة عدد كبير من الأحاديث النبوية الصحيحة، والأخبار الفصيحة، يطول ذكرها، فاقترعت على بعضها^(١)، فمنها:

قول النبي ﷺ: «ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا»^(٢)، وقوله ﷺ: «إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ»^(٣)، وقول عمر رضي الله عنه: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ»^(٤)، وقول أنس رضي الله عنه: «فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا»^(٥)، وقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «فَمَا زَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَوْلِهِ»^(٦)، وقول جبير بن مطعم رضي الله عنه: «كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ»^(٧)، وقول الأحنف ابن قيس: «كَادَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَابًا»^(٨)، وقول أعرابي: «كَادَ الْعَزَالُ أَنْ يَكُونَهَا، لَوْلَا مَا تَمَّ مِنْهَا وَمَا نَقَصَ مِنْهُ»^(٩)، وغيرها كثير.

قال ابن مالك — بعد أن أورد عدداً من هذه الأحاديث —: «تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه»^(١٠).

- (١) بل اقتصر على بعض أصح الصحيح منها، وهو ما رواه البخاري أو مسلم.
- (٢) رواه البخاري ١/ ٤٦٦.
- (٣) رواه مسلم (مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١هـ — صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت، د.ت) ٢/ ٩٧١.
- (٤) رواه البخاري ١/ ٢٢٩، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٨.
- (٥) رواه البخاري ٥/ ٢٣٣٥، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.
- (٦) رواه مسلم ٤/ ٢٢٤٢.
- (٧) رواه البخاري ٤/ ١٨٣٩، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.
- (٨) انظر القول عند: ابن عبد ربه (أحمد بن محمد الأندلسي ٣٢٨هـ — العقد الفريد، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية — بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ٢/ ٨٢.
- (٩) انظر القول في: المصدر السابق ٤/ ٤٧.
- (١٠) ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.

وقد تأول عدد من النحاة هذه الشواهد بأن (كاد) فيها مشبهة بـ (عسى)
فاقترن خبرها بـ (أن) (١) .

والذي اختاره ابن مالك أن اقتران خبر (كاد) بـ (أن) جائز ، إلا أن تجرده
منها أكثر وأشهر في الاستعمال العربي ، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز (٢) ،
وقد تبعه في هذا الرأي كثير من بعده من العلماء (٣) .
وهذا الرأي هو الأولى بالقبول ؛ لكثرة الشواهد الدالة عليه .

(١) انظر : ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ٤٦٩هـ : شرح المقدمة المحسنة ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، ط ١ ،
١٩٧٧ م) ٣ / ٣٥٢ ، والفرخان ١ / ١١٥ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣ / ٩٧٣ ، والقيسي ١٣٤ .
(٢) انظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، وقد قال
في الألفية :

وكونه بدون (أن) بعد (عسى) نَزَرُ و (كاد) الأمرُ فيه عَكِيسَا

خبر (عسى)

يرى كثير من النحاة وجوب اقتران خبر (عسى) بـ (أن) إلا في ضرورة الشعر (١).

قال أبو حيان: «فأما (عسى) فجمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في ضرورة الشعر» (٢).

وعلل ذلك ابن بابشاذ بقوله: «و(عسى) من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها (أن)، وإنما خالفت أخواتها؛ لأن معناها الطمع والترجي، وهذا المعنى يكون فيما يستقبل، و(أن) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال» (٣).
ولكن المثل العربي:

عَسَى الْبَارِقَةُ لَا تُخَلِّفُ (٤)

قد خالف هذه القاعدة، فتجرد فيه خبر (عسى) من (أن).
وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة عددٌ من الأحاديث النبوية الشريفة، منها:
قوله ﷺ: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي» (٥)، وقوله ﷺ: «عَسَى رَجُلٌ تَحْضُرُهُ الْجُمُعَةُ» (٦).

(١) انظر: الحيدرة (علي بن سليمان ٥٩٩هـ): كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف - بغداد، ١٤٠٤هـ (٢/ ٥٣١)، وابن عصفور: ضرائر الشعر ١٥٢ - ١٥٣، والأزهري ١/ ٢٠٦.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٤ - ١٢٢٥.

(٣) ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٢.

(٤) المثل عند: الميداني ٢/ ٣٨، والزمخشري: المستقصى ٢/ ١٦١. البارقة: السحابة، يضرب في تعليق الرجاء بالإحسان.

(٥) رواه الترمذي (محمد بن عيسى السلمى ٢٧٩هـ): الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت، ٣٨/٥.

وقد تأول عدد من النحاة تجرد خبر (عسى) من (أن) فيما ورد من الشواهد ، بأن (عسى) فيها مشبهة بـ (كاد) فتجرد خبرها من (أن) (١) .
والظاهر من كلام سيويه أن تشبيهها بـ (كاد) يُجَوِّز تجرد خبرها من (أن) في النثر قياساً ، فقد قال : « واعلم أن من العرب من يقول : (عسى يفعل) ، يشبهها بـ (كاد يفعل) ، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب » (٢) .
والذي اختاره ابن مالك أن تجرد خبر (عسى) من (أن) جائز ، إلا أن اقتراحه بما أكثر وأشهر في الاستعمال العربي ، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز (٣) ، وقد تبعه في هذا الرأي كثير ممن بعده من العلماء (٤) .
وهذا الرأي هو الأولى بالقبول ؛ لوجود الشواهد الدالة عليه .

(١) انظر : ابن بابشاذ ٢ / ٣٥٢ ، والقيسي ١٣٤ ، والفرخان ١ / ١١٤ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣ / ٩٧٠ .

(٢) سيويه ٣ / ١٥٨ . وقد قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٢٢٥ - بعد أن ذكر رأي المحوزين للتجرد - : " وهو ظاهر قول سيويه " .

(٣) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، وقد قال في الألفية :

وكونه بدون (أن) بعد (عسى) نَزْرٌ ، و (كاد) الأمر فيه عَكْسًا

(٤) انظر : السليلي ١ / ٣٤٥ ، والنكودي (عبدالرحمن بن علي ٨٠٧ هـ : شرح ألفية ابن مالك)

خبر (ليت)

(ليت) من الحروف الناسخة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر عند جمهور النحاة (١).

وقد خالف ذلك مثل عربي، ورد فيه خبر (ليت) منصوباً، وذلك قولهم:

لَيْتَ الْقِسِيِّ كُلُّهَا أَرْجُلًا (٢)

وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة عددٌ من الأبيات الشعرية، منها قول العجاج (٣):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

فقد نصب خبر (ليت): رواجعاً، ومنها قول الشاعر (٤):

أَلَا يَا لَيْتِي نِي حَجْرًا بِوَادٍ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي

ورد فيه خبر (ليت) منصوباً، وهو (حجراً).

فذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم المنصوب في هذه الشواهد ليس خبر

(ليت)، بل خبرها محذوف؛ للعلم به، وأعربوا الاسم المنصوب حالاً (٥).

(١) انظر: الزجاجي: الجمل ٥١، والحيادرة ٢/٣٤٨، والدمامي: محمد بن أبي بكر بن عمر ٨٢٧هـ: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المقدسي، ط ١، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م) ٤/١٦.

(٢) الميداني ٢/١٨٧، والزنجشيري: المستقصى ٢/٣٠٢. قال الميداني: "قال ابن الأعرابي: أرجل القسي إذا زترت: أعاليها، وأيديها: أسافلها، وأرجلها أشد من أيديها".

(٣) انظر البيت عند: سيبويه ٢/١٤٢، والمرزباني (أبي عبدالله محمد بن عمران ٣٨٤هـ: انوشح في مأخذ العلماء على الشعراء، جمعية نشر الكتب العربية — القاهرة، ١٣٤٣هـ) ٢١٧، والبغدادي: الخزانة ١٠/٢٣٤، والزبيدي (محمد مرتضى الحسيني ١٢٠٥هـ: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج وآخرون، وزارة الإعلام — الكويت، ١٩٦٥م) ٥/٨٢.

(٤) انظر البيت عند: السيوطي: همع الهوامع ٢/١٥٦.

(٥) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨٤، والمالقي (أحمد بن محمد بن يعيش: شرح المفصل ٨/٨٤).

قال سيويه — بعد إيراده بيت العجاج — : « فهدا كقولك : ألا ماءً بارداً ، كأنه قال : ألا ماءً لنا بارداً ، وكأنه قال : يا ليت لنا أيام الصبا رواجع ، أي يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع » (١) .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (ليت) يصح أن تنصب المبتدأ والخبر ، ثم اختلفوا فذهب الفراء إلى أنها تقدر حينئذ بـ (أتمنى) فتحري مجراها في نصب الاسمين (٢) ، وذهب الكسائي (٣) إلى أن نصب خبرها بتقدير (كان) ؛ لكثرة استعمالها معها ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾ (٤) ، وقوله سبحانه : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ (٥) .

وذهب جماعة من النحاة واللغويين — منهم ابن سلام الجمحي وأبو حنيفة الدينوري والميداني وابن الطراوة وابن السيد — إلى أن نصب الخبر بـ (ليت) لغة من لغات العرب (٦) .

نسبها ابن سلام إلى العجاج وقومه ، قال — بعد أن أورد بيت العجاج — : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : (ليت أباك منطلقاً) ، (وليت زيدا قاعداً) ، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج ، فأخذها عنهم » (٧) . ونسبها أبو حنيفة الدينوري والميداني (٨) إلى تميم .

(١) سيويه ٢ / ١٤٢ .

(٢) انظر رأي الفراء عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ٨٤ ، والمالقي ٣٦٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ١٥٦ .

(٣) انظر رأي الكسائي عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ٨٤ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٢ ، والبغدادي : الخزانة ١٠ / ٢٣٤ .

(٤) الحاقة ٢٧ .

(٥) النساء ٧٣ .

(٦) انظر الرأي عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ١٥٦ .

(٧) ابن سلام (أبو عبدالله محمد بن سلام الجمحي) ٢٣٢ هـ : ط ١٠٠ - ١٠١ .

قال الدينوري — فيما نقل عنه البغدادي — : « قال أبو زياد : ومن أمثال العرب : (لَيْتَ الْقِيَّاسَ كُلَّهَا أَرْجُلًا) ، كذا قالها نصباً ، وهي لغة لبني تميم » (١) .
وهذا الرأي الأخير هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ فإنَّ مَنْ حَفِظَ مُقَدِّمَ عَلِيٍّ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ ، وَقَدْ حَفِظَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ كَوْنَهَا لُغَةً لِلْعَرَبِ ، فَلَا يَصِحُّ إِنْكَارُهَا لِقَلَّةِ شَوَاهِدِهَا ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ .
ولا شك أن الأفضل للمتكلم أن يستعمل اللغة المشهورة ؛ ليتعد بكلامه عن الإلباس والتكلف .

اسم (لا) النافية للجنس

يرى أكثر النحاة وجوب تكثير اسم (لا) النافية للجنس (١) .
قال سيويه : « واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن
(لا) لا تعمل في معرفة أبداً » (٢) .

وقال المررد : « ولا تعمل (لا) إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من
العوامل لعملت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة » (٣) .

وعلل ذلك ابن مالك بقوله : « لأنهما إنما عملت العمل المذكور ؛ لتدل به على
العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تعريفها بالألف
واللام الاستغرافية ؛ لأنهما بلفظ العهدية ، فليس التنصيص بما على العموم
كالتنصيص عليه بـ (من) الجنسية مذكورة أو منوية » (٤) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية مثل عربي مشهور ، هو :

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا (٥)

فقد ورد فيه اسم (لا) معرفة .

ووافق هذا المثل في مخالفة هذه القاعدة حديث نبوي ، وعدد من أقوال العرب
والأبيات الشعرية .

(١) انظر : المررد : المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، والأعلم الشتتري : تحصيل عين الذهب ٣٥٠ ، وابن الحاجب :
الكافية ١١٥ ، وانجامي (نور الدين عبدالرحمن بن أحمد ٨٩٨ هـ : الفوائد الضيائية شرح كافية
ابن الحاجب ، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف - بغداد ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)
٤٣٩ / ١ .

(٢) سيويه ٢ / ٢٩٦ .

(٣) المررد : المقتضب ٤ / ٣٦٢ .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٦٥ .

(٥) المثل عند : سيويه ٢ / ٢٩٧ ، والمررد : المقتضب ٤ / ٣٦٣ .

فالحديث قول رسول الله ﷺ: « إِذَا هَلَكَ كِسْرِي فَلَا كِسْرِي بَعْدَهُ ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ »^(١)، (كسرى) و(قيصر) علمان، وهما اسما (لا).
ومن الأقوال: قول أبي سفيان — قبل أن يُسَلِّمَ —: « إِنَّ لَنَا الْعُزْرَى وَلَا عُزْرَى لَكُمْ »^(٢)، وقوله ﷺ: « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُبِيحَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ ، لَا قُرَيْشٌ بَعْدَ الْيَوْمِ »^(٣)، وقولهم: لا بَصْرَةَ لَكُمْ^(٤).

عَمِلَتْ (لا) في هذه الأقوال في الأعلام (عزى) و(قريش) و(بصرة).
ومن الآيات قول عبدالله بن الزبير الأسدي^(٥):

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَيْبٍ نَكِيدُنَ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ
اسم (لا) : (أميَّة) ، وهو عَلمٌ ، وقول آخر^(٦) :
لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيٍّ
اسم (لا) : (هَيْثَم) ، وهو علم أيضاً .

وقد حاول النحاة تأويل هذه الشواهد .

قال أبو حيان : « وهذا ونحوه مؤول بالنكرة باعتبار وجهين :
أحدهما : أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم ، فصار فيه عموم ، فأطلق (هيثم)
على كل من هذا اسمه ، وعلى هذا الوجه تنزع (ال) منه إن كان فيه .

(١) رواه البخاري ٣ / ١١٣٥ ، ومسلم ٤ / ٢٢٣٧ ، والترمذي ٤ / ٤٩٧ .
(٢) رواه البخاري ٣ / ١١٠٥ ، وابن أبي شيبة (أبو بكر عبدالله بن محمد ٢٣٥هـ : الكتاب المصنف
في الأحاديث والآثار ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ)
٧ / ٣٧١ ، وابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ : صحيح ابن حبان بترتيب ابن
بليان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)
١١ / ٤١ .

(٣) رواه مسلم ٣ / ١٤٠٥ ، وأبو داود ٣ / ١٦٣ ، والترمذي ٥ / ٢٩٩ .
(٤) القول عند : سيبويه ٢ / ٢٩٦ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٠٣ ، والسليبي ١ / ٢١٥ .
(٥) انظر البيت عند : سيبويه ٢ / ٢٩٦ ، والمزيد : المقتض ٤ / ٤٠٠ .

والثاني : أن يكون على حذف مضاف ، وذلك المضاف نكرة ، تقديره : (ولا مثل هيثم) ، وكذلك باقي هذه الأسماء «(١) .

وقد ناقش سيويه في ذلك الخليل ، عندما قال الخليل : تقول : (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا) تجعله نكرة .

قال سيويه : « قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عَلِيًّا ﷺ ؟

فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عَلِيًّا ﷺ ، وأنه قد غُيِبَ عنها .

فإن قلت : إنه لم يُرِدْ أن ينفي كل من اسمه علي . وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي ، وأنه قد غيب عنها «(٢) .

وقد وضح ذلك الأعلام بقوله : « الذي يُسَوِّغُ التنكير : أن هذا الكلام إنما يقال للإنسان كان يأمر بأمر من الأمور ، وله فيها كفاية وغناء ، فحضر ذلك الأمر ، ولم يوجد ذلك الإنسان ، ولا من يقوم به مثل قيامه ، ولو وُجِدَ مَنْ يقوم مقامه لم يطلب هو ، فصار التقدير : (لا مثل هيثم) ، و(لا مثل أبي حسن) ، و(لا مثل أمية) ، ودخلت هذه الأسماء في المعنى ، كما يقول القائل لمن يخاطبه : مثلك لا يتكلم بهذا ، وإنما يريد أنت وأمثالك لا يتكلمون به «(٣) .

ولكن ابن مالك ناقش هذه التأويلات فقال : « ولا يصح واحد من التقديرات على الإطلاق :

أما تقدير (مثل) فممنوع من ثلاثة أوجه :

أحدها : ذكر (مثل) بعده كقول الشاعر (٤) :

(١) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٧ - ١٣٠٨ .

(٢) سيويه ٢ / ٢٩٧ .

تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحَمَى سَلِيمٌ الْجَوَانِحِ
فتقدير (مثل) قبل زيد مع ذكر (مثله) بعده وصفاً أو خيراً ، يستلزم وصف
الشيء بنفسه ، أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما ممتنع .

الثاني : أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمى العَلَمِ المقرون بـ (لا) ، فإذا
قدر (مثل) لزم خلاف المقصود .

الثالث : أن العَلَمَ المُعَامَلَ بما قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد ، فلا يكون
في نفيه فائدة ، نحو : (لا بصره لكم) ، و (لا أبا حسن لها) .

وأما تقدير أحد المسميات فلا يصح اعتباره مطلقاً ؛ فإن من الأعلام ماله
مسميات كثيرة ، كـ (أبي حسن) ، و (قيصر) ، فتقدير ما كان هكذا
بـ (لا مسمى بهذا الاسم) ، أو بـ (لا واحد من مسمياته) لا يصح ؛
لأنه كذب .

فالصحيح ألا يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به ،
وبما يصلح له ، فيقدر : (لا زيد مثله) بـ (لا واحد من مسميات هذا الاسم) ،
ويقدر (لا أبا حسن لها) و (لا كسرى) بعده ونحوها بـ (لا مثل أبي حسن)
و (لا مثل كسرى) ... « (١) .

وقد أعرض الكسائي عن هذه التأويلات كلها ، وجوّزَ عمل (لا) في المعرفة ؛
مستدلاً بهذه الشواهد .

وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للكوفيين عامة (٢) .

وهذا الرأي أقرب من سابقه ؛ لتعدد الشواهد المؤيدة له وتنوعها ، وليس الرأي
الأول بعيد ؛ فإن تأويلاته — مع كثرة ما قيل فيها — لا يظهر فيها تكلف إذا ما
لوحظ المعنى . والله أعلم .

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٦٧ - ٦٨ ، وانظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٠ - ٥٣١ .

حذف مفعولي أفعال القلوب

أجمع النحاة على جواز حذف مفعولي أفعال القلوب اختصاراً — أي : لدليل يدل على المحذوف — (١) ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (٢) ، أي : تزعمونهم شركاء .

واختلفوا في حذفهما اقتصاراً — أي : لغير دليل — ، ولهم في ذلك أربعة مذاهب (٣) :

الأول : المنع مطلقاً ، وهو رأي الأخفش والجرمي ، واختاره ابن مالك (٤) ، ونسبه لسيبويه والمحققين ، كابن طاهر وابن خروف والشلوبين (٥) . قال سيبويه : « وذلك لأن (حَسِبْتُ) بمنزلة كان ، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه ، فيكونان في الاحتجاج على حال ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و (كان) » (٦) .

وذكر الأنباري دليل هذا المذهب بقوله : « واستدل على ذلك بوجهين :

١ . أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمُ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ (٧) ، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه ، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٩٨ ، والأزهري ١ / ٢٥٨ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٢ / ٢٢٤ .

(٢) القصص ٦٢ و ٧٤ .

(٣) انظر المذاهب عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩١ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٩٧ ، والأشموني ٢ / ٣٥ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٣ .

(٥) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

٢. أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَخْلُو مِنْ ظَنٍّ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَكٍّ ، فَإِذَا قُلْتِ : ظَنَنْتِ ، أَوْ عَلِمْتِ ، أَوْ حَسِبْتِ ، لَمْ تَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَخْلُو عَنْ ذَلِكَ «(١)» .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو رأي أكثر النحويين ، منهم : السيرافي والصيمري (٢) والزنجشيري (٣) وابن عصفور (٤) والإسفراييني (٥) والموصللي (٦) .

وعلل ذلك الموصللي بأن هذه الأفعال أفعالٌ حقيقية فُقَّاسَ بغيرها من الأفعال ، فُتْفِيدُ بمرفوعها ، وَذِكْرُ المفعولِ لزيادة البيان (٧) .

ورد ابن عصفور دليل المانعين الأول بقوله : « وهذا لا حجة فيه ؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر ، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم » (٨) .

وذكر السيوطي ردَّ الدليل الثاني بقوله : « وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع ؛ لحصولها بالإسناد إلى الفاعل » (٩) .

الثالث : الجواز في (ظَنَّ) وما في معناها ، دون (علم) وما في معناها ، وهو رأي الأعلام الشنتمري (١٠) ، وعلله بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ؛ لأن الإنسان قد يخلو

(١) الأنباري : أسرار العربية (تحقيق : محمد بمجة البيطار ، الجمع العلمي - دمشق ، د.ت) ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) انظر : الصيمري ١ / ١١٤ .

(٣) انظر : الزنجشيري : المفصل ٢٦١ .

(٤) انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٢ .

(٥) انظر : الإسفراييني ٤١٦ .

(٦) انظر : الموصللي : شرح الكافية (تحقيق : علي الشمولي ، وزارة الثقافة - عمان ، ط ١ ، ١٩٩٧ م) ٣ / ٥٥٣ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

(٨) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩١ .

(٩) السيوطي : همع افوامع ٢ / ٢٢٥ .

(١٠) نسب هذا الرأي له كلُّ من ذكر هذه المذاهب من سبق بيانه ، ونكسني لم أحد هذا التفريغ .

من الظن ، فيفيد قوله : (ظَنَنْتُ) أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله : (علمت) شيئاً .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، وهو رأي أبي العلاء إدريس . وقد خالف المذهب الأول من هذه المذاهب المثل العربي :

مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ (١)

فقد حذف منه مفعولاً (يَخْلُ) لغير دليل يدل على المحذوف .

ووافق هذا المثل عددٌ من الآيات القرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ

فَهَيَّرِي ﴾ (٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَ السَّوْءِ ﴾ (٣) ، وقوله عز وجل :

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) ، فقد حُذِفَ من هذه الآيات مفاعيلُ (يَرَى)

و (ظَنَنْتُمْ) و (يَعْلَمُ) و (تَعْلَمُونَ) ، لغير دليل يدل على المحذوف .

وهذه الآيات تؤيد مذهب الأكثرين ، وتردُّ على غيره ؛ لاشتمالها على أفعال العلم والظن .

وقد حاول بعض المانعين توجيه هذه الشواهد ، فجعلها الرضي (٥) والجامي (٦)

وابن مالك (٧) من الحذف للدليل ؛ لوضوح المعنى وحصول الفائدة فيها .

وقيد ابن هشام منع الحذف لغير دليل بما إذا لم يفقد العموم أو التحدد ، وبذلك

يصح الحذف في هذه الشواهد ؛ لتوفر هذا الشرط (٨) .

(١) المثل عند : أبي عبيد ٢٩٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٢٦ و ٢٦٣ ، والبكري ٤١٢ ،

والميلادي ٢ / ٣٠٠ ، والزنجشيري : المستقصى ٢ / ٢٦٢ ، وابن منظور (خيل) . ومعناه :

من يسمع أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه .

(٢) النجم ٣٥ .

(٣) الفتح ١٢ .

(٤) البقرة ٢١٦ و ٢٣٢ ، وآل عمران ٦٦ ، والنور ١٩ .

(٥) انظر : الرضي : شرح الكافية ٤ / ١٥٥ .

(٦) انظر : الجامي ٢ / ٢٧٨ .

(٧) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٧٣ .

عمل الفعل في ضميرين متصلين متحدي المعنى

منع النحويون أن يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضمير متصل موافق للأول في المعنى، إلا في باب (ظَنَّ) وما ألحق به (١).

قال سيبويه: « لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضْرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضْرِبْتُكَ، لَمَّا كان المخاطب فاعلاً، وجَعَلْتَ مفعوله نفسه قُبْحَ ذلك؛ لأنهم استغنوا بقولهم: اقْتُلْ نَفْسَكَ، وأهْلِكْ نَفْسَكَ، عن الكاف ههنا وعن إِيَّاكَ.

وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: أهْلِكْ نَفْسِي، ولا أهْلِكْ نَفْسِي؛ لأنه جعل نفسه مفعوله، فقبح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: أَنْفَعْ نَفْسِي عَن (ني) وعن إِيَّاي. وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول: ضْرِبْهُ، إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إِيَّاه بقولهم ظَلَمَ نَفْسَهُ، وأهْلَكَ نَفْسَهُ» (٢).

وقال ابن يعيش موضحاً ذلك: «اعلم أن الأفعال المؤثرة إذا أوقَعَهَا الفاعل بنفسه؛ لم يجز أن يتعدى فعل ضميره المتصل إلى ضميره المتصل، فلا يقال: ضْرِبْتُني؛ ويكون الضميران للمتكلم، ولا ضْرِبْتُكَ؛ ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحو ذلك، فإذا أرادوا شيئاً من ذلك قالوا: ضْرِبْتُ نَفْسِي، وأكْرَمْتُ نَفْسِي، ونحو ذلك» (٣).

وعَلَّله الرضي بقوله: « وإنما لم يجز ذلك؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر، فإن اتحدا معنى كُره اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيدُ زيداً، وأنت تُريدُ: ضرب زيدُ نفسه، فلم يقولوا: ضْرِبْتُني، ولا ضْرِبْتُنا، وإن تخالفا لفظاً؛ لاتحادهما معنى، ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً، فقصد مع اتحادهما معنى: تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيدُ نفسه؛ لأنه صار النفس بإضافته

(١) انظر: الأعلام الشتمري: النكت ١/ ٦٦٠، والخوارزمي ٣/ ٢٨٢، والدمامني ٤/ ١١١١.

إلى ضمير زیدِ كأنَّه غيرُه» (١) .

وكان المراد يعلِّله بقوله : « لأنَّ الفاعلَ بالكُليَّة لا يكونُ المفعولَ بالكُليَّة » (٢) .
وقال بعضهم : « لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ،
والآخر نصب ، وهما لشيء واحد » (٣) .

ولم تمنع هذه العِللُ كُلُّها الأمثالَ من مخالفةِ هذه القاعدةِ ، فقد وردَ قولهم :

اخْلُ إِلَيْكَ ذَنْبٌ أَزَلُّ (٤)

سِرٌّ عَنكَ (٥)

والقاعدة أن يقال : (اخْلُ إِلَى نَفْسِكَ) و (سِرُّ عَن نَفْسِكَ) ، ولكنَّ فِعْلَ
الضَّميرِ المتصلِ قد تَعَدَّى إلى ما يوافقُه معنًى .

ولا يُخِلُّ بمخالفةِ هذين المثلين كونُ الفعلِ فيهما قد تَعَدَّى بحرف جرٍّ ؛ فقد قال
أبو حيان : « والضميرُ المحرورُ بالحرفِ كالضميرِ المنصوبِ المتصلِ ، فلا يجوزُ : زِيدُ
غَضِبَ عَلَيْهِ ، تريدُ : زِيدُ غَضِبَ عَلَى نَفْسِهِ » (٦) .

ولهذا كان أبو حيان يعترض دائماً على هذه القاعدة بقوله تعالى : ﴿ وَهَزَبْنَا

إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٧) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (٨) (٩) .

وقال في تفسيره لأولاهما : « وفي هذه الآية وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ

(١) الرضي : شرح الكافية ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) انظر تعليقه عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٧ / ٨٨ .

(٣) انظر : السيوطي : معجم الهوامع ٢ / ٢٤٠ .

(٤) المثل عند : الميداني ١ / ٢٤٤ . قال في شرحه : " يقال للرجل : اخْلُ إِلَيْكَ ، أي : الزم شأنك ،
والأزَلُّ : هو ما لا خم على فحديه ولا وركيه ، وذلك أسرع له ، وتقدير المثل : الزم شأنك فهذا
ذنبٌ أزل . يضرب في التحذير للرجل " .

(٥) المثل عند : الميداني ١ / ٣٤٠ . يضرب في التغابي والتغاضي عن الشيء .

(٦) أبو حيان : البحر ٥ / ٥٠٤ .

(٧) مرثم ٢٥ .

(٨) (٩)

جَحَاكَ ﴿ مَا يَرُدُّ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمُقَرَّرَةِ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ : مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى
فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا فِي بَابِ (ظَنَّ) وَفِي لَفْظِي (فَقَدْ)
و(عَدِمَ) « (١) .

وهذا الاعتراض من هذا الإمام النحوي على هذه القاعدة ، واستدلأه له بآيتين
من كتاب الله تعالى ، مع ما انضم إليهما من أمثال العرب ، يجعل الباحث يتردد في
قبول هذه القاعدة .

إلا أن هناك ما يدعو الباحث إلى الخروج برأي خاص ، وهو أن جميع هذه
الشواهد المخالفة كان التعدي فيها بحرف الجر ، ويلاحظ أن وجود حرف الجر قد
أزال القُبْحَ الذي وَسَمَ به سبويه العبارة ، ولذلك فقد وردت في أبلغ بيان ، وأجمل
أسلوب ، وهو القرآن الكريم .

ومن هنا يمكن أن يقال : إِنَّ تَعَدَّى فِعْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ لَا
يَمْتَنِعُ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّعَدِّي مُبَاشِرًا ، أما إذا كان بحرف جر فإنه جائز . والله أعلم .

حذف الفاعل

منع أكثر النحاة حذف الفاعل وحده^(١)، وكان أبو علي الفارسي يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف^(٢).

وعلل ذلك ابن عصفور بقوله: «وإنما لم يجوز حذف الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أمرين: أحدهما أن يحذف حذف اقتصار، والآخر أن يحذف حذف اختصار، أما الاقتصار فلا يتصور؛ لأنك لو قلت: (قام)، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أن تقدره لكنت تكلمت بغير مفيد، وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد؛ لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: (أكرمْتُ) و(ضربتُ)»^(٣).

وزاد ابن مالك ذلك إيضاحاً، فقال: «لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزئين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزئين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من موافقة الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان، بخلاف خبر المبتدأ، فإنه مبين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه، ولا لازم التأخر، ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان، وأيضاً فإن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، وإذا حذف لدليل أمن التباس كونه مستتراً»^(٤).

وقد خالف هذه القاعدة النحوية عدد من الأمثال العربية، هي:

(١) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٨٧/٢، وابن مالك: شرح التسهيل ١١٨/٢، وأبا حيان: ارتشاف الضرب ١٣٢٣/٣، وابن هشام: أوضح المسالك (إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت، ط ٥، ١٣٩٩ هـ) ٨٨/٢ - ٩٠.

(٢) انظر: ابن جني: الخصائص ٤٣٣/٢.

- إِنْ كُنْتَ عَطْشَانَ فَقَدْ أَنْى لَكَ (١) ذَهَبَ كَاسِبًا فَلَجَّ بِهِ (٢)
- هَيْهَاتَ تَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ (٣) حَيْثَمَا سَاءَكَ فَالْعُكْلِيُّ فِيهِ (٤)
- هَيْهَاتَ طَارَ غَرْبَانَهَا بِجِرْدَانِكَ (٥) حُقَّ لِفَرَسٍ بِعِطْرِ وَأَنْسٍ (٦)

فقد حذف الفاعل في هذه الأمثال ، والمعنى في المثل الأول : (أَنْى لَكَ أَنْ تَشْرَبَ — مثلاً —) ، وفي المثل الثاني : (فَلَجَّ بِهِ الشَّرُّ) ، وفي المثل الثالث والخامس : (هَيْهَاتَ مَا تُرِيدُ — مثلاً —) ، وقد حذف فيهما فاعل اسم الفعل ، والمعنى في المثل الرابع : (سَاءَكَ شَيْءٌ) ، وفي المثل الأخير : (حُقَّ لِفَرَسٍ أَنْ يُتْحَفَ بِعِطْرٍ) فقد حذف نائب الفاعل ، وهو كالفاعل في الحذف والذكر .

وقد وافق هذه الأمثال العربية ، في مخالفة القاعدة النحوية ، عددٌ من الآيات القرآنية ، وحديث نبوي ، وجملةٌ من الأبيات الشعرية .

فالأبيات : قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِيرْهَا ﴾ (٧) ، فلا فاعل لـ (أَخْرَجَ) ، وقوله سبحانه : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ (٨) ، فاعل (بَلَغَتْ) محذوف ، أي (بَلَغَتْ الروح) ، وقوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُ جُنَّةً ﴾ (٩) ، أي (بدأ لهم رأي) ، فحذف الفاعل .

(١) المثل عند : الميداني ١ / ٥٤ . يضرب لطالب الثأر ، أي قد أنى لك أن تنتصر ، وأنى وآن : لغتان في معنى حان .

(٢) المثل عند : الميداني ١ / ٢٨٠ . أي لَجَّ الشَّرُّ به حتى أهلكه ، وأوقعه في شر ، إما غرق أو قتل أو غيرهما .

(٣) المثل عند : الميداني ٢ / ٣٨٦ . يضرب لمن لا مطمع فيه .

(٤) المثل عند : الميداني ١ / ٢٠١ . قال : " يقال : إن الزبرقان بن بدر كانت أمه عكلية ، وكان الزبرقان في أحواله يرعى ضئناً ، فقال بحاله يوماً : لأنظرن إلى ابن أخي إذا راح ممسياً أعنده خير أم لا ؟ فلما راح مظلماً أدخل بحاله يديه في يدي مدرعته ، فمدهما ، ثم قام في وجهه ، فقال الزبرقان : من هذا ؟ تَنَحَّ . فأبى أن يتنحى ، فرماه فأقصده ، فقال : قتلتني ، فدنا منه الزبرقان ، فإذا هو بحاله ، فقال هذا القول ، فذهب مثلاً " .

(٥) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٣٧٠ ، والميداني ٢ / ٣٨٦ . يضرب لما فات فلا مطمع في تلافيه .

(٦) المثل عند : الميداني ١ / ٢١٢ . فرس : اسم رجل ، يضرب المثل للرجل الكريم يثنى عليه بما أتولى .

(٧) النور ٤٠ .

والحديث : قول رسول الله ﷺ : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » (١) ، فاعل (يشرب) محذوف ، والمعنى : (يشرب الشارب) .

ومن الأبيات قول الشاعر (٢) :

تَمْشِي تَبْخَتُرُ حَوْلَ الْبَيْتِ مُتَخِيحاً لَوْ كُنْتَ عَمَّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ

فاعل (لم يزد) محذوف ، والمعنى (لم يزد انتخاؤك) ، وقول كثير (٣) :

أَدْرِكُ مِنْ أُمَّ الحَوَيْثِرِ غِبْطَةً بِهَا خَبَّرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أُنِيَ لَهَا

أي (أني لها ألا أدرك) فحذف الفاعل ، وقول سوار بن المضرب (٤) :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخْأَلُكَ رَاضِيَا

حذف فاعل (لا يرضيك) ، والمعنى (لا يرضيك ما شاهدته مني) ، وقول

عمرة بنت العجلان (٥) :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمَلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

وقول آخر (٦) :

وَأَكْرَمُ الضَّيْفِ وَالْجَارِ الغَرِيبِ إِذَا هَبَّتْ شَامِيَةً وَأَشْتَدَّتِ القَرَرُ

المعنى في البيتين (وهبت الريح) فحذف الفاعل .

(١) رواه البخاري ٥ / ٢١٢٠ ، ومسلم ١ / ٧٦ ، وأبو داود ٤ / ٢٢١ ، والنسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ٣٠٣ هـ : السنن ، تحقيق : الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ٨ / ٦٣ .

(٢) انظر البيت عند : ابن سلام ١ / ٣٣٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ١٢١ .

(٣) البيت له في ديوانه (بشرح : عدنان زكي درويش ، دار صادر - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م) ٢٠٢ ، وهو عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ١٢٢ .

(٤) انظر البيت عند : ابن جني : الخصائص ٢ / ٤٣٣ ، وابن يعيش : شرح المنفصل ١ / ٨٠ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٧ ، والعيبي ٢ / ٤٥١ ، والبغدادي : الخزانة ١٠ / ٤٧٩ .

(٥) انظر البيت عند : الأنباري : الإنصاف ١ / ٢٠٦ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ١٢٤ .

(٦) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ١٢٤ .

وقد أول النحاة هذه الشواهد ، بتقدير الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى ما يدل عليه الفعل ، أو معنى الجملة ، أو قرينة الحال المشاهدة ، وهو المعنى الذي سبق إيضاحه عند كل شاهد (١) .

ولكن الكسائي أبي قبول هذا التأويل ، واعتمد على وجود هذه الشواهد الكثيرة ، فذهب إلى جواز حذف الفاعل (٢) .

وقال ابن جني - بعد إيراد بيت سوار السابق - : « حملته الفراء على المعنى ، قال : لأن معناه : لا يرضيك إلا أن تردني ، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، وكان أبو علي يغلظ في هذا ، ويكبره ، ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف ، ثم إنه فيما بعد لأن له ، وخفض من جناح تناكره ، وعلى كل فإذا كان الكلام إنما يُصلحُه أو يفسدُه معناه ، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً » (٣) .

وهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن جني ، والكسائي من قبله هو الرأي الأخرى بالقبول ؛ لعدة أمور :

أولاً : ورود الشواهد العربية الكثيرة المتنوعة الدالة عليه .

ثانياً : أن الأصل في صحة الكلام وضوح المعنى وفهم المراد ، فإذا اتضح المعنى مع حذف الفاعل لدلالة المقام أو المقال عليه ، فما المانع من جوازه ؟

ثالثاً : أن النحاة قد أجمعوا على جواز حذف الفاعل في مواضع معروفة ، كفاعل المصدر ، وفاعل الفعل المبني للمجهول ، وغيرهما (٤) ، فليكن حذفه مع اتضاح المراد أحد هذه المواضع ، ولا داعي للتفريق بينه وبينها ، فقد ورد الجميع عن العرب .

- (١) انظر تأويل الشواهد عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ١٢١ - ١٢٤ ، والأزهري ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ .
 (٢) انظر رأي الكسائي عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٦ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٤ ، والأزهري ١ / ٢٧٢ .
 (٣) ابن جني : الخصائص ٢ / ٤٣٣ .
 (٤) انظر : السيوطي : دمع الخوامع ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

قلب الإعراب

يرى أكثر علماء النحو : أن رفع الفاعل ونصب المفعول من الأحكام التي لا يصح احتلالها أو قلبها إلا في ضرورة الشعر^(١) ، وقد عدها بعضهم من الضرورات المتوسطة^(٢) .

وبالرغم من اطراد هذه القاعدة ، إلا أنه قد خالفها عدد من الأمثال العربية ، منها :

- ١- جَلَىٰ مَجِبٌ نَظْرُهُ^(٣)
- ٢- أَبْدَى الصَّرِيحُ عَنِ الرَّغْوَةِ^(٤)
- ٣- بَرِئَتْ قَائِبَةٌ مِنْ قُوبٍ^(٥)
- ٤- جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الْهَاجِنِ^(٦)
- ٥- قَدْ تَقَطَّعُ الدَّوْبِيُّ النَّابَ^(٧)

أما المثل الأول فقد قال عنه الزمخشري : « هذا من مقلوب الكلام ، كقولهم : (أَبْدَى الصَّرِيحُ عَنِ الرَّغْوَةِ) والأصل : جَلَىٰ مَجِباً نَظْرُهُ ، بمعنى أظهر محبته نظره »^(٨) ، وفي كلامه إشارة إلى القلب في المثل الثاني .

(١) انظر : ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٩٥ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٦٦ ، وابن أبي الربيع ٢٦٢ / ١ .

(٢) انظر : الحيدرة ٥٣٩ / ٢ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٣٥٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٣٢١ ، والبكري ٤٨٦ ، والميداني ١ / ١٦٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٥٤ . ويروى (جلى مجباً نظره) ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٥٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٨ و ٢٧ ، والبكري ٦٠ ، والميداني ١ / ١٠٣ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ١٥ .

(٥) المثل عند : الميداني ١ / ٩٨ ، ورواه الزمخشري : المستقصى ٢ / ٢٣ (تلخصت) ، ورواه العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٨٠ (تلخصت قايبة) ، والمعنى فيها واحد .

(٦) المثل في : المصدر السابق ١ / ١٦٤ . يضرب لمن يصغر عن الأمر ، ولا يقوى عليه .

(٧) المثل عند : الميداني ٢ / ١٠٥ ، وروي برفع (الناب) ونصب (الدويبة) عند : العسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٣٦٥ ، ولا شاهد في هذه الرواية . يضرب للشيخ فيه بقبية .

(٨) الزمخشري : المستقصى ٢ / ٥٤ .

وقال العسكري عن المثل الثالث - وقد رواه (تَخَلَّصَتْ قَابِيَةٌ مِنْ قُوبٍ) - :
« ومعنى تخلصت قابية من قوب : تخلصت البيضة من الفرخ ، يضرب لمن انفصل
من صاحبه ، ففي المثل قلب ؛ لأن الذي يتخلص هو الفرخ لا البيضة » (١) .

وقال الميداني عن المثل الرابع : « الرغد : القدح ، والهاجن : البكرة تنتج قبل أن
يطلع لها سن ، ويراد جلت الهاجن عن الرغد » (٢) ، أي أن البكرة أصغر من أن
يوضع تحتها قدح الحلب .

وقال عن المثل الأخير : « الدَّوُّ والدَّوِّيَّةُ : المفازة ، والناب : الناقة المسنة » (٣) ،
فالقلب فيه واضح ؛ لأن الناب هي التي تقطع الدوية .

وقد وافق تلك الأمثال في مخالفة القاعدة عددٌ من القراءات القرآنية ، وأقوال
العرب (٤) .

فمن القراءات : قراءة ابن كثير ﴿ قَتَلَنِي آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾ (٥) ، بنصب
(آدم) مع أنه الفاعل ، ورفع (كلمات) مع أنها المفعول (٦) ، وقراءة ابن عباس ﴿
وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾ (٧) ، برفع (إبراهيم) مع أنه المفعول ، ونصب
(ربه) مع أنه الفاعل (٨) .

(١) العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٨٠ .

(٢) الميداني ١ / ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٠٥ .

(٤) وورد القلب في الأبيات الشعرية أيضاً ، وذلك حائر عند النحاة ؛ حملاً على الضرورة ، ولذلك
لم أورد شيئاً من تلك الأبيات .

(٥) البقرة ٣٧ .

(٦) القراءة عند : الأنباري : البيان ١ / ٧٥ ، والسمين الخليلي ١ / ٢٩٥ ، وابن القاصح ١٥٠ ، وأبي السعود
(محمد بن محمد العمادي ٩٥١هـ : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي -
بيروت ، د.ت) ١ / ٩٢ ، والصفاقسي (علي النوري ١١١٨هـ : غيث النفع في القراءات السبع ، مطبعة
مصطفى البابي الخليلي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) ١٠٧ .

(٧) البقرة ١٢٤ .

(٨) القراءة عند : الزمخشري : الكشاف ١ / ٣٠٨ ، وأبي حيان : البحر ١ / ٣٧٤ ، والسمين الخليلي
١٥٥ / ٩٨ / ٢ ، وأبي السعود ١ / ١٥٥ .

ومن أقوال العرب المخالفة للقاعدة قولهم : خَرَقَ الثَّوْبَ الْمِسْمَارَ (١) ،
و كَسَرَ الزُّجَاجَ الْحَجَرَ (٢) ، و أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي (٣) ، و إِذَا طَلَعْتَ
الْجُوزَاءَ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحِرْبَاءِ (٤) ، و أَدْخِلْ فُوهَ الْحَجَرِ (٥) .

وهذا العدد من الشواهد المخالفة لهذه القاعدة جعل ابن الطراوة يميز قلب
الإعراب في الشعر وفي الكلام اتساعاً ، و اتكالاً على فهم المعنى .

قال ابن أبي الربيع : « وأما ابن الطراوة فقال : إذا فهم المعنى فارفع ما شئت ،
وانصب ما شئت ، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل
واحد منهما أن يكون فاعلاً ، وذلك نحو : ضرب زيد عمراً » (٦) .

والحق أن القلب قد يكون مقصوداً لمعنى بلاغي ، أو يعتمد على معاني الأفعال
المستعملة في الأمثال ، فلا يدخل حينئذ في هذه المسألة ، وهذا ما يمكن أن ينطبق
على عدد من الشواهد السابقة .

فالمثلان الأول والثاني يعتمد القلب فيهما على معنى الفعلين (جَلَى)
(وَأَبْدَى) ، فإذا كان معنى (جَلَى) : حَسَّنَ ، من قولهم : جلوت العيوس
إذا حسنتها ، و (أَبْدَى) إذا استعمل لازماً بمعنى (بَدَى) — كما شرحهما بذلك
الميداني (٧) — ، فلا يكون في المثليين قلب حينئذ .

(١) انظر القول عند : ابن أبي الربيع ١ / ٢٦٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣ / ٨ .

(٢) انظر القول عند : السيوطي : همع الهوامع ٣ / ٨ .

(٣) انظر القول عند : سيبويه ١ / ١٨١ ، وابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٩٧ ، وابن عصفور :
ضرائر الشعر ٢٧١ ، وابن أبي الربيع ٢ / ٧١٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٤٩ .

(٤) انظر القول عند : أبي زيد ٢٣٩ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٧١ ، وأبي حيان : ارتشاف
الضرب ٥ / ٢٤٤٩ .

(٥) انظر القول عند : سيبويه ١ / ١٩١ .

(٦) ابن أبي الربيع ١ / ٢٦٢ ، وانظر رأي ابن الطراوة أيضاً عند : الأزهري ١ / ٢٧٠ ، والرأي من غير
نسبة إليه عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ ، والسيوطي : همع الهوامع

٥ / ٣٤٩ . وقد قال بهذا الرأي من المحدثين : تمام حسان . انظر : تمام حسان (اللغة العربية معناها
ومبناها ، هيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٧٣ م) ٢٣٣ .

(٧) انظر : الميداني ١ / ١٠٣ و ١٦٠ .

والمثل الثالث (بَرَّتْ قَائِبَةٌ مِنْ قُوبٍ) يمكن أن يكون القلب فيه مقصوداً ، كما يقال : تخلصت الحامل ممن في بطنها ، أي : كأن البيضة ملئت الفرخ ؛ لطول مكثه بها ، فتخلصت منه .

وأما المثل الرابع (جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الْهَاجِنِ) فقد فسّر الميداني (جَلَّ) بـ (صَغُرَ)؛ ولذلك حكم عليه بالقلب ، وإذا فُسِّرَ (جَلَّ) بـ (كَبُرَ) — لأنه من ألفاظ الأضداد (١) — كان المعنى صحيحاً لا قلب فيه ، وهذا هو الأقرب في شرحه (٢) .

وأما القراءات فقد قال السمين الحلبي عن القراءة الأولى : « وذلك أن من تلقاك فقد تلقيته ، فتصح نسبة الفعل إلى كل واحد ، وقيل : لما كانت الكلمات سبباً في توبته جعلت فاعلة » (٣) .

وقال عن القراءة الثانية : « قالوا : وتأويل (ابتلى ربه) : دعا ربه ، فسمى دعاءه ابتلاء مجازاً ؛ لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير » (٤) .

وبالرغم من بقاء عدد من الشواهد تدل لسرأي ابن الطراوة ، إلا أن الباحث في كلام العرب لا يمكن أن يطمئن إلى تعميمه في الحكم ، فأكثر كلام العرب قد جاء منضبطاً على القاعدة ، مع كثرة ما قد يفهم بلا إعراب ، ولذلك فالحكم العدل في هذه المسألة ، والقول الفصل الذي يطمئن إليه الباحث ، هو كلام سيويوه فيها ، فقد قال : « وأما قوله : (أُدْخِلَ قُوهُ الْحَجَرِ) فهذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أُدْخِلَ فَاهُ الْحَجَرِ ، كما قال : (أُدْخِلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَةَ) ، والجيد : أُدْخِلْتُ فِي الْقَلَنْسُوَةَ رَأْسِي » (٥) .

(١) قال الجوهري (إسماعيل بن حماد ٣٩٣هـ : الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين — بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م) (جليل) :

" والجلل : الأمر العظيم ، والجلل أيضاً : الهين ، وهو من الأضداد " .

(٢) انظر توجيهات هذه الأمثال عند : صقر (محمد جمال : الأمثال العربية دراسة نحوية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم — القاهرة ، ١٩٩١م) ٢٩٦ - ٢٩٩ .

(٣) السمين الحلبي ١ / ٢٩٥ .

إذن فالتوسع موجود عند العرب عند فهم المعنى ، ولكنه ليس المفضل عندهم في الكلام ، فالإنسان لا يهدف من كلامه إلى مجرد الإفهام ، بل يرمي إلى سرعة إيصال المعنى المراد ، مع عدم التشويش في الأذهان ، ولا شك أن اضطراب الإعراب — وإن فهم منه المعنى — ليس بالمريح للمتلقي ، ولا بالمفضل عند السامع ، ولذلك فهو مع قبوله مكروه .

هذا ما يمكن أن يقال في هذه المسألة ، والله أعلم .

تنكير الحال

يرى أكثر النحاة وجوب تنكير الحال^(١)، قال سيبويه: « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام، ولم يضاف، لو قلت: ضربته القائم، تريد: قائماً؛ كان قبيحاً، ولو قلت: ضربتهم قائمهم، تريد: قائمين؛ كان قبيحاً »^(٢).
وعلل ذلك الأزهري بقوله: « لأن الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً، إذا كان صاحبها منصوباً، وحمل غيره عليه »^(٣).
وقد خالف هذه القاعدة النحوية عددٌ من الأمثال العربية، هي:

مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ^(٤)

ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا^(٥)

أَقَلْتُ فَلَانَ جُرَيْعَةَ الذَّقْنِ^(٦)

جَاءَ الْقَوْمُ قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ^(٧)

(١) انظر: ابن السراج ١/ ١٦٤، والشنتريني (محمد بن عبد الملك ٥٤٩هـ): تفتيح الأبواب في عوامل الإعراب، تحقيق: معيض العوفي، ط ١، ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م) ٧٧، وابن معطي (يحيى ابن عبد المعطي المغربي ٦٢٨هـ: الفصول الخمسون، تحقيق: محمود الطنحاحي، مطبعة عيسى البياتي الحلبي — القاهرة، ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م) ١٨٦، وابن هشام: شرح اللوحة البدرية ٢/ ١٧٨، والسيوطي: المطالع السعيدة (في شرح الفريدة، تحقيق: نيهان حسين، وزارة الأوقاف — بغداد، ١٩٧٧م) ٧/ ٢.

(٢) سيبويه ١/ ٣٧٧.

(٣) الأزهري ١/ ٣٧٢ — ٣٧٣. وانظر: السيوطي: همع الهوامع ٤/ ١٨.

(٤) المثل عند: الميداني ٢/ ٢٧١.

(٥) المثل عند: الميداني ١/ ٢٧٥، والزنجشيري: المستقصى ٢/ ٨٨. ويروى (تفرقوا أيدي سبا) و(أيادي سبا). يضرب المثل بـ(سبا) على التفرق؛ لتفرق أولاده في البلاد.

(٦) المثل عند: الميداني ٢/ ٦٩. وروى عند: أبي عبيد ٣٢١، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/ ١١٥، والزنجشيري: المستقصى ١/ ٢٧٤ (بجريعة الذقن) ولا شاهد في هذه الرواية. قال الميداني: "نصب (جريعة) على الحال، كأنه قال: أقلت قاذفاً حياً...".

فقد عُرِّفَ الحال بالألف واللام في المثل الأول ، وبالإضافة في بقية الأمثال ، وذلك ما لم تُجْزَهِ القاعدة السابقة .

وقد وافق هذه الأمثال العربية ، في مخالفة تلك القاعدة النحوية ، قراءة قرآنية ، وعدد من أقوال العرب والأبيات الشعرية .

فالقراءة هي : قراءة الحسن وابن أبي عبلة ﴿ لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ ﴾ (١) ،

فـ (الأعز) مفعول ، و (الأذل) حال معرف بـ (ال) (٢) ، وقرأها الحسن ﴿ لَنُخْرِجَنَّ

الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ ﴾ ، بنصب (الأعز) على الاختصاص ، و (الأذل) حال معرف أيضاً (٣) ،

وَقُرِئَتْ ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ ﴾ ، فـ (الأعز) فاعل ، و (الأذل) حال كذلك (٤) .

وأما الأقوال فهي : ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ (٥) ، وَرَجَعَ عَوْدُهُ عَلَيَّ بَدَائِهِ (٦) ،

وَجَلَسَ وَحَدَهُ (٧) ، وَفَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ (٨) ، وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي (٩) ،

وَمَرَرْتُ بِهِمْ حَمْسَتَهُمْ (١٠) ، وَجَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ (١١) .

ومن ذلك قول إحدى نساء الصحابة ﷺ : « وَمَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ » (١٢) .

(١) المنافقون ٨ .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣ / ١٦٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ١٥٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢ / ٥٩٠ .

(٣) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٨ / ٢٧٤ .

(٤) القراءة عند : الفراء ٣ / ١٦٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ١٥٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢ / ٥٩٠ .

(٥) القول عند : ابن مالك : شرح عمدة الحفاظ ٤١٩ ، وأبي حيان : شرح اللسعة ١٧٨ ، وابن الوردی ٢٣٤ .

(٦) القول عند : ابن الشجري ١ / ٢٣٥ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٢٢٦ ، والقرشي (محمد ابن

أحمد الكيشي ٦٩٥ هـ : الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله البركاتي ، محسن العميري ، جامعة أم القرى — مكة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ — ١٩٨٩ م) ٢٣٨ .

(٧) القول عند : سيبويه ١ / ٣٧٢ ، وابن مالك : شرح عمدة الحفاظ ٤١٩ ، وأبي حيان : شرح اللسعة ١٧٨ .

(٨) القول عند : سيبويه ١ / ٣٧٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٣٥ ، والقرشي ٢٣٨ .

(٩) القول عند : سيبويه ١ / ٣٧٧ ، وابن الشجري ١ / ٢٣٦ ، والخوازمي ١ / ٤٣٣ ، والقرشي ٢٣٨ .

(١٠) القول عند : سيبويه ١ / ٣٧٢ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٤ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٤ / ١٩ .

(١١) القول عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٧ ، وأبي حيان : شرح اللسعة ١٧٨ .

(١٢) رواه مسلم ١ / ٨٦ ، وأحمد بن حنبل (المسند ، مؤسسة قرطبة — القاهرة ، د.ت) ١ / ٤٣٣ .

ففي القول الأول عرفت الحال بالألف والسلام ، وفي الخمسة التالية له عرفت بالإضافة ، وفي الأخير وردت الحال علم جنس ، وهو (بَدَادِ) علم على التبدد ، وفي الحديث عرفت بالإضافة .

ومن الأبيات : قول لبيد (١) :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدَّخَالِ

فعرف (العراك) وهي حال ، وقول الشماخ (٢) :

أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا
ثُمَّ سَخَّ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَاها

فـ (قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا) حال معرف بالإضافة ، وقول الربيع بن ضبع (٣) :

وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ
وَخُدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا

فقد عرف الحال (وحدي) بالإضافة .

وقد حاول النحاة تأويل هذه الشواهد بحيث لا تخالف القاعدة ، ثم اختلفوا فيما بينهم في كيفية التأويل ، فقال بعضهم : إن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة ، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة ، ففي المثل (أرسلها العراك) يقدرونه (بـ) تعترك العراك) ، وذهب بعضهم إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة ، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين ، منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من أفاضها ، ومن معانيها ، فيكون التقدير في المثل السابق (معتركة) ، وهكذا يقدرون جميع الشواهد السابقة (٤) .

(١) البيت له في ديوانه (بشرح الطوسي ، تحقيق : حنا نصر ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ١٦٢ ، وهو عند : سيبويه ١ / ٣٧٢ ، والأعلم الشتمري : النكست ٣٩٩ / ١ ، وابن الشجري ٣ / ٢١ ، والبغدادي : الخزانة ٣ / ١٩٢ . والمعنى : وجه الإبل ولم يرتبها ، فأرسلها مردحة ، ولم يشفق على نقص الدخال ، والدخال : أن يقع الضعيف بين قوين فيتغصص عليه شربه .

(٢) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٧٧م) ٢٩٠ ، وهو عند : سيبويه ١ / ٣٧٤ ، والخوارزمي ١ / ٤٣٤ ، وابن منظور (قضا) . السبيل : جمع سبلة ، وهي مقدم اللحية ، وكانوا إذا تهابوا للكلام مسحوا لحاهم ، ولا سيما عند التهديد .

(٣) انظر البيت عند : سيبويه ١ / ٨٩ - ٩٠ ، وأبي زيد ٤٤٦ ، والأزهري ٢ / ٣٦ .

(٤) انظر تأويلات جميع الشواهد بالتفصيل مع الخلافات عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٦٣ - ١٥٦٩ .

ولم يرتض هذه التأويلات جماعةٌ من النحويين ، هم : يونس والبغداديون ، فأجازوا تعريف الحال ؛ قياساً على ما سمع من هذه الشواهد الكثيرة المتنوعة (١) .
والذي يطمئن إليه الباحث ، هو الجمع بين الرأيين ، بأن يقال :
تعريف الحال جائز لكثرة الشواهد الدالة عليه ، ولكن عند أمن المحذور الذي من أجله منع تعريفه المانعون ، وذلك هو الالتباس بالصفة ، وبذلك يكون الباحث قد تخلص من الاضطراب إلى التأويلات البعيدة ، وأخذ بالمعقول ، مع عدم رد المنقول .

ويمكن للباحث أن يلاحظ اطراد هذا الحكم المتوسط ، في جميع ما ذكر من الشواهد المخالفة للقاعدة ، فلا يرى في شيء منها أي نوع من الالتباس .
فحكم تعريف الحال من خلال هذا الرأي : الجواز عند أمن الالتباس بالصفة .

مجيء الحال من المنادى

يرى بعض النحاة عدم جواز مجيء الحال من المنادى؛ لأن حرف النداء عامل ضعيف (١). قال السهيلي: «وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف» (٢). ولكن المثليين العربيين:

يا عَبْرَى مُقْبِلَةً وَسَهْرَى مُدْبِرَةً (٣)

يا بِنَّ اسْتِهَا إِذَا أَحْمَضَتْ حِمَارَهَا (٤)

قد خالفا رأي هؤلاء النحاة، فورد فيهما مجيء الحال من المنادى، فـ (مقبلة) (و) (مدبرة) في المثل الأول حالان من المناديين (عبرى) و(سهرى) المعاملين معاملة المعرفة؛ لأنهما نكرتان مقصودتان، ومتعلق الظرف (إذا) في المثل الثاني حال من المنادى (ابن). ويوافق هذين المثليين في المخالفة قول النابغة الذبياني (٥):

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِجَهْلٍ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ
فـ (ضراراً) حال من المنادى (بؤس).

(١) انظر: السيوطي: همع الهوامع ٤/ ٢١ و ٢٤، والصبان ٢/ ١٨٠.

(٢) السهيلي ٢٢٩.

(٣) المثل عند: أبي عبيد ٢٦٢، والميداني ٢/ ٤١١، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٤٠٦. قال الميداني: "عبرى: تأنيث عمران، وهو الباكي، وكذلك سهرى: تأنيث سهران، وهو الأرق، يخاطب امرأة يضرب للأمر يكره من وجهين".

(٤) المثل عند: الميداني ٢/ ٤٢٠، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٤٠٥. قال الزمخشري: "الضمير للأم، والمعنى: أنه ولد من جانب الاست دون القبل؛ لخبثه ودعارته، وقوله: (أحمضت حمارها) أي: أرسلته في الحمض، وهو مثل لتمكينها الفحل من الاست، كأنه سيم قبلها كما تسام الإبل الخلعة، فأحمضته كما تحمض الإبل. يضرب في التشبيه".

(٥) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح: علي فاعور، دار الفكر العربي - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م) ١١٠، وهو عند: سيبويه ٢/ ٢٧٨، وابن جني: الخصائص ٣/ ١٠٦.

وقول الشاعر (١) :

يَا أَيُّهَا الرَّبُّعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَدَّلْتَ لِمَنْ وَأَفَّاكَ أَفْرَاحًا
فـ (مبكياً) حال من المنادى (الربيع) .

ولذلك جوز آخرون من النحاة مجيء الحال من المنادى (٢) .

قال الصبان : « وأسقطا النداء ؛ لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد

منعه بعضهم ، وإن كان الأصح - كما في جامع ابن هشام (٣) - الجواز » (٤) .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث لوجود الشواهد المؤيدة له .

(١) انظر البيت عند : ابن هشام : الجامع الصغير ١١٧ ، والصبان ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر : الرضي : شرح الكافية ٢ / ١٤ ، والموصلي : شرح ألفية ابن معطي ١ / ٥٦١ ، وابن هشام :

الجامع الصغير ١١٧ ، والسيوطي : همع الخوامع ٤ / ٢١ و ٢٤ .

تقديم الحال على العامل

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: ركباً جاء زيد، ويجوز مع المضمرة، نحو: ركباً جئت، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمرة^(١). قال المبرد مبيناً رأي البصريين: «واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها مفعولة، فكانت كغيرها مما يتصب بالفعل، تقول: جاء ركباً زيد؛ كما تقول: ضرب زيدا عمرو، وركباً جاء زيد؛ كما تقول: عمراً ضرب زيد، وقائماً زيدا رأيت؛ كما تقول: الدرهم زيدا أعطيت»^(٢).

وقد خالف رأي الكوفيين في هذه المسألة عددٌ من الأمثال العربية، هي:

شَتَّى تَوْوَبُ الخَلْبَةِ^(٣)

كَارِهًا حَجَّ بَيْطَرُ^(٤)

(١) الأنباري: الإنصاف ١/ ٢٥٠، وانظر: الأنباري: أسرار العربية ١٩٢، والعسكري: التبيين (عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ) ٣٨٣، وابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٨، والموصللي: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦٠، والشرحي (أبا عبدالله عبداللطيف بن أبي بكر ٨٠٢ هـ: اختلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٧ هـ) ٣٧.

(٢) المبرد: المقتضب ٤/ ١٦٨.

(٣) المثل عند: أبي عبيد ١٣٣، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/ ٥٤١، والميلادي ١/ ٣٥٨، والزنجشري: المستقصى ٢/ ١٢٣، وابن منظور (حلب). يضرب المثل في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق، ومعناه: يؤوب الخلبة متفرقين؛ وذلك أنهم يوردون إليهم وهم مجتمعون، فإذا صدروا تفرقوا، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته، ثم يؤوب الأول فالأول.

كَارِهًا يَطْحَنُ كَيْسَانُ (١)

كُرْهًا تَرَكَّبُ الْإِبِلُ السَّفَرُ (٢)

فـ (شتى) و (كارهاً) و (كارهاً) و (كرهاً) أحوال من الفاعلين (الحلبة) و (بيطر) و (كيسان) و (الإبل) ، وقد تقدمت الأحوال في هذه الأمثال على عواملها .
وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا : إنما قلنا : لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (راكباً جاء زيد) كان في (راكباً) ضمير (زيد) ، وقد تقدم عليه ، وتقدم المضمرة على المظهر لا يجوز (٣) .
أما البصريون فقد احتجوا بالنقل والقياس :

أما النقل : فمنه بعض ما تقدم من الأمثال العربية ، ومنه قول الشاعر (٤) :

سَرِيْعًا يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أَوْلَى النَّهْيِ إِذَا بِرِجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا الْيَأْسَا

وأما القياس : « فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم (عمراً ضرب زيد) فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأجابوا عن قول الكوفيين : (إنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر) بأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ (٥) ، فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم (٦) .

(١) المثل في : المصدر السابق ٢ / ١٦٤ . يضرب المثل لمن كلف أمراً وهو فيه مكره ، و (كيسان) اسم رجل .

(٢) المثل في : المصدر السابق . يضرب للرجل يركب من الأمر ما يكرهه .

(٣) الأنباري : الإنصاف ١ / ٢٥١ .

(٤) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ٢٤ .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة هو رأي البصريين ، كما قال ابن مالك بعد إيراد المثل العربي (شَقِيٌّ تَوُوبٌ الحَلْبَةُ) : « وهذا كلام مروى عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه ؛ فتعينت مخالفتهم في ذلك » (١).

وقوع الفعل الماضي المخالي من (قد) حالاً

اختلف النحاة في جواز وقوع الفعل الماضي الخالي من (قد) حالاً ، فمنعه أكثر البصريين^(١) ، والفراء وأبو بكر ابن الأنباري من الكوفيين ، وجوزه أكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين .

قال أبو البركات الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) ، أو كان وصفاً لمخدوف فإنه يجوز أن يقع حالاً »^(٢) .

وقال الفراء — مبيناً رأي المانعين — : « وقولك للرجل : (أصبحت كثر مالك) لا يجوز إلا وأنت تريد : وقد كثر مالك ؛ لأنهما جميعاً قد كانا ، فالثاني حال للأول ، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها »^(٣) .

وقال أبو بكر ابن الأنباري : « الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) »^(٤) . وقد خالف رأي المانعين في هذه المسألة قول العرب في المثل :

أَفْعَلْ كَذَا وَخَلَاكَ ذَمٌّ^(٥)

فالفعل في جملة الحال (وخلاك) ماضٍ خالٍ مِنْ (قد) .

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤ / ١٢٣ ، وابن السراج ١ / ٢٥٤ ، والجزولي (أبنا موسى عيسى ابن عبدالعزيز ٦٠٧هـ — : المقدمة الجزولية ، تحقيق : شعبان عبدالوهاب محمد ، بدون معلومات) ٩٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٦٧ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦١٠ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤ / ٤٩ - ٥٠ .

(٢) الأنباري : الإنصاف ١ / ٢٥٢ ، وانظر : العسكري : التبيين ٣٨٦ ، والشرحي ١٢٤ .

(٣) الفراء ١ / ٢٤ .

(٤) أبو بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٣٨ .

(٥) المثل بهذه الرواية عند : أبي عبيد ٢٢٨ ، والبكري ١١٣ ، والمبيداني ٢ / ٨٠ ، وبرواية (دعني وخلاك ذم) عند : المفضل الضبي ١٤٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٣٥ ، والزمخشري : المستقصى

وقد احتج المانعون لمذهبهم : « بأن الحال — من الأسماء والأفعال — ما كان موجوداً وقت الإخبار ، أو محكيماً ، كقولك : هذا زيد قائماً ، أي : في هذه الحال ، والحكاية كقولك : جاء زيد راكباً ، فالجاء ماضٍ و(راكباً) حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي هنا قد انقضى ، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ، وذلك أن الحال : وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ، وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة ؟ ... »
 و(قد) تقرب الماضي من الحال ، والقريب من الشيء مجاور له ، والمجاور يعطى حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو «(١) .

قال المبرد : « وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، و(فَعَل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال «(٢) .

أما المحيزون فقد استدلوا لمذهبهم بالنقل والقياس .

فمن النقل : قوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُ وَكُمُ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣) ، ف(حصرت) فعل ماضٍ حالٍ من (قد) وقع حالاً ، وقوله سبحانه : ﴿ هَذِهِ بَضَاعُنَا مَرَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (٤) ، (ردت) فعل ماضٍ حالٍ من (قد) وقع حالاً أيضاً ، وقوله عز وجل : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا أُجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ (٥) ، (قلت) حال ، وهو فعل ماضٍ حالٍ من (قد) ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَشْوَاثًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (٦) ، (وكنتم) فعل ماضٍ حالٍ من (قد)

وقع حالاً أيضاً ، وقوله سبحانه : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أِطَاعُونَا مَا قَتَلُوا ﴾ (١) ،
 (وقعدوا) حال خلت من (قد) ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾ (٢) ،
 (وكان) حال خلت من (قد) أيضاً ، وقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ آتِنِي يَكُونُ لِي غُلَامًا وَكَانَتْ
 امْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾ (٣) ، (وكانت) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً .

ومنه قول امرئ القيس (٤) :

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لَبْدُهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْعَبِيْطِ الْمَذَابِ

فـ (لبده) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً ، وقول طرفة (٥) :

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَبَّبًا كَسَيْدِ الْغَضَا نَبَهْتَهُ الْمُتَوَرِّدِ

(نبهته) حال ، وهو فعل ماض خال من (قد) ، وقول النابغة الذبياني (٦) :

سَبَقْتُ الرَّجَالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا كَسَبَقِ الْجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ

(اصطاد) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً ، وقول أبي صخر الهذلي (٧) :

وَإِنِّي لَتَعْرُوِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

(بللة) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً أيضاً .

(١) آل عمران ١٦٨ .

(٢) هود ٤٢ .

(٣) مريم ٨ .

(٤) البيت له في ديوانه ٣٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٧١ .

(٥) البيت له في ديوانه ٣٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٧١ .

(٦) البيت له في ديوانه ٤٥ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ .

(٧) انظر البيت عند : الأنباري : الإنصاف ١ / ٢٥٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ٦٧ ،
 وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ ، وابن أبي الربيع ١ / ٥٥٥ ، وابن هشام : شرح شنور الذهب

(تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية — بيروت ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م) ٢١٨ ،
 وابن عقيل : شرح الأنفية ٣ / ٢٠ .

أما القياس فقد ذكروا له وجهين :

١. « أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، نحو (مررتُ برجلٍ قاعدٍ ، وغلّامٍ قائمٍ) جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو (مررتُ بالرجلِ قاعداً ، وبالغلّامِ قائماً) ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو (مررتُ برجلٍ قَعَدَ ، وغلّامٍ قامَ) ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة ، نحو (مررتُ بالرجلِ قَعَدَ ، وبالغلّامِ قامَ) ، وما أشبه ذلك » (١) .

٢. « أن الماضي يقع موضع المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّومِرِ

فَنَفِّعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ (٢) ، ويقع المستقبل بمعنى الماضي ، كقوله تعالى :

﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ (٣) ، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر ،

وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك » (٤) .

ومع ذلك فقد حاول المانعون تأويل بعض شواهد الجواز ، فذكروا لقوله تعالى :

﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ ﴾ (٥) أربعة توجيهات (٦) :

١. أن الجملة صفة لقوم المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ

يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾ .

٢. أنها صفة لقوم مقدر ، ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرت

صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً

بالإجماع .

٣. أمّا خبر بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم .

٤. أمّا محمولة على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، فاللفظ لفظ الماضي ، ومعناه الدعاء .

وحملوا حذف (قد) في الأبيات على الضرورة (١) .

والذي يطمئن إليه الباحث — بعد هذه المناقشات — القول بالجواز ؛ لكثرة الشواهد المؤيدة له ، وظهور الضعف والتكلف في تأويلها ، لاسيما وقد اعتمد القول بالجواز كبارُ المحققين المتأخرين ، كابن مالك وأبي حيان .

قال ابن مالك : « وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة ، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه ، فإن قيل : (قد) تدل على التقريب ، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية » (٢) .

وقال أبو حيان : « والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد) ، ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة » (٣) .

اقتران الفعل المضارع في جملة الحال بالواو

منع أكثر النحويين اقتران الواو بجملة الحال إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً ،
أو منفيّاً بـ (لا) (١) .

وعلل ذلك ابن أبي الربيع بقوله : « وإنما لم تدخل الواو على الفعل المضارع ؛
لأنه شبيه باسم الفاعل ، فكأنك إذا قلت : جاء زيدٌ يضحكُ ؛ قلت : جاء زيدٌ
ضاحكاً ، وأنت لا تقول : جاء زيد وضاحكاً ، فلا تقول : جاء زيد ويضحك » (٢) .
وأوضح ذلك الأزهري في المضارع المنفي بـ (لا) بقوله : « لأن المضارع
المنفي بـ (لا) بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير) ، فأجري مجراه في الاستغناء
عن الواو » (٣) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية ، عددٌ من الأمثال العربية ، منها :

دُونُ ذَا وَيَنْفُقُ الْحِمَارُ (٤)

لَا أَحِبُّ رَيْمَانَ أَنْفٍ وَأَمْنَعُ الضَّرْعَ (٥)

يَذْهَبُ يَوْمَ الْغَيْمِ وَلَا يُشْعِرُ بِهِ (٦)

أَنْجُ وَلَا إِخَالِكَ نَاجِيًا (٧)

(١) انظر : الأشموي ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ ، والأزهري ١ / ٣٩٢ ، والسيوطي : همع الموامع ٤ / ٤٦ .

(٢) ابن أبي الربيع ٢ / ٨١٥ ، وانظر : الرضي : شرح الكافية ٢ / ٤٣ .

(٣) الأزهري ١ / ٣٩٢ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٤٥ ، وابن سلمة ١١٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٤٥٠ ، والبكري

٣٤ و ٣٥ ، والميداني ١ / ٢٦٤ . قال الميداني : " أي الزم قولاً دون الذي تقول - أي : أقل منه -

والحمار ينفق الآن دون هذا التنفيق ، والواو للحال . يضرب عند المبالغة في المدح إذا كان دونه

اكتفاء . (قاله رجل عند مبالغة بائع في وصف حمارة ليشتري) " .

(٥) المثل عند : الميداني ٢ / ٢١٦ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٢٤٢ .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٢٤٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٤٢٤ ، والميداني ٢ / ٤١٥ ،

والزمخشري : المستقصى ٢ / ٤١١ . يضرب في الساهي عن حاجته حتى تفوته .

(٧) المثل عند : المفضل الضبي ٧٩ ، وأبي عبيد ٤٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٧٦ ، والبكري ٣٧ .

والميداني ٢ / ٣٣٩ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ٣٨٥ .

فقد اقترنت الواو بالمضارع المثبت في جملي الحال (وَيَنْفِقُ الْجِمَارُ) و(وَأَمْنَعُ الضَّرْعَ) من المثلين الأول والثاني ، كما اقترنت بالمضارع المنفي في جملي الحال (وَلَا يُشْعِرُ بِهِ) و(وَلَا إِحْأَلُكَ نَاجِيًا) من المثلين الثالث والرابع .
وقد وافق هذه الأمثال العربية ، في مخالفة هذه القاعدة النحوية ، عدد من الآيات القرآنية ، وأقوال العرب ، والآيات الشعرية .

فمن الآيات (١) : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢) ،
وقوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (٣) ،
وقراءة ابن ذكوان ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ (٤) ، بتخفيف النون (٥) .

فقد اقترنت الواو بالمضارع المثبت في جملة الحال (وَيَصُدُّونَ) من الآية الأولى ، كما اقترنت بالمنفي في جملي الحال (وَلَا تُسْأَلُ) و(وَلَا تَتَّبِعَانِ) من الآيتين الثانية والثالثة .

وورد عن العرب قولهم : قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ (٦) ، فاقتربت الواو بجملة الحال (وَأَصْلُكَ) .

(١) انظر الاستشهاد بهذه الآيات عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ٤٦ .

(٢) الحج ٢٥ .

(٣) البقرة ١١٩ .

(٤) يونس ٨٩ .

(٥) القراءة عند : مكِّي (مكِّي بن أبي طالب ٤٣٧هـ : الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها ورححها ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) ١ / ٥٢٢ ، وابن الباذش (أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ٥٤٠هـ : الإقناع في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، جامعة أم القرى - مكة ، ١ ، ١٤٠٣هـ) ٢ / ٦٦٢ ، والبنّا ٢ / ١١٩ .

(٦) القول عند : ابن عصفور : المقرب ١ / ١٥٤ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ٤٦ ، والسيوطي : همع الخوامع ٤ / ٤٦ .

ومما ورد من الأبيات قول عنتره (١) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فاقترن المضارع المثبت في جملة الحال (وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) بالواو .

ومنها قول زهير (٢) :

بَلِيْنٌ وَتَحَسَّبُ آيَاتِهِنَّ عَنِ فَرَطٍ حَوْلَيْنِ رِقَاً مُجِيلاً

اقترن المضارع المثبت في جملة الحال (وَتَحَسَّبُ آيَاتِهِنَّ) بالواو أيضاً ، وقول

عبدالله بن همام السلولي (٣) :

فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظَافِيْرَهُمْ نَجْوَتْ وَأَرْهَنُوهُمْ مَالِكَا

اقترن فيه المضارع المثبت في جملة الحال (وَأَرْهَنُوهُمْ مَالِكَا) بالواو ، وقول مالك

ابن ربيعة (٤) :

أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ

وفيه اقترنت الواو بالمضارع المنفي بـ (لا) في جملة الحال (وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ) .

ولهذا العدد من الشواهد ذهب كثير من العلماء — كابن عصفور (٥)

والزحخشري (٦) وابن يعيش (٧) — إلى جواز اقتران المضارع المنفي بـ (لا) في جملة

الحال بالواو .

(١) البيت له في ديوانه (دار بيروت — بيروت ، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م) ١٦ ، وهو عند : ابن مالك :

شرح التسهيل ٣٦٧ / ٢ ، والأشموني ١٨٧ / ٢ ، والأزهري ٣٩٢ / ١ .

(٢) البيت له في ديوانه ١٩٤ ، وهو عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٧ / ٢ . بليغ : درس ،

وآياتهن : علامتهن ، عن فرط حولين : عن مضي حولين ، محيل : أتى عليه حول . شبه رسوم الدار

برق مكتوب ، قد أتى عليه حول ، بحيث يتغير ويدرس .

(٣) انظر البيت عند : ابن عصفور : المقرب ١ / ١٥٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٧ / ٢ ،

وابن عقيل : المساعد ٢ / ٤٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤ / ٤٦ .

(٤) انظر البيت عند : الأشموني ١٨٩ / ٢ .

(٥) انظر : ابن عصفور : المقرب ١ / ١٥٤ .

(٦) انظر : الزحخشري : المفصل ٦٤ .

(٧) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٦٧ / ٢ .

وزاد ابن مالك فجوزه في الميث أيضاً ، مع قلة ورودهما عن العرب ، إلا أنه أوجب فيهما التأويل ، بتقدير مبتدأ محذوف يدل له السياق ، كأن يقدر في القول المروي عن العرب بـ (وأنا أصك عينه) (١) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو ما رآه ابن مالك من جواز اقتران المضارع الميث والمنفي بالواو في جملة الحال ، مع قلة ورودهما عن العرب ، ولكن من غير حاجة إلى التأويل الذي أوجبه ؛ لما فيه من التكلف ، مع إمكان قياسه بالجملة الاسمية ، فكما أن جملة الحال الاسمية تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب ، فكذلك جملة الحال الفعلية يصح أن تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب كذلك ، ولا داعي حينئذ إلى تحويلها بالتقدير إلى جملة اسمية . والله أعلم .

وصف مجرور (مربّ)

يرى كثير من النحاة وجوب وصف مجرور (رُبّ) ^(١) ، ومن هؤلاء النحاة : ابن السراج ^(٢) والفارسي ^(٣) والعبدي وأكثر المتأخرين كالشلوبين ^(٤) ، بل نسب إلى البصريين ^(٥) ، قالوا : لأن (رُبّ) أجريت مجرى حرف النفي ؛ حيث لا تقع إلا صدراً ، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجر ، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك ^(٦) .

وعله ابن يعيش بقوله : « لأنهم لما حذفوا العامل فكثرت ذلك عنهم أوجبوا الصفة ؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل » ^(٧) .

وقد خالف هذا الحكم عدد كبير من الأمثال العربية يطول ذكرها ؛ فأكتفي بذكر بعضها ^(٨) :

رُبّ لائِمٌ مُلِيمٌ ^(٩)	رُبّ فَرَقٍ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ ^(١٠)
رُبّ حَمَاءٍ مُنْجِبَةٍ ^(١١)	رُبّ رَأْسٍ حَصِيدٍ لِسَانٍ ^(١٢)

- (١) انظر : ابن أبي الربيع ٢ / ٨٦٤ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤١ ، والصيان ٢ / ٢٠٧ .
- (٢) انظر : ابن السراج ١ / ٤١٨ .
- (٣) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي ١ / ٢٥١ .
- (٤) انظر : الشلوبين : التوطئة ٢٤٥ .
- (٥) انظر الآراء في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤١ ، والمرادي : الجنى الداني ٤٥٠ .
- (٦) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٤ / ١٧٨ .
- (٧) ابن يعيش : شرح المفصل ٨ / ٢٨ .
- (٨) انظر مزيداً منها في : النيداني : الأمثال ذات الأرقام التالية : ١٥٧٠ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٦ ، ١٦٣٦ ، ١٦٤٢ ، ١٦٦٥ ، ١٦٨٤ .
- (٩) المثل عند : أبي عبيد ١٩١ ، والميداني ١ / ٢٩٩ ، والزنجشري : المستقصى ٢ / ٩٨ ، وابن منظور (لوم) .
قاله أكنتم بن صيفي ، ومعناه : أن الذي يلوم المسك هو الذي قد ألام في فعله ، لا الحافظ له .
- (١٠) المثل عند : أبي عبيد ٣٠٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٩٧ ، والزنجشري : المستقصى ٢ / ٩٧ .

- رُبَّ عَيْنٍ أَثَمَّ مِنْ لِسَانٍ (١)
 رُبَّ شَانِنَةٍ أَحْفَى مِنْ أُمَّ (٢)
 رُبَّ طَرْفٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسَانٍ (٣)
 رُبَّ زَارِعٍ لِنَفْسِهِ حَاصِدٌ سِوَاهُ (٤)
 رُبَّ شَبْعَانَ مِنَ النَّعَمِ غَرَثَانُ مِنَ الْكِرَامِ (٥)
 رُبَّ عَالِمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ (٦)

ففي هذه الأمثال كلها لم يوصف مجرور (رب) ، بل تلاه الخبر مباشرة .
 ومع أن أولئك النحاة لم يتكلموا عن شيء من هذه الأمثال أو يذكروها ،
 إلا أنهم حاولوا توجيه بيت من الشعر ، جرى به ما جرى بها من مخالفة القاعدة ،
 وهو قول ثابت قطنه (١) :

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

- (١) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٤٥٦ و ٤٦٨ ، والميداني ١ / ٣١٤ .
 (٢) المثل عند : الميداني ١ / ٢٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٩٩ .
 (٣) المثل عند : الميداني ١ / ٣٠٢ . أي : أن الشائنة تعني بطلب عيوبك ، وتظهرها ، والأم تخفيها ،
 فستفيد من الشائنة أكثر من استفادتك من الأم ؛ لأنك تصلح بسببها عيوبك .
 (٤) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٤٥٦ ، والميداني ١ / ٣١٤ .
 (٥) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٤٦٨ ، والميداني ١ / ٣٠٦ .
 (٦) المثل عند : الميداني ١ / ٢٩٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٩٩ . يضرب للرجل الشحيح الشره
 الذي لا يقنع بما أعطي .
 (٧) المثل عند : الميداني ١ / ٣١٣ .
 (٨) المثل في : المصدر السابق ١ / ٣١٠ .
 (٩) المثل في : المصدر السابق .
 (١٠) المثل في : المصدر السابق .

فإن مجرور (رب) لم يوصف في هذا البيت ، وهذا ما اضطرهم إلى جعل كلمة (عار) خيراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، وجملة (هو عار) صفة لمجرور (رب) : (قتل) ، والخبر أو ما تتعلق به (رب) محذوف .

قال المبرد : « فأما قوله (إن يقتلوك ...) فعلى إضمار (هو) ، لا يكون إلا على ذلك ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : (وبعض قتل عار) « (١) .
ويلاحظ أنه حاول أيضاً أن يضعف الرواية المذكورة .

والحق أن تأويلهم هذا بعيد ؛ لعدة أمور :

الأول : أنهم حاولوا الخروج من شذوذ ، فوقعوا في شذوذ آخر ، وهو حذف الضمير الرابط للصفة في الجملة القصيرة ، وهذا مما لا يجوز إلا في الضرورة (٢) ، فإذا صح أن يُوجَّه به البيت ، فلا يمكن أن توجه به الأمثال .

الثاني : أن المعنى يتم في الأمثال السابقة بالكلمات المرفوعة فيها ، وهذا يعني أنها إلى الخبرية أقرب منها إلى الوصفية .

الثالث : التكلف الظاهر في هذا التأويل ؛ لأنه اشتمل على تقديرين اثنين في جملة قصيرة ، وهما : تقدير مبتدأ لجملة الصفة ، وتقدير خبر لمجرور (رب) .

وهذه الأمور جعلت الكوفيين يخرجون من هذه المخالفة برأي خاص خالفوا به البصريين ، وهو أن (رب) ليست حرف جر ، بل هي اسم يفيد العدد والتقليل ، وشبهوها بـ (كم) الخبرية .

ورد عليهم البصريون بأن (كم) يحسن فيها بعض علامات الأسماء ، كدخول حرف الجر عليها ، أما (رب) فإنه لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهذا يدل على أنها حرف (٣) .

(١) المبرد : المتنضب ٣ / ٦٦ . وانظر : ابن هشام : المغني ١٧٩ .

(٢) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) انظر المسألة ، وأدلة الفريقين في : الأنباري : الإنصاف ٢ / ٨٣٢ - ٨٣٤ .

والذي يطمئن إليه الباحث من خلال هذه المناقشات : هو ما رآه عدد من النحاة ، هم : الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقش وابن طاهر وابن خروف^(١) ، وهو ظاهر كلام سيويه أيضاً^(٢) ، واختاره ابن مالك في التسهيل^(٣) ، وتبعه أبو حيان^(٤) ، أن مجرور (رب) لا يلزم وصفه ، وأن ما تضمنه من معني القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف ، وهو المسوغ للابتداء بالنكرة بعدها^(٥) ؛ فهذا الرأي هو الذي تؤيده الشواهد العربية من الأمثال والبيت المتقدم .

-
- (١) انظر الآراء في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤١ ، والمرادي : الجني الداني ٤٥٠ .
 - (٢) انظر : سيويه ٢ / ٥٦ - ٥٧ .
 - (٣) انظر : ابن مالك : التسهيل ١٤٨ .
 - (٤) انظر : أبا حيان : التذيل والتكميل (الجزء الرابع) لوحة ٣٧ - ٣٩ .
 - (٥) انظر المسألة والآراء عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤١ ، والسيوطي : جمع الخوامع ٤ / ١٧٨ .

اسمية الكاف الجارة

يرى كثير من النحويين أن الكاف الجارة لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر^(١).

قال سيبويه: «ومثل ذلك: أنت كعبدالله، كأنه يقول: أنت في حال كعبدالله، فأجري مجرى بعبدالله، إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز:

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ»^(٢).

وعلى ذلك ابن أبي الربيع بقوله: «لأن وضعها على حرف واحد يقتضي ألا تكون اسماً؛ لأن الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان مبنياً، وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمرة المتصلة، وليس الكاف التي للتشبيه بمضمرة، فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفاً، فمضى وجدت اسماً فذلك خروج عن قياسها، واستعمال لها في غير موضعها، فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع، ولم يسمع إلا في الضرورة، فلا يتعدى»^(٣).

بل إن بعض النحاة لم يقبل اسمية الكاف حتى في الشعر، فجعلها ومجرورها صفة لموصوف محذوف، وقال في قول الأعشى^(٤):

هَلْ تَنْتَهُونَ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ
الفاعل هنا موصوف محذوف، والتقدير: ولا ينهى ذوي شططٍ شيء كالطعن، ثم حذف الموصوف^(٥).

(١) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر ٣٠١، والرضي: شرح الكافية ٤/٣٢٤، وابن عقيل: المساعد ٢/٢٧٧.

(٢) سيبويه ١/٤٠٨.

(٣) ابن أبي الربيع ٢/٨٥١.

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٤، وهو عند: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٢٨٣، والرضي: شرح الكافية ٤/٣٢٤، والمالقي ٢٧٢.

(٥) انظر هذا الرأي عند: ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٤٣.

وقد رد هذا الرأي ابنُ يعيش بقوله : « وهذا ضعيف ؛ لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه ، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف ، والموصوف ههنا فاعل ، والصفة جملة ، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً » (١) .

وقد انتقضت هذه القاعدةُ بورودِ الكافِ اسماً في غير الشعر ، وذلك قولهم في المثل :

مَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ (٢)

فإن الكاف من (كمستديم) فاعل (صَلَّى) ، ليس له فاعل سواها . وهذا يعني أن اسمية الكاف لا تختص بالضرورة ، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم : الأخفش والفارسي (٣) وابن جني (٤) . بل ذهب ابن مضاء القرطبي إلى أنهما اسم أبداً (٥) . وكثيراً ما كان يعربها أبو بكر ابن الأنباري اسماً من غير ضرورة (٦) ، كقوله في إعراب قول امرئ القيس (٧) :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَّبِلِي
« والكاف : في موضع خفض على النعت لـ (ليل) » (٨) .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٤٣ / ٨ .

(٢) المثل عند : الميداني ٢ / ٢٨٧ . قال في شرحه : " يقال : صَلَّى الْعَصَا : أي لَيْتَّهَا وَقَوْمُهَا بالنار ، والاستدامة : ترك العجلة ، والمعنى : ما تَقَنَّكَ عَاقِلٌ ؛ فلذلك جَسِبَتْ " .

(٣) انظر رأيهما في : المرادي : الجني الداني ٧٩ ، وابن هشام : المغني ٢٣٩ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ٢٧٧ .

(٤) انظر : ابن جني : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٠ .

(٥) انظر رأيه في : المرادي : الجني الداني ٧٩ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ٢٧٧ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٤ / ١٩٩ .

(٦) انظر بعض هذه المواضع عنده في : شرح القصائد السبع ٣٦ و ٥٩ و ٦١ و ٦٥ .

(٧) البيت له في ديوانه ١١٧ .

(٨) أبو بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٧٥ .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو التفصيل الذي جرى عليه بعض النحاة ،
وهو أن للكاف الجارة ثلاثة أحوال (١) :

الأول : تتعين فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ، كقوله تعالى :
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٢) .

الثاني : تتعين فيه الاسمية ، وذلك إذا كانت معمولة ، كأن تكون اسم (كان) ،
أو مجرورة بحرف جر ، أو فاعلاً ، كما في بيت الأعشى السابق .

الثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية ، فللمُعَرَّبِ الخيار بينهما ، وذلك في غير
الحالات السابقة ، كقولك : زيد كعمرو .

إضافة (حيث)

اشترط النحاة في (حيث) أن تضاف ، وأن تكون إضافتها إلى جملة (١) .
قال ابن هشام : « وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أو فعلية ،
وإضافتها إلى الفعلية أكثر » (٢) .
ولكن المثل العربي :

اطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَ (٣)

قد خالف هذه القاعدة ، فوردت فيه (حيث) غير مضافة .
ويوافق هذا المثل في المخالفة قول أبي حَيَّة التَّمِيرِي (٤) :
إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ
فلم تضاف (حيث) في هذا البيت أيضاً ؛ لأن المعنى : إذا نفحت له ريدة
من أي مكان أتاه بريهاها خليل ... ، فـ (حيث ما) ظرف لـ (نفحت) .

(١) انظر : ابن السراج ١٤٣ / ٢ ، والصيمري ٢٩٤ / ١ ، والأزهري ٣٩ / ٢ .

(٢) ابن هشام : المغني ١٧٧ .

(٣) المثل عند: الميداني ١ / ٤٣٦ ، وهو برواية (جئ به من حيث وليس) عند : أبي عبيد ٢٣٢ ،
وبرواية (جئ به من حيث أيس وليس) عند : الزمخشري : المستقصى ٢ / ٣٦ . قال الميداني في
شرحه : " (حيث) : كلمة تبين على الضم وعلى الفتح ، وتضاف إلى الجمل ، تقول : اجلس
حيث تجلس ، واقعد حيث يقوم زيد ، و (ليس) : أصله (لا أيس) ، والأيس : اسم للموجود ،
فإذا قيل : (لا أيس) فمعناه : لا موجود ولا وجود ، ثم كثر استعماله ، فحذفت الهمزة ، فالتقى
ساكنان ، فحذفت الألف ، فبقي (ليس) وهي كلمة نفي لما في الحال ، ويوضع موضع (لا)
كقول لبيد : (إنما يجزي الفتى ليس الجمل) أي لا الجمل ، وفي هذا المثل وضع موضع (لا) يعني :
اطلب ما أمرتك من حيث يوجد ولا يوجد ، وهذا على طريق المبالغة ، يقول : لا يفوتك هذا الأمر
على أي حال يكون ، وبالغ في طلبه " .

(٤) انظر البيت عند : الفارسي : شرح الأبيات المشككة ٥٢٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢ / ٢٣٣ ،
وابن هشام : المغني ١٧٧ ، والسيوطي : همع الغوامع ٣ / ٢٠٧ ، والبغدادي : الخزانة ٦ / ٥٥٤ و ٥٥٨ .
والريدة : ريح لينة الجنوب .

وقد جعل النحاة هذين الشاهدين من حذف المضاف إليه ؛ للعلم به ، ووصف بعضهم هذا الاستعمال بالندرة الشديدة^(١) ، ومنع أكثرهم القياس عليه^(٢) .

قال أبو علي الفارسي - عند شرحه للبيت - مبيناً تقدير الكلام : « وما أضيف إليه (حيث) محذوف ، كما يحذف ما يضاف إليه (إذ) في (يومئذ) ؛ للدلالة عليه ، ومثله في حذف ما أضيف إليه (حيث) قولهم : (من حيث وليس) »^(٣) .

ثم ذكر للبيت توجيهاً يوافق القاعدة بقوله : « وإن شئت قلت : إن (حيث) مضافة إلى (تَفَحَّتْ) ، و(رَيْدَةٌ) مرتفعة بفعل مضمّر دل عليه (تَفَحَّتْ) »^(٤) . وهذا توجيه قريب ، إلا أنه لا يمكن أن يوجه به المثل .

ومن هذا يتضح أن العرب قد تخالف القياس المطرد ؛ اعتماداً على ظهور المعنى ، ولكن ذلك في نادر من كلامها ، ولذلك لا يصح القياس عليه ؛ خشية التباس المعاني ، واضطراب القواعد .

ولا يخفى أن الاعتماد في فهم معنى هذا المثل على قرينة الحال ، وفي فهم معنى البيت على قرينة المقال . والله أعلم .

(١) منهم : ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٢٣٢ ، وابن هشام في المغني ١٧٧ ، والسيوطي في جمع القوامع

٢٠٧ / ٣ .

(٢) منهم البصريون ؛ فقد منعوا القياس على ما هو أكثر استعمالاً من هذا ، وهو إضافة (حيث) إلى المفرد .

انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٩ ، وابن عقيل : المساعد ١ / ٥٣٠ ، والأزهري ٢ / ٣٩ .

(٣) الفارسي : شرح الأبيات المشكّلة ٥٢٤ .

(٤) المصدر السابق .

استعمال (قَطُّ) مع غير النفي

اشترط النحاة في (قَط) — إذا كانت ظرف زمان — أن يسبقها نفي (١) .
قال أبو حيان : « وتختص (قَطُّ) و (عَوْضُ) بالنفي ، يقال : ما فعلته قَطُّ ،
ولا أفعله عوض » (٢) .
ولكن المثل العربيّ :

يَا عَمَّاهُ هَلْ كُنْتُ أَعْوَرَ قَطُّ (٣)

قد خالف هذه القاعدة النحوية ، فلم تقع فيه (قَطُّ) في حَيِّزِ النفي .
وقد وافق هذا المثل العربيّ في مخالفة تلك القاعدة النحوية عددٌ من الأحاديث
النبوية الشريفة وأقوال الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، أكتفي بذكر ما رأيتُه منها
في الصحيحين ، وهي :

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وَإِذَا حَوَّلَ الرَّجُلُ مِنَ أَكْثَرِ وُلْدَانٍ رَأَيْتُهُمْ قَطُّ » (٤) ،
وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ
مَا كَانَتْ قَطُّ » (٥) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يُؤْتَى بِأَنْعَمِ أَهْلِ الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ، فَيُصْبَغُ فِي النَّارِ صَبْغَةً ، ثُمَّ يُقَالُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، هَلْ رَأَيْتَ خَيْرًا قَطُّ ؟
هَلْ مَرَّ بِكَ نَعِيمٌ قَطُّ ؟ فَيَقُولُ : لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ ، وَيُؤْتَى بِأَشَدِّ النَّاسِ بُؤْسًا فِي
الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيُصْبَغُ صَبْغَةً فِي الْجَنَّةِ ، فَيُقَالُ لَهُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، هَلْ رَأَيْتَ
بُؤْسًا قَطُّ ؟ هَلْ مَرَّ بِكَ شِدَّةٌ قَطُّ ؟ فَيَقُولُ : لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ ، مَا مَرَّ بِي بُؤْسٌ قَطُّ ،
وَلَا رَأَيْتُ شِدَّةً قَطُّ » (٦) .

(١) انظر : ابن هشام : المعنى ٢٣٣ ، والسيوطي : همع الحوامع ٣ / ٢١٤ .

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٢٥ .

(٣) المثل عند : الميداني ٢ / ٤١٩ . يضرب لمن يُسْتَدَلُّ على بعض أخلاقه بميئته وشارته .

(٤) رواه البخاري ٦ / ٢٥٨٤ .

(٥) رواه مسلم ٢ / ٦٨٤ .

(٦) رواه مسلم ٤ / ٢١٦٢ .

ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم : قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : « فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ » (١) ، وقول تميم الدارني رضي الله عنه : « فَأِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْتَهُ قَطُّ خَلَقًا وَأَشَدُّهُ وَثَاقًا » (٢) ، وقول حارثة بن وهب رضي الله عنه : « وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ » (٣) .

قال ابن مالك : « وفي قوله : (وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ) استعمال (قَطُّ) غير مسبوقة بنفي ، وهو مما خفي على كثير من النحويين ؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد النفي ، نحو : ما فعلت ذلك قط ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي ، وله نظائر » (٤) .

ولذلك فقد أجاز وقوع (قَطُّ) في غير النفي بقلّة ، بقوله في شرح التسهيل : « وقد يقع (قَطُّ) مع فعل غير منفي لفظاً ولا معنى [ثم استشهد على ذلك بالحديث الأخير] » (٥) .

وهذا هو الذي يطمئن إليه الباحث : أن الأصل في (قَطُّ) استعمالها في النفي ، ويجوز بقلّة استعمالها في غيره ؛ لوروده في الشواهد الفصيحة ، ولا سيما إذا كانت في حيز الاستفهام ، كبعض الشواهد المتقدمة ؛ لأن الاستفهام قريب من النفي ، بل وقرينه في كثير من الأحكام .

(١) رواه البخاري ١ / ٣٦٠ .

(٢) رواه مسلم ٤ / ٢٢٦٣ .

(٣) رواه البخاري ٢ / ٥٩٧ .

نصب اسم التفضيل للمفعول به

يرى أكثر النحاة أن اسم التفضيل لا يصح أن ينصب المفعول به^(١).
وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: «إن مقتضى الصفات ألا تعمل؛ من حيث كانت أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها، فأما الصفة المشبهة فإنها أشبهت اسم الفاعل فعملت عمله، كما أن اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه، وتأنيته وتذكيره، صار محله محل الفعل؛ فعمل عمله، فأما (أفعل) هذه وبأبها، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فبُعِدَ من شبه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال، كقولك: مررت برجل قطن جيبته، وبرجل كتان ثوبه، ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع، وكذلك الكتان، وجعلاً مبتدأ وخبراً في موضع النعت، كقولك مررت برجل أخوك أبوه، وإنما لم يثن (أفعل) ولم يجمع ولم يؤنث؛ لما تقدم من أنه قد تضمن معنى الفعل والمصدر، وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه، ولا تأنيته، كذلك ما كان في معناه، أو متضمناً معناه»^(٢).

وقال السيوطي: «بل يتعدى إلى المفعول باللام، إن كان الفعل يتعدى إلى واحد، نحو: زيد أبدل للمعروف، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً، تعدى بالباء، نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بـ(في)، نحو: زيد أحب في عمرو من خالد»^(٣).

وقد خالف هذه القاعدة النحوية، عددٌ من الأمثال العربية، هي:

الْحَيْلُ أَعْلَمُ مَنْ فُرْسَانُهَا^(٤).

(١) انظر: الزمخشري: المفصل ٢٣٧، وابن الحاجب: الإيضاح شرح المفصل ١/٦٦٣، وأبناحيان:

ارتشاف الضرب ٥/٢٣٣٧، والسليبي ٢/٦١٩، والأشموي ٣/٥٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/١٠٥ - ١٠٦.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٥/١٠٩.

(٤) المثل عند الميداني ١/٢٣٨، ورواه العسكري: جمهرة الأمثال ١/٤١٨، والزمخشري: المستقصى ١/٣١٦

(بفرسانها)، ولا شاهد في هذه الرواية. يضرب لمن ظننت به أمراً، فوجدته كذلك، أو بخلافه.

النَّفْسُ أَعْلَمُ مَنْ أَخُوها النَّافِعُ (١) .

اللهُ أَعْلَمُ ما حَطَّها مِنْ رَأْسِ يَسُومٍ (٢) .

فقد وقعت (من) الاستفهامية في المثليين الأول والثاني ، و (ما) الموصولة في المثل الثالث في موقع المفعول به لـ (أفعل) التفضيل (أعلم) في الأمثال الثلاثة . وقد وافق هذه الأمثال العربية — في مخالفة هذه القاعدة النحوية — عدد من الآيات القرآنية ، والآيات الشعرية .

فآيات : قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (٣) ، وقوله سبحانه :

﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يُجْعَلُ مِرْسَالَتُهُ ﴾ (٤) ، وقوله عز وجل : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ

جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ (٥) .

فقد وقعت (من) الموصولة في الآيتين الأولى والثالثة ، و (حيث) في الآية الثانية ، في موقع المفعول به لـ (أفعل) التفضيل (أعلم) في الآيات الثلاث . ومن الآيات الشعرية قول العباس بن مرداس (٦) :

(١) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٤٥٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٣١٤ ، والبكري ٣٤٦ ،

والميداني ٢ / ٣٣٣ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ٣٥٤ . يضرب فيمن تحمده أو تدمه عند الحاجة .

(٢) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١١ و ١٧٢ ، والميداني ٢ / ١٨٤ ، ورواه الزمخشري :

المستقصى ١ / ٣٤٢ (يعلم) فلا شاهد في هذه الرواية . يضرب مثلاً في النية والضمير ، وأصله :

أن رجلاً مرَّ براعٍ عند جبل يسوم ، فقال : بعني شاة من غنمك ، فأنزل له شاة من الجبل ، فأنايه

الرجل في ذبحها عنه ، فذبحها الراعي عن نفسه ، فسمعه ابن الرجل ، فقال لأبيه ، فقال الرجل :

يا بني ، الله أعلم ما حطها من جبل يسوم .

فَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقِينَا فَوَارِسَنَا
أَكْرَرًا وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فقد نصب (القوانسا) مفعولاً به لاسم التفضيل (أضرب) ، ومنها قول

الشاعر (١) :

فَمَا ظَفَرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ تَبْتَغِي الْمُنَى بِأَبْدَلٍ مِنْ يَحْيَى جَزِيلِ الْمَوَاهِبِ

فـ (جزيل) مفعول به لاسم التفضيل (أبدل) .

وقد رفض النحاة أن يكون العمل في هذه الشواهد لاسم التفضيل ،
وحاولوا تأويلها بحيث لا تخالف القاعدة ، ثم اختلفوا في كيفية التأويل ،
فوردت عنهم تأويلات متعددة :

الأول : أن (أفعل) ليس للتفضيل ، بل بمعنى اسم فاعل في قوته ،
فيجوز النصب به .

الثاني : أنه للتفضيل ، وما بعده مجرور بحرف جر محذوف ، أو منصوب بـنزع
الخافض ، والتقدير : أعلم بكذا .

الثالث : أنه للتفضيل أيضاً ، وما بعده منصوب بـنزع الخافض .

الرابع : أنه للتفضيل ، وما بعده منصوب بفعل مقدر ، يدل عليه (أفعل) .

الخامس : أن (من) أو (ما) التي بعد اسم التفضيل في محل رفع مبتدأ ، وما
بعدها خبرها ، والجملة معلقة لـ (أفعل) التفضيل ، فهي في محل نصب به .

ولكل تأويل من هذه التأويلات ردود من بعض العلماء تضعفها (٢) ؛
ولذلك قال محمد ابن مسعود بن الزكي : « غلط من قال : إن اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول به ؛ لورود السماع بذلك » (٣) .

(١) انظر البيت عند : السليلي ٢ / ٦٢٠ ، وابن عقيل : المساعد ٢ / ١٨٦ ، وياسين (ياسين بن زين
الدين بن أبي بكر العليمي ١٠٦١ هـ : حاشية على التصريح ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ،
د.ت (٢ / ١٠٦) .

(٢) انظر التأويلات والردود عليها عند : أبي حيان : البحر ٤ / ٢١٠ ، والسمين الخلي ٥ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) انظر : الأزهري ١ / ٣٣٩ .

وذهب هو والكوفيون إلى جواز نصب المفعول به — (أفعل) التفضيل^(١) .
وهذا الرأي هو الأقوى ؛ لتعدد وتنوع الشواهد المؤيدة له ، إلا أنه يمكن أن
يقال : إن نصب اسم التفضيل للمفعول به — وإن جاز — قليل ، والأكثر في
استعمال العرب تعديته بحرف الجر .

فالذي يطمئن إليه الباحث من هذا : أن نصب المفعول به — (أفعل) التفضيل
جائز يصح القياس عليه ، إلا أنه قليل في الاستعمال العربي ، ولذلك فالأفضل
تعديته بحرف الجر خشية الالتباس .

(١) انظر رأي الكوفيين في : أي حيان : البحر ٤ / ٢١٠ ، والسمين الخليلي ٥ / ١٢٦ - ١٢٧ .

وصف الجمع بالمفرد

يشترط النحاة في النعت الحقيقي أن يوافق المنعوت في إفراده وتثنيته وجمعه (١). قال ابن السراج: «واعلم أن لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف، ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف، ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع، ولا يجوز أن يفرقا: يثنى أحدهما ويفرد الآخر، بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيدته وتثنيته وجمعه؛ ليكون مطابقاً له، لا يفصل أحدهما عن الآخر» (٢). ولكن المثل العربي:

عُرَاضَةٌ تُورِي الزَّنَادَ الكَائِلَ (٣)

قد ورد فيه وصف الجمع بالمفرد؛ فالزَّنَادُ جمع (زَنَدٌ)، و(الكائل) مفرد، فكان الأصل أن يقال: الزناد الكائلة.

وقد وجه الميداني ما حصل بهذا المثل عند شرحه له بقوله: «وإنما قيل: (الزناد الكائل)، ولم يقل: الكائلة؛ لأن (الزناد) وإن كان جمع (زند) فهو على وزن الواحد، مثل: الكتاب والجدار، وهذا كما قال امرؤ القيس (٤):

وَأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الْغَيْطِ بِعَاعَهُ نُزُولَ الْيَمَانِي ذِي الْعِيَابِ الْمَحْمَلِ
وكما قال زهير (٥):

وَأَصْبَحَ يُحْدِي فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ مَعَانِمُ شَتَّى مِنْ إِفَالٍ مُزْنِمِ (٦)

(١) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/١٤٥، والأشموني ٣/٦١، والأزهري ٢/١٠٩.

(٢) ابن السراج ٢/٣٣.

(٣) المثل عند: الميداني ٢/٤١. قال في شرحه: "العراضة: الهدية، والزناد الكائل: الكائي، يقال: كال الزند يكيل كيلاً؛ إذا لم تخرج ناره. يضرب لمن يجده الناس بحسن منطقته، ويضرب في تأثير الرشا عند انغلاق المراد".

(٤) البيت له في ديوانه ١٢٢. صحراء الغيط: الحزن من الأرض، وبعاعه: ثقله، وذو العياب: صاحب الأعدال المملوءة ثياباً وبزراً.

(٥) البيت له في ديوانه ١٧. يحدى: يساق، والإفال: الفصلان، والتزنيمة: سمة.

(٦) الميداني ٢/٤١.

وهذا توجيه قريب ، وهو أولى من حمل المثل على ما يخالف القياس المطرد العام في كلام العرب .

العطف على معمولي عاملين مختلفين

اختلف النحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين اختلافاً واسعاً ، وهذه آراؤهم مجملّة (١) :

الأول : المنع مطلقاً ، في المجرور وغيره ، فلا يقال : كان أكلاً طعاماً زيداً وثمرراً عمرّو ، ولا : في الدارِ زيداً والحجرِ عمرّو ؛ لأنه بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بالاتفاق . وهذا رأي سيبويه وأكثر النحويين .

الثاني : الجواز مطلقاً ، في المجرور وغيره ؛ لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه . وهذا رأي الكافيجي وقليل من النحاة .

الثالث : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، حرفاً كان أو اسماً ، سواء تقدم المجرور أم تأخر .

الرابع : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، بشرط أن يتقدم المجرور المعطوف ، سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا . وهذا رأي الأخفش والكسائي والقمراء والزجاج وابن مضاء .

الخامس : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، بشرط أن يتقدم المجرور في المتعاطفين ؛ لأنه لم يسمع إلا مقديماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، نحو : إن في الدارِ زيداً والحجرِ عمرّاً ، ولا يجوز مع تقدم المجرور المعطوف فقط ، نحو : إن زيداً في الدارِ والحجرِ عمرّاً . وهذا رأي الأعلّم .

السادس : الجواز إن لم يكن كلا العاملين لفظياً ، فيجوز : زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرّو ؛ لأن الابتداء - وهو أحد العاملين - معنوي . وهذا رأي أبي بكر ابن طلحة .

(١) انظر الآراء في مجموع المصادر التالية : ابن السراج ٢/ ٦٩ - ٧٥ ، والرضي : شرح الكافية ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٤ - ٢٠١٦ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٥/ ٢٧٠ - ٢٧١ .

السابع : الجواز إن لم يكن كلا العاملين لفظياً ، أو كان اللفظي زائداً ؛ لأنه عارض ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ أخوه . وهذا رأي ابن الطراوة .

وقد خالف الآراء : الأول والسادس والسابع — عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

مَا كُلُّ سَوْدَاءَ قَمْرَةَ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةَ (١)

رُبَّ عَالِمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ (٢)

رُبَّ مُؤْتَمَنٍ ظَنِينٌ وَمُتَّهَمٍ أَمِينٌ (٣)

فقد وقع في هذه الأمثال عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر — في المثل الأول — منصوب ، وفي البقية مرفوع .

ويؤيد هذه الأمثال في المخالفة قوله تعالى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٤) ،

بنصب (آيات) في قراءة حمزة والكسائي ويعقوب (٥) ، والجملة فيها معطوفة على الجملة

في قوله تعالى قبلها : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦) ، فـ (تصريف)

مجرور معطوف على (السماوات) ، و (آيات) منصوب معطوف على (آيات) الأولى ، وفي هذا عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب .

(١) المثل عند : ابن سلمة ١٩٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٢٦ و ٢٨٧ ، والميداني ٢ / ٢٨١ ، والزنجشيري : المستقصى ٢ / ٣٢٨ . يضرب في موضع التهمة .

(٢) المثل عند : الميداني ١ / ٣١٠ .

(٣) المثل في : المصدر السابق .

(٤) الخاتمة ٥ .

(٥) القراءة عند : ابن مجاهد (أبي بكر أحمد بن موسى ٣٢٤هـ — : السبعة في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف — القاهرة ، د.ت) ٥٩٤ ، وابن خالويه : إعراب القراءات السبع

وعلها (تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي — القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م) ٢ / ٣١١ ، والحجة (في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق — بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م) ٣٢٥ ، ومكي ٢ / ٢٦٧ ، وابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد

٨٣٣هـ : النشر في القراءات العشر ، تحقيق : محمد سالم محيسن ، مكتبة القاهرة — القاهرة ، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م) ٣ / ٣٠٠ .

(٦) الخاتمة ٣ .

ويؤيدها أيضاً عددٌ من الأبيات الشعرية ، منها قول أبي دؤاد (١) :

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

عطف (نارٍ) على (امرئٍ) ، و (ناراً) على (امرأً) ، ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب . ومنها قول الفرزدق (٢) :

وَبَاشَرَ رَاعِيَهَا الصَّلَى بِلِبَانِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ

عطف (جنبيه) على (لبانه) ، و (حرّاً) على (الصلّى) ، ففيه — كسابقه — عطف معمولي عاملين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب ، وفي هذا البيت ردٌّ على الرأي الخامس أيضاً ؛ فقد تأخر المحرور المعطوف عليه ، وذلك لا يجوز فيه . ومنها قول النابغة الجعدي (٣) :

وَمَا كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَنْ تُرَدِّهَا صِيحَا حَا وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا

فقد عطف (مستنكراً) على (معروفاً) ، وهما منصوبان ، و (أن تُعَقِّرَا) على (أن تُرَدِّهَا) ، وهما مصدران مرفوعان ، وفي ذلك عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما منصوب ، والآخر مرفوع ، وفي هذا البيت رد على من يشترط الجر بأحد العاملين .

ومن الأبيات أيضاً قول الأعور الشبي (٤) :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهُيُّهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

(١) البيت له في ديوانه (نشر جوستاف جرونيام (ضمن دراسات في الأدب العربي) ، ترجمة : إحسان عباس ، مكتبة الحياة — بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩ م) ٣٥٣ ، وهو عند : سيويه ١ / ٦٦ ، وابن السراج ٢ / ٧٠ ، وابن جني : المحتسب ١ / ٢٨١ ، والأعلم الشتمري : النكت ١ / ٢٠٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٢٦ ، وابن عصفور شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٢ ، وابن أبي الربيع ١ / ٣٥٥ ، والجامي ٢ / ٥٤ .

(٢) البيت له في ديوانه ٢ / ٢٨ ، وهو عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢١ .

(٣) البيت له في مجموع شعره (جمع : عبدالعزير رباح ، المكتب الإسلامي — بيروت ، د.ت) ٦٨ ، وعند : سيويه ١ / ٦٤ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٩٤ ، وابن السراج ٢ / ٧٠ .

(٤) انظر البيتين في : سيويه ١ / ٦٤ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٩٦ ، وابن السراج ٢ / ٦٩ .

عطف في البيت الثاني قوله (قاصِرٍ) على (آتِيكَ) ، و (مأمورُها) على (منهئِها) ، وفي هذا عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر مرفوع .

وقد أول المانعون هذه الشواهد كلها ، بتقدير عامل محذوف ، فقدروا المثل بـ (ولا كلُّ بيضاء شحمةً) ، وجعلوه من باب حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه على حاله ، وقدروا الآية بـ (وفي تصريفٍ) ، وجعلوها من باب حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وهكذا بقية الشواهد .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة ، أن هذه الشواهد - لكثرتها وتنوعها - ترجح آراء المذاهب : الثاني والثالث والرابع والخامس ، فإن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير من الآراء - مع الاعتماد على النقل الصحيح - أولى مما يحتاج إلى تأويل وتقدير ، لا سيما إذا كان المعنى واضحاً بلا تقدير ؛ فقد قال ابن مالك - في مسألة أخرى - : « والمحاولة على الفائدة ، فبأي شيء حصلت حكم بجوازه » (١) .

وأما تفصيل التفضيل بين هذه الآراء ؛ فإنه يحتاج إلى استعراض أدلة كل رأي ، وذلك يخرج البحث عن مقصوده ، فإن غاية البحث هي مخالفات الأمثال ، وما تثر من آراء .

(١) ابن مالك : شرح عمدة الحفاظ ١٦٤ .

حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة

منع أكثر النحاة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس - وهو ما يطلق عليه : النكرة المقصودة - إلا في ضرورة الشعر (١) .

قال سيبويه : « وإن شئت حذفتهن كلهن [أي حروف النداء] استغناء ، كقولك : حار بن كعب ؛ وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبل عليه بخضرتة يخاطبه . ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجل ، ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم ، كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته ، فلم تقل : يا أيها الرجل ، ولا يا أيها هذا ، وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، وقال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَكْرِِي عَذِيرِي « (٢) .

ويوضح كلام سيبويه قول ابن الحاجب : « ووجه التعليل : أن قولك : يا رجل ، أصله : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، أصله : يا أيها الرجل ، فحذفوا الألف واللام ؛ استغناء عنها بـ (يا) ، فحذفوا (أي) ؛ لأنهم ما أتوا بما إلا وُصَلَّةً إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فبقي (يا رجل) ، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء ، فيخلوا بحذف أشياء كثيرة » (٣) .

وعلل الرضي المنع بقوله : « وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء [أي : النكرة المقصودة] ؛ إذ هي - إذن - حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به ، حتى لا يُظنَّ بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ؛ إذ هي مفيدة مع التعريف : التنبيه والخطاب » (٤) .

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤ / ٢٥٨ ، والفرحان ١ / ٣٢٧ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣ / ٩٥٢ .

وابن الحاجب : الكافية ٩٥ ، وابن هشام : الجامع الصغير ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) سيبويه ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) ابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ١ / ٢٨٧ . وانظر : القرشي ٢٨١ .

(٤) الرضي : شرح الكافية ١ / ٤٢٦ . وانظر : الأزهرى ٢ / ١٦٥ .

وعلى الرغم من حسن هذا القياس إلا أن الأمثال تأتي الانصياع له ، فقد خالف هذه القاعدة النحوية عددٌ كبير من الأمثال العربية ، هي :

- أَصْبَحُ لَيْلٌ (١)
تَتَابَعِي بَقْرٌ (٢)
أَفْتَدِي مَخْنُوقٌ (٣)
صَهْ صَاقِعٌ (٤)
أَعْوَرُ عَيْنِكَ وَالْحَجَرُ (٥)
أَقْلِبُ قَلَابٌ (٦)
أَطْرُقُ كَرَا يُحْلَبُ لَكَ (٧)
هَذِرًا هَذِرِيَانُ (٨)
أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرْيِ (٩)
فِيحِي فَيَاحُ (١٠)

- (١) المثل عند : المفضل الضبي ١٢٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١١ / ١ و ١٩٢ ، والميداني ١ / ٤٠٣ ، والزنجشري : المستقصى ١ / ٢٠٠ . يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .
- (٢) المثل عند : الميداني ١ / ١٢٧ . قال في شرحه : " قيل : قاله بشر بن أبي خازم وقد حاصر بقرأ على مرتفع ، وأشار إليها بالسهم كأنه يرميها ، فصارت تلقي بأنفسها فتتكسر ، وكان قومه قد أصابهم جوع شديد ، فدعاهم إلى ما اصطاد " .
- (٣) المثل عند : الميداني ٢ / ٧٨ ، والزنجشري : المستقصى ١ / ٢٦٥ . ويروى (افتدى مخنوق) ولا شاهد في هذه الرواية . يضرب لكل مُشْفَقٍ عليه مضطر .
- (٤) المثل عند : الميداني ١ / ٤٠٣ . الصاقع : الكذاب ، يضرب لمن عرف بالكذب .
- (٥) المثل عند : أبي عبيد ٢٢٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٩ و ٨٧ ، والميداني ٢ / ٦ ، والزنجشري : المستقصى ١ / ٢٥٥ ، وابن منظور (عور) . أي : يا أعور ، احفظ عينك ، واحذر الحجر .
- (٦) المثل عند : المفضل الضبي ١٦٨ ، والأصبهاني ١ / ١٣٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١٠ و ١٥١ ، والميداني ٢ / ٩٤ ، والزنجشري : المستقصى ١ / ٢٨٦ — وهو فيه (قَلَابٌ) — ، وابن منظور (قلب) . يضرب للرجل تكون منه سقطة ، فيتداركها ، بأن يقلبها عن جهتها ، ويصرفها عن معناها .
- (٧) المثل عند : الميداني ١ / ٤٣٢ . يضرب للأحمق ، تمنيته الباطل فيصدق .
- (٨) المثل في : المصدر السابق ٢ / ٣٩٥ . أي : أكثر من كلامك وتخليطك يا مهذار .
- (٩) المثل عند : أبي بكر ابن الأنباري : الزاهر (في معاني كلمات الناس ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والإعلام — بغداد ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م) ٢ / ٣٧٤ ، الأصبهاني ١ / ١٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١١ و ١٩٤ و ٣٩٥ ، والميداني ١ / ٤٣١ ، والزنجشري : المستقصى ١ / ٢٢١ . أي : لقد صيد ما هو أعظم منك وهو النعام ، وذُهِبَ به إلى القرى ، فسوف تصاد .
- (١٠) المثل عند : الميداني ٢ / ٧٧ ، والزنجشري : المستقصى ٢ / ١٨٤ ، وابن منظور (فيح) . قال الميداني : " فَيَاحُ : هذا مِثْلُ قَطَامٍ ، مبني على الكسر ، وهو اسم للغارة ، أي : اتسعي ، يقال : فاحت الغارة ، تفيح ، أي : اتسعت ، ودار فيحاء ، أي : واسعة ، وأتت الفعل على أن الخطاب للغارة " .

صَمِّي صَمَامٌ (٢)

صَبْرًا أَتَانُ فَالْجَحَاشُ حَوْلُ (١)

خَامِرِي حَضَا جِرُ (٣)

فقد حُذِفَ حرفُ النداءِ من كل هذه الأمثال ، مع أن المنادى فيها اسم جنس .
وقد وافق هذه الأمثال العربية — في مخالفة القاعدة النحوية — حديث نبوي ،
وعدد من الأبيات الشعرية .

فالحديث هو قوله ﷺ على لسان موسى ﷺ في قصته مع بني إسرائيل : « ثَوْبِي
حَجْرٌ ، ثَوْبِي حَجْرٌ » (٤) ، أي : أعطني ثوبي يا حجر (٥) .

وأما الأبيات فمنها قول النابغة الجعدي (٦) :

كُلِيهِ وَجَرِيهِ ضِبَاعٌ وَأَبْشِرِي بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

أي : يا ضباع ، فحذف حرف النداء .

(١) المثل عند الميداني ١/ ٤٠٦ . قال في شرحه : " الحول : جمع حائل ، وهي التي لم تحمل عامتها ،
ونصب (صبراً) على المصدر . يضرب لمن وعد وعداً حسناً ، والموعود غير حاضر ،
وخص الجحاش ؛ ليكون التحقيق أبعد " .

(٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٧٦ و ٥٧٨ ، والبكري ١٨٩ ،
والميداني ١/ ٣٩٦ ، والزنجشيري : المستقصى ٢/ ١٤٣ ، وابن منظور (صمم) . قال الميداني :
" يقال للداهية والحرب : صَمَامٌ ، على وزن قَطَامٍ وَحَدَامٍ ، وإنما يقولون : صمي صمام ؛ إذا أبل
الفريقان الصلح ، ولجوا في الاختلاف ، أي : لا تجبي الراقي ، ودومي على حالك " .

(٣) المثل بهذه الرواية في : السدوسي ٤٥ ، وبزيادة (أَتَاكَ مَا تَحَاذِرُ) في : الميداني ١/ ٢٣٩ ،
والمخشيري : المستقصى ٢/ ٧١ . قال الميداني : " حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع .
يضرب للذي يرتاع من كل شيء جنباً " .

(٤) رواه البخاري ٣/ ١٢٤٩ ، ومسلم ١/ ٢٦٧ ، وأحمد بن حنبل ١/ ٣١٥ ، والترمذي ٥/ ٣٦٠ .

(٥) وأما حديث (اشْتَدِّي أَرْمَةً تَنْفَرِجِي) الذي ذكره بعض النحاة ، فهو حديث قال عنه العجلوني (إسماعيل بن
محمد ١١٦٢هـ : كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، تحقيق : أحمد
القلاش ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥هـ) ١/ ١٤١ : " رواه العسكري والديلمي والقضاعي
بسند فيه كذاب ، وقال الحافظ السخاوي : زاد بعضهم أن الذي قال ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
قلت : وهذا باطل بلا شك ، لا يجوز ذكره إلا للتنبه على أنه باطل وموضوع " ؛ ولذلك أعرضت عنه .

(٦) البيت له في مجموع شعره ٢٢٠ ، ورواية الشطر الأول فيه (فَقُلْتُ لَهَا عَيْشِي جَعَارٌ وَحَرَّرِي) ،
وهو عند : سيويه ٣/ ٢٧٣ ، والمبرد : الكامل ٣/ ٥ ، وابن سيده (علي بن إسماعيل ٤٥٨هـ :
المخصص ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ، د.ت) ١٧/ ٦٤ ، وابن منظور (حرر) .

ومنها قول الأعشى (١) :

وَحَتَّى بَيْتِ الْقَوْمِ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوْرٌ صُبْحُ وَاللَّيْلُ عَاطِمٌ

أي : يا صبحُ ، فحذف حرف النداء ، وقول بشر بن أبي خازم (٢) :

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحُ لَيْلٌ حَتَّى تَجَلَّى عَن صَرِيْمَتِهِ الظَّلَامُ

أي : يا ليل ، وقول العجاج (٣) :

جَارِي لَا تَسْتَكْرِئِي عَدِيرِي

أي : يا جارية ، وقول الآخر (٤) :

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بِنَوْرِ الْخَزَامِي أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجٍ

أي : يا عطار ، وغيرها من الأبيات (٥) .

ولوجود هذا العدد الكبير من الشواهد المتنوعة ، ذهب الكوفيون إلى جواز

حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس (٦) .

وتبعهم ابن مالك ، فقال : « وقولهم في هذا أصح » (٧) .

(١) البيت له في ديوانه ١٧٩ ، وهو عند : ابن عصفور : شرح الجمل ٢ / ١٨٥ ، والبغدادي : شرح أبيات التحفة الوردية ١٣٩ .

(٢) انظر البيت عند : البغدادي : شرح أبيات التحفة الوردية ١٣٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، يريد : يا جارية ، وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله . انظر البيت له في ديوانه (برواية وشرح الأصمعي ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق - بيروت ، ١٩٧١م) ٢٢١ ، وهو عند : سيبويه ٢ / ٢٣١ ، والمبرد : المقتضب ٤ / ٢٦٠ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٤ .

(٤) انظر البيت عند : ابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي ٣٢١هـ : جمهرة اللغة ، دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد الدكن ، ط ١ ، ١٣٤٥هـ) ٢ / ٢٢٨ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٥ ، وابن مالك : شرح عمدة الحفاظ ٢٩٧ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٨١ .

(٥) انظر مزيداً منها في : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٤ ، وابن مالك : شرح عمدة الحفاظ ٢٩٧ .

(٦) انظر رأي الكوفيين في : ابن هشام : أوضح المسالك ٤ / ١٤ ، والأشموني ٣ / ١٣٦ ، والأزهري ٢ / ١٦٥ .

(٧) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ .

وقال المرادي : « الإنصاف القياس على اسم الجنس ؛ لكثرة نظمها ونشراً » (١) .

وهذا الذي اعتمده هؤلاء النحاة هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ فإن القياس لا يصح أن يُعتمد عليه ، مع وجود الشواهد الكثيرة المخالفة له .

(١) المرادي : توضيح المقاصد (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق :

عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ط ٢ ، د.ت (٣ / ٢٧٢) .

ندبة النكرة

يرى جمهور النحاة عدم جواز ندبة النكرة (١).

قال سيويه : « هذا باب ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك : وارجلاه ، ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال .

وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح ؛ لأنك أجمت ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفتح بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان ، ... لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم » (٢).

وقال ابن السراج : « ولا يجوز أن تندب النكرة ، وذلك : وارجلاه ، ويا رجلاه » (٣).

ولكن المثل العربي :

يَا مُتَنَوِّرَاهُ (٤)

قد خالف هذه القاعدة ، فوردت فيه النكرة (مُتَنَوِّر) مندوبة .

وقد وافق هذا المثل العربي في مخالفة القاعدة عدد من الشواهد الثرية ، ومنها :
قول النبي ﷺ : « الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ إِذَا قَالُوا : وَاَعْضُدَاهُ ، وَاكاسِيَاهُ ، وَاِناصِرَاهُ ، وَاَجْبَلَاهُ » (٥) ، وقوله ﷺ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ بِاَكِيهِ ،

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، والصيمري ١ / ٣٦٢ ، والخوازمي ١ / ٣٥٣ ، والأشموني ٣ / ١٦٨ ، والأزهري ٢ / ١٨٢ .

(٢) سيويه ٢ / ٢٢٧ .

(٣) ابن السراج ١ / ٣٥٨ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢ / ٤٢١ . قال في شرحه : " زعموا أن رجلاً عَلِقَ امرأة ، فجعل يتنَوَّرُها ، والتنَوَّرُ : التضيؤ ، والتضيؤ ههنا : من الضوء ، فقبل لها : إن فلاناً يتنورك ؛ لتحذره ؛ فلا يرى منها إلا حسناً ، فلما سمعت ذلك رفعت مقدم ثوبها ، ثم قابلته ، فقالت : يا متنوراه ، فأبصرها ، وسمع مقالتها ، فانصرفت نفسه عنها . يضرب لكل من لا يتقي قبيحاً ، ولا يرعوي حسناً " .

(٥) رواه ابن ماجه (أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ٢٧٥هـ : السنن ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر - بيروت ، ٥ د) ١ / ٥٠٨ .

فَيَقُولُ : وَاجْبَلَاهُ ، وَاسَيِّدَاهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ؛ إِلَّا وَكُلَّ بِهِ مَلَكًا يَلْهَزَانِهِ : أَهَكَذَا كُنْتِ ؟ «(١) ، وَقَوْلُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه : «أَغْمِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي : وَاجْبَلَاهُ ، وَكَذَا ، وَكَذَا ، تُعَدُّ عَلَيْهِ ، فَقَالَ حِينَ أَفَاقَ : مَا قُلْتِ شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي : أَنْتَ كَذَلِكَ ؟ «(٢) .

فقد نذبت النكرات (عضد) و(كاس) و(ناصر) و(جبل) و(سيّد) في هذه الأحاديث .

ولذلك ذهب الكوفيون إلى جواز ندبة النكرة^(٣)؛ محتجين ببعض هذه الشواهد، وبأن قالوا : «إنما قلنا : إنه يجوز ندبة النكرة ؛ لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ، نحو : واراكباه ، فجازت ندبته كالمعرفة»^(٤) .

والذي يظهر للباحث أن هذه الشواهد لا تصلح دليلاً على ندبة النكرة ؛ فإن المندوب في الأحاديث ليس نكرة ، بل هو مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، كما هو واضح من المعنى ؛ لأن قريب الميت يندب قريبه بقوله : يا عضدي ، أو يا نصري ، أو يا سيدي ، ويتضح ذلك من رواية الإمام أحمد للحديث : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إِذَا قَالَتْ النَّائِحَةُ : وَأَعْضُدَاهُ ، وَأَنْصِرَاهُ ، وَأَكَاسِيَاهُ ، جِيدَ الْمَيْتِ ، وَقِيلَ لَهُ : أَنْتَ عَضُدُهَا ؟ أَنْتَ نَاصِرُهَا ؟ أَنْتَ كَاسِيَاهَا ؟ «(٥) ، فقد ورد فيه سؤال الملك للميت عن هذه الألفاظ بالإضافة .

وأما المثل فالظاهر أنه لا ندبة فيه ؛ فإنه — كما تقدم في شرحه — كلام امرأة تنادي رجلاً ينظر إليها ، فهي تقول له : يَا مُتَّوْرِي ، أَي : أَيُّهَا النَّاطِرُ إِلَيَّ ، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، محتوم بماء السكت . فلا دليل في هذه الشواهد لرأي الكوفيين .

(١) رواه الترمذي ٣ / ٣٢٦ .

(٢) رواه البخاري ٤ / ١٥٥٥ ، والطبراني ٢٠ / ٣٥ ، والبيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين ٤٥٨ هـ — : السنن الكبرى ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الباز — مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م) ٤ / ٦٤ .

(٣) انظر : الأنباري : الإنصاف ١ / ٣٦٢ ، والشرحي ٤٩ - ٥٠ .

(٤) الأنباري : الإنصاف ١ / ٣٦٢ .

(٥) انظر : أحمد بن حنبل ٤ / ٤١٤ .

أما من ناحية القياس ، فالذي يطمئن إليه الباحث هو رأي البصريين ؛
لأن الباكي يُظهِر في العادة عَظَمَةَ مُصَابِهِ ببيان المنسوب . والله أعلم .

ترخيم النكرة

اشترط أكثر النحاة لترخيم المنادى العاري من تاء التأنيث شرطين :

الأول : أن يكون علماً ، بخلاف اسم الجنس والإشارة والموصول .

الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف (١) .

وعلل ابن عصفور الشرط الأول بقوله : « فإن قيل : فلم اختصاصه بالأعلام ؟

فالجواب : أن الأعلام أكثر تغيراً ، ألا ترى أن الأعلام منقولة ، لا ارتجال فيها

إلا قليلاً في مذهب ، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة .

فلما كانت أشد تغيراً ، كان الحذف إليها أسرع ؛ لأن التغير يأنس بالتغير » (٢) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية مثلاًن عريبان ، هما :

أَطْرَقَ كَرًّا يُحَلِّبُ لَكَ (٣)

أَطْرَقَ كَرًّا إِنَّ التَّعَامَ فِي الْقُرَى (٤)

فـ (كرا) مرخم (كروان) ، وليس علماً ، فناختل فيهما الشرط الأول .

وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة قولهم : (يَا صَاحِ) ؛ فإن أصله

(يا صاحباً) ، فرخم وليس علماً (٥) .

ولم يهمل النحاة هذه الشواهد ، بل تكلموا عنها ، واختلفوا في الحكم عليها ،

فوردت عنهم أربعة آراء :

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١٩ / ٢ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢١٥ ،

وابن مالك : شرح التسهيل ٣ / ٤٢١ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣ / ٨٠ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢١٥ .

(٣) المثل عند : الميداني ١ / ٤٣٢ . يضرب للأحقق ، تمنيه الباطل فيصدق .

(٤) المثل عند : الأصبهاني ١ / ١٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١١ و ١٩٤ و ٣٩٥ ، والميداني ١ / ٤٣١ ،

والزحشري : المستقصى ١ / ٢٢١ . أي : لقد صيد ما هو أعظم منك وهو النعام ، وذُهب به إلى القرى ،

فسوف تصاد .

(٥) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٠ ، والرضي : شرح الكافية ١ / ٣٩٨ ،

والأشموني ٣ / ١٧٥ .

الأول : أنها شاذة لا يقاس عليها ؛ لمخالفتها القاعدة^(١) .

الثاني : أن (كرا) في المثل جمع (كروان) ، وبهذا يكتنون على القياس ؛ لعدم الترخيم^(٢) .

الثالث : أن (كرا) في المثل ذكر الكروان ، وبهذا يخرج المثل عن الشذوذ ؛ لعدم الترخيم أيضاً^(٣) .

قال الرضي : « وليس (أطرق كرا) منه ؛ لأن (الكرا) ذكر الكروان ، وقال المبرد : هو مرخم (كروان) ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح^(٤) .

وقد أثبت هؤلاء رأيهم بأقوال أئمة اللغة ، قال الفيروزآبادي : « والكروانُ : الحَجَلُ ، والقَبْجُ ، والأُنثَى : بهاءٍ ، والجمع : كَرَاوِينُ وَكِرْوَانُ ، بالكسر . ويقالُ للذَّكَرِ : الكَرَا^(٥) .

الرابع : أن ترخيم النكرة المقصودة جائز ؛ لأنها في معنى المعرفة ، ولهذه الشواهد التي وردت بترخيمها^(٦) .

والرأي الذي يطمنن إليه الباحث هو الرأي الثالث ؛ إذ لا حاجة إلى القول بالشذوذ مع وجود المحمل الصحيح الثابت في اللغة .

وليس الرأي الأخير ببعيد؛ فإن قياسه قويٌّ، ويبقى معه الاستدلال بقولهم : (يا صاح) ، إلا أن قولهم هذا أكثر ما يوجد في الشعر ، فيمكن حمله على الضرورة . والله أعلم .

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٢ / ١٩ - ٢١ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٠ ، والأزهري ٢ / ١٨٥ .

(٢) انظر : العكبري : المتبع ٢ / ٦٢٠ .

(٣) انظر : السخاوي (علي بن محمد ٦٤٣هـ : سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ٤٤٤ ، والرضي ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٤) الرضي ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٥) الفيروزآبادي (كرو) .

(٦) انظر هذا الرأي في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٣٠ ، والأزهري ٢ / ١٨٥ ، والسيوطي : مع الهوامع ٣ / ٨٠ .

توكيد المضارع في غير حالات جوائز التوكيد

لتوكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد تفصيل مقرر عند النحاة ، يئنه الصيمري بقوله « واعلم أن النون الخفيفة والثقيلة في الأفعال على ضربين : أحدهما : لازم فيه أحد النونين ، لا بد منه ، وهو جواب القسم إذا كان باللام في الفعل المضارع .

والثاني : ما ليس بلازم ، وهو الأمر والنهي والاستفهام ، وغير ذلك .
وأما دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر «(١) .
وقال الزمخشري : « ولا يؤكد بها الماضي ، ولا الحال ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب »(٢) .

ولكن عدداً من الأمثال العربية ، ورد مخالفاً لهذه القاعدة النحوية ، وتلك الأمثال هي قولهم :

بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ(٣)

بِأَلْمٍ مَا تُحْتَنِنُهُ(٤)

بِسِلَاحٍ مَا يُقْتَلَنَّ الْقَتِيلُ(٥)

فقد أكدت الأفعال المضارعة (أَرَيْتَكَ) و(تُحْتَنِنُهُ) و(يُقْتَلَنَّ) ، وليس فيها معنى الطلب .

ومثلها قول العرب(٦) : **بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ ، وَكَثْرٍ مَا تَقُولَنَّ .**

(١) الصيمري ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) الزمخشري : المفصل ٩ / ٤٠ .

(٣) المثل عند الميداني ١ / ١٠٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ١١ . أي : اعمل كماي أنظر إليك . يضرب في الخث على ترك البطاء .

(٤) المثل عند : الميداني ١ / ١٠٧ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ٢٠٤ . وفي رواية (بِأَلْمٍ مَا تُحْتَنِنَنَّ) . أي : لا يكون الختان إلا بألم ، ومعناه : أنه لا يدرك الخير ، ولا يفعل المعروف إلا باحتمال مشقة .

(٥) المثل عند : المفضل الضبي ١٥١ ، أبي عبيد ٣١٦ ، الميداني ١ / ١٠٢ ، الزمخشري : المستقصى ٢ / ٤٠ . يضرب في مكافأة الشر بالشر . يعني : يُقْتَلَنَّ مَنْ يُقْتَلَنَّ بِأَيِّ سِلَاحٍ كَانَ .

(٦) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٧ .

ومثل هذه الأمثال والأقوال في المخالفة قول الشاعر :

وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا (١)

فـ (يَنْبُتَنَّ) فعل مضارع مؤكد بالنون ، وليس فيه معنى الطلب .

ولم يُعْغِلِ النحاة هذه الشواهد ، بل ذكروها ، ثم اختلفوا في الحكم عليها ،

فصدرت عنهم ثلاثة آراء :

الأول : أن هذه الشواهد شاذة ، مخالفة للقاعدة ، فلا يقاس عليها .

قال ابن يعيش : « فأما قولهم (بعين ما أرينك) و (بألم ما تحتننه) فهذا شاذ ،

لا يقاس عليه ؛ لأنه أكد فعل الخبر ، وتأكيد فعل الخبر غير جائز إلا جواب الشرط

والقسم وحدهما » (٢) .

ثم ذكرها في الضرورات المستقبحة قليلة الاستعمال ، وقال : « فأكد ما لا يجوز

تأكيده ؛ لأن نوني التوكيد لا يؤكد بهما من الأفعال إلا الأمر والنهي والاستفهام

وجواب القسم والشرط بـ (إما) » (٣) .

الثاني : أنها جائزة ؛ لزيادة (ما) قبل الفعل ، ولكنها قليلة الاستعمال (٤) .

قال الرضي : « وبجيء النون بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها (ما)

المزيدة في غير الشرط اختياراً ، لكن قليلاً ، نحو : بَعَيْنِ مَا أَرَيْتَكَ » (٥) .

(١) هذا عجز بيت ، صدره :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

ويروى أوله (وَفِي عِضَّةٍ) صدرأ لبيت عجزه :

قَدِيمًا وَيَقْتَنُطُّ الرِّنَادُ مَعَ الرِّوْدِ

انظر البيت عند : سيبويه ٣ / ٥١٧ ، والصيمري ١ / ٤٣١ ، والأعلم الشنتمري ٢ / ٩٥٩ ، والشلوبين :

شرح الجزولية ٣ / ١٠٩٩ ، والرضي ٤ / ٤٨٦ ، والبغدادي : الخزانة ١١ / ٤٠٣ .

وهذا الشطر من البيت يروى مثلاً ، انظر : الميداني ٢ / ٧٤ ، قال في شرحه : " يقال : شكرت الشجرة ، تشكر

شكراً ، أي : خرج منها الشكير ، وهو ما ينبت حول الشجرة من أصولها . يضرب في تشبيه الولد بأبيه " .

(٢) ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٧٥ ، وانظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٦٦٠ ، والأزهري ٢ / ٢٠٥ .

(٣) ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٤٢٨ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح الكافية ٣ / ٧١٤ ، ابن هشام : أوضح المسالك ٤ / ١٠٣ ، وانكودي ٢ / ٦٥٢ ،

وبالغدادي : الخزانة ١١ / ٤٠٣ .

(٥) الرضي ٤ / ٤٨٦ .

الثالث : أن توكيد المضارع المقترن بـ (ما) الزائدة جائز ، كثير الاستعمال عند العرب^(١) ، وإنما كان كثيراً ؛ لأن (ما) لما لازمته هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام .

وظاهر عبارة ابن مالك اطراد ذلك ، وجواز القياس عليه^(٢) .

وكلام سيويه يحتمل الرأيين الثاني والثالث ، حيث قال : « ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك : (يُجْهِدُ مَا تَبْلَغَنَّ) وأشباهه ، وإنما كان ذلك لمكان (ما) ، ... فـ (ما) ههنا بمنزلتها في الجزاء »^(٣) .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو جواز توكيد الفعل المضارع عند اقترانه بـ (ما) الزائدة ، وجواز القياس على ذلك ؛ لوجود الشواهد الدالة عليه ، وأما كثرتها أو قلتها فإنها تحتاج إلى استقراء اللغة ، وقد اختلف فيها - كما تقدم - كبار أئمة النحو ، فالأحسن تعميم سيويه ، حيث صرح بأن هذه الحالة من مواضع التوكيد عند العرب ، ولم يزد على ذلك .

(١) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧ ، والميلاني ٢٨٤ .

(٢) انظر : الأشموني ٣/ ٢١٧ .

(٣) سيويه ٣/ ٥١٧ .

صرف المنوع من الصرف

القاعدة عند النحاة أن ما امتنع صرفه - لعلة أو علتين من العلل المعروفة - لا يجوز صرفه إلا في ضرورة الشعر ، وزاد بعضهم : التناسب في النثر (١) .
قال سيبويه : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ...
كما قال العجاج (٢) :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمِي « (٣) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

عُثَيْثَةٌ تَقْرُمُ جِلْدًا أَمْلَسًا (٤)

صِيبَانُ ثَوْبٌ لُقَبْتُ هِرَانِعًا (٥)

أَعْلَامُ أَرْضٍ جُعِلَتْ بَطَائِحًا (٦)

فقد ورد فيها صرف ما يمتنع صرفه لعلتين : الوصفية ووزن (أفعل فعلاء) ، وهو كلمة (أملساً) ، كما صرف فيها ما يمتنع صرفه لعلة واحدة : صيغة منتهى الجموع ، وهما كلمتا (هرانعاً) و (بطائحاً) .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢ / ٨٩١ ، والأزهري ٢ / ٢٢٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ١ / ١١٩ .

(٢) البيت له في ديوانه ٢٩٥ .

(٣) سيبويه ١ / ٢٦ .

(٤) العسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٣٢ و ٥٤ ، والميداني ٢ / ٢٩ ، والزنجشيري : المستقصى ٢ / ١٥٨ .
قال الميداني : " العنثية : تصغير عثّة ، وهي دوية تأكل الأدم . يضرب المثل للرجل يجتهد أن يؤثر في الشيء فلا يقدر عليه . والذي قاله هو الأحنف بن قيس عندما بلغه وقبعة بعض الناس فيه عند الخليفة " .

(٥) الميداني ١ / ٤٠٦ . قال في شرحه : " الهرنوع : القملة الكبيرة ، والصيبان : جمع صواب ، وهي بيضة القملة . يضرب المثل لمن يظهر جدّة والناس يعلمون أنه سيء الحال " .

(٦) ...

وقد وافق هذه الأمثال العربية عددٌ من القراءات القرآنية ، منها :

قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وهشام ﴿ سَلَسِلَا ﴾ (١) (٢) ، وقراءة نافع والكسائي وأبي بكر ﴿ قَوَامِرِيْرًا ﴾ (٣) ، فقد وردت بالصرف مع أنهما على صيغة منتهى الجموع (٤) ، وقراءة ابن محيصة وابن مقسم وعاصم الجحدري ﴿ عَلِي مَرَفَارِفِ خُضْرٍ ﴾ (٥) ، وقراءة عمرو بن عبيد ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِيَا ﴾ (٦) ، بتنوين (رفارف) (٧) و (صوافياً) (٨) مع أنهما على صيغة منتهى الجموع أيضاً ، وقراءة عيسى ابن عمر ﴿ عَلِي تَقْوَى ﴾ (٩) ، بتنوين (تقوى) (١٠) مع أن ألفه للتأنيث (١١) ، وقراءة الأشهب والعُقيلي والمطّوعي

(١) الإنسان ٤ .

(٢) القراءة عند : مكّي ٢ / ٣٥٢ ، والداني ٢١٧ ، وابن الجزري ٣ / ٣٥٠ .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ .

(٤) القراءة عند : ابن مجاهد ٦٦٣ ، وابن خالويه : إعراب القراءات السبع ٢ / ٤٢٠ ، ومكّي ٢ / ٣٥٤ ، والداني (أبي عمرو عثمان بن سعيد ٤٤٤هـ : التيسير في القراءات السبع ، تصحيح : أوتويرتزل ، مطبعة الدولة - استانبول ، ١٩٣٠م) ٢١٧ ، وابن الجزري ٣ / ٣٥١ .

(٥) الرحمن ٧٦ .

(٦) الحج ٣٦ .

(٧) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٥٠ ، وأبي حيان : البحر ٨ / ١٩٩ ، والسمين الحلبي ١٠ / ١٨٧ .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٩٥ ، والعكبري : إعراب الشراذم ٢ / ١٤١ ، وأبي حيان : البحر ٦ / ٣٦٩ .

(٩) التوبة ١٠٩ .

(١٠) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ١ / ٣٠٤ ، والزمخشري : الكشاف ٢ / ٢١٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٦٤ ، وأبي حيان : البحر ٥ / ١٠٠ ، والسمين الحلبي ٦ / ١٢٥ .

(١١) قال الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ٣١١هـ) : ما ينصرف وما لا ينصرف (تحقيق : هدى محمود فراعنة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م) ٢٧ : " اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : سكرى وعطشى وحبارى وتقوى ... " .

والأعمش ﴿ وَلَا تَدْرُنْ وَدَاً وَلَا سَوْاعاً وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْرًا ﴾^(١) ، بتويين

(يَغُوثاً) و (يعوقاً) ، مع أنهما علمان على وزن الفعل ممنوعان من الصرف^(٢) .

وقد حاول النحاة توجيه بعض هذه القراءات :

أما قراءة ﴿ تَقْوَى ﴾ ، فقد نقل ابن جني أن سيويه سئل عن توينها ، فقال :

لا أدري ولا أعرفه^(٣) .

ووجهها ابن جني : بأن الألف فيها للإلحاق لا للتأنيث ، كـ (تترى) فيمن

نوّن ، فجعلها ملحقة بـ (جعفر)^(٤) .

وجرى على ذلك الزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين^(٥) .

وأما قراءة ﴿ وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً ﴾ فقد جعل الفراء الصرف فيها ؛ لكثرة التسمية ،

أو نية النكرة ، إذ قال — بعد أن ذكر القراءة المتواترة ، وعلل منع الصرف فيها — :

« ولو أجريت [أي صرفت] لكثرة التسمية كان صواباً ، ولو أجريت أيضاً كأن

ينوى به النكرة كان أيضاً صواباً »^(٦) .

أما الزجاج فإنه مع توجيهها يرى منع القراءة بها ، فقد قال : « والذين صرفوا

جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف ؛ إذ كان أصل الأسماء عندهم

الصرف ، أو جعلوهما نكرة ، وإن كانا معرفتين ، فكأنهم قالوا : ولا تذر صنماً

من أصنامكم ، ولا ينبغي أن يقرأ بها ؛ لمخالفتها المصحف »^(٧) .

(١) نوح ٢٣ .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣ / ١٨٩ ، والزجاج : معاني القرآن وإعرابه (تحقيق : عبد الجليل شلبي ، عالم

الكتب — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ —) ٥ / ٢٣١ ، والنحاس ٥ / ٤١ ، وابن عطية ١٦ / ١٢٧ ،

والعكبري : إعراب الشواذ ٢ / ٦٣٢ ، والهمذاني ٤ / ٥٣٦ .

(٣) انظر قوله في : ابن جني : المحتسب ١ / ٣٠٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : الزمخشري : الكشف ٢ / ٢١٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٦٤ ، وأبا حيان : البحر ٥ / ١٠٠ ،

والسمين الحلبي ٦ / ١٢٥ .

(٦) الفراء ٣ / ١٨٩ .

(٧) الزجاج : معاني القرآن ٥ / ٢٣١ .

إلا أن كلامه يشعر بصحتها من جهة اللغة ، وأن المانع من القراءة بها هو مراعاة رسم المصحف .

وذكر أبو جعفر النحاس أن الصرف لحن عند الخليل وسيبويه ، وأنه مخالف للسواد الأعظم ، وتعقب الفراء في إجازته الصرف لكثرتيه ، أو كأنه نكرة - بقوله : « وهذا ما لا يحصل ؛ لأنه ليس إذا كثر الشيء صرف فيه ما لا ينصرف ، على أنه لا معنى لقوله : لكثرتيه في اسم صنم ، ولا معنى لأن يكون نكرة ما كان مخصوصاً مثل هذا » (١) .

وأشار الزمخشري إلى أن هذه القراءة مشكلية ، ثم ذهب في توجيهها إلى أن صرفهما من مراعاة الازدواج ؛ لأن أخواتهما (وداً) و (سواعاً) و (نسرأ) منصرفات (٢) .

وذهب ابن عطية إلى أن القراءة وهم (٣) .

وقال العكبري : « قيل : بناه على (فَعُول) لا على (يَفْعُل) » (٤) .

وقد تعقب أبو حيان هذا الرأي وعده تخيوطاً فقال : « فلا يمكن أن يكون (فَعُولاً) ؛ لأن مادة (يغث) مفقودة ، وكذلك (يعق) » ، كما تعقب ابن عطية في قوله : « إنها وهم » بقوله : « وليس ذلك بهم ، ولم ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الأشهب والعقيلي على ذلك ، وتخرجه أحد الوجهين : أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاهما الكسائي وغيره .

والثاني : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده ؛ إذ قبله (وداً ولا سواعاً) ، وبعده (نسرأ) ، كما قالوا في صرف (سلاسلأ) و (قواريرأ ، قواريرأ) ، لمن صرف ذلك للمناسبة » (٥) .

(١) النحاس ٥ / ٤١ - ٤٢ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ٤ / ١٦٤ .

(٣) ابن عطية ١٦ / ١٢٧ .

(٤) العكبري : إعراب الشواذ ٢ / ٦٢٣ .

(٥) أبو حيان : البحر ٨ / ٣٤٢ .

والحق أن هذه الأسماء لا يمكن أن تكون نكرات ، كما قال الهمداني : « وليس قول من صرفهما لكونهما نكرتين بمستقيم ؛ لأنهما اسمان لصنميين معلومين مخصوصين لا ثالث لهما في اسمهما فاعرفه » (١) .

وهذا ما يصرح به الأثر الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : « صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد ، أمّا (ود) فكانت لكلب بدومة الجندل ، وأمّا (سواع) فكانت لهذيل ، وأمّا (يعوث) فكانت لمراد ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ ، وأمّا (يعوق) فكانت لهمدان ، وأمّا (نسر) فكانت لحمير لآل ذي الكلاع ، أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم : أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً ، وسموها بأسمائهم ، ففعلوا ، فلم تعبّد ، حتى إذا هلك أولئك وتسخّ العلم عبّدت » (٢) .

والذي يطمئن إليه الباحث في توجيه هذه القراءات ، وما سبق ذكره من الأمثال ، أنها وردت على اللغة التي ذكرها أبو حيان وغيره عن بعض العرب في صرف ما لا ينصرف ، ولا سيما إذا كان على صيغة متبهي الجموع ، فقد ورد صرفه كثيراً ، حتى خير بعضهم فيه بين الصرف وعدمه (٣) .

قال الأخفش - فيما نقل عنه الهمداني - : « سمعنا من العرب من يصرف هذا (يعني : سلاسل) وجميع ما لا ينصرف » (٤) .

وقال - فيما نقل عنه - : « وكان هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام » (٥) .

(١) الهمداني ٤ / ٥٣٧ .

(٢) البخاري ٤ / ١٨٧٣ .

(٣) انظر : أبا حيان : البحر ٦ / ٣٦٩ ، والأشموني ٣ / ٢٧٥ ، والأزهري ٢ / ٢٢٧ .

(٤) انظر : الهمداني ٤ / ٥٣٧ .

(٥) انظر : الأشموني ٣ / ٢٧٥ ، والأزهري ٢ / ٢٢٧ ، والسيوطي : معجم النحويين ١ / ١٢٠ .

ولذلك جوّز ثعلب - فيما نُقِلَ عنه - صرف ما لا ينصرف مطلقاً في النظم والنثر (١).

وتكفي هذه الشواهد الكثيرة من القراءات القرآنية والأمثال العربية تقويةً لهذه اللغة وتأكيداً لصحتها.

(١) انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب ٢ / ٨٩١.

النصب بـ (أن) المحذوفة بلا بدل

للنصب بـ (أن) المحذوفة مواضع مشهورة ، لا يجوز النصب في سواها عند البصريين إلا في ضرورة الشعر^(١) ، قال ابن هشام : « ولا ينصب بـ (أن) مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً »^(٢) ، وهذه المواضع هي التي يكون فيها عوض عن (أن) ، قال المبرد - في قولهم : (مره يحفرها) - : « وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) ، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض ، نحو الفاء والواو »^(٣).

وقد خالف رأي البصريين في هذه المسألة المثل العربي :

تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٤)

روي بنصب (تسمع)^(٥) على تقدير (أن) ، فقد عملت مع حذفها بلا بدل .

وقد وافق هذا المثل في مخالفة رأي البصريين عددٌ من القراءات القرآنية ، وأقوال العرب ، والأبيات الشعرية .

(١) انظر : السليلي ٢ / ٩٣٨ ، والجامي ٢ / ٢٥٣ ، وابن الوردي ٣٨٢ ، والسيوطي : معجم الخوامع ١٤٢ / ٤ .

(٢) ابن هشام : أوضح المسالك ٣ / ١٨٥ ، وانظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥١ .

(٣) المبرد : المقتضب ٢ / ٨٢ .

(٤) المثل عند : المنفصل الضبي ٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٢٦٦ ، والبكري ١٣٥ - ١٣٦ ، والميداني ١ / ١٢٩ ، وابن منظور (معد) . يضرب لمن خيره خير من مرآه . قال المنفصل : أول من قاله : المنذر بن ماء السماء .

(٥) وللمثل روايات أخرى ، هي : لأن تسمع بالمعيدي ، وأن تسمع بالمعيدي ، وتسمع بالمعيدي (بالرفع) . وقد قال أبو عبيد البكري : " حذف (أن) من المثل أشهر عند العلماء ، فيقولون : (تسمع) بضم العين ، و (تسمع) بنصبها على إضمار (أن) " انظر : البغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨٢ .

فمن القراءات : قراءة الحسن البصري ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوتِي أَعْبُدَ ﴾ (١) ،
 بنصب (أعبد) (٢) ، وقراءة ﴿ وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرَ ﴾ (٣) ، بنصب (تستكثر) (٤) ،
 وقراءة ﴿ ثُمَّ يَهِيحُ فُتْرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حَطَامًا ﴾ (٥) ، بنصب (يجعله) (٦) ،
 وقراءة عيسى بن محمد ﴿ بَلْ تُقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ (٧) ، بنصب
 (يدمغه) (٨) .

ومن أقوال العرب : قولهم : خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ (٩) ، بنصب (يأخذك) ،
 وقولهم : مُرُهُ يَجْفِرُهَا (١٠) ، بنصب (يجفرها) ، وقولهم : وَلَا بُدَّ مِنْ تَتَبَعَهَا (١١) ،
 بنصب (تتبعها) .

(١) الزمر ٦٤ .

(٢) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٣١ ، والزمخشري : الكشاف ٤٠٧ / ٣ ، والعكبري :
 إعراب الشواذ ٤١٣ / ٢ ، وأبي حيان : البحر ٤٣٩ / ٧ .

(٣) المدثر ٦ .

(٤) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٣٣٧ / ٢ ، والزمخشري : الكشاف ١٨١ / ٤ ، والعكبري : التبيان
 ١٢٤٩ / ٢ ، والهمداني ٥٦١ - ٥٦٢ ، والقرطبي ٦٩ / ١٩ ، وأبي حيان : البحر ٣٧٢ / ٨ .

(٥) الزمر ٢١ .

(٦) القراءة عند : الأنباري : البيان ٣٢٣ / ٢ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٤٠٧ / ٢ ، والتبيان ١١١٠ / ٢ ،
 والهمداني ١٨٩ / ٤ ، وأبي حيان ٤٢٢ / ٧ .

(٧) الأنبياء ١٨ .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٩١ ، والزمخشري : الكشاف ٥٦٦ / ٢ ، والعكبري :
 التبيان ٩١٣ / ٢ ، وأبي حيان : البحر ٣٠٢ / ٦ .

(٩) انظر القول عند : ثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى ٢٩١هـ : مجالس ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام
 هارون ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٤٨م) ٣٨٣ ، والفارسي : شرح الأبيات المشككة ٤٤٠ ،
 وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ، وابن مالك : شواهد التوضيح ١٨٠ ، وابن هشام :
 المغني ٨٣٩ .

(١٠) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ، وابن هشام : المغني ٨٣٩ . وأورده سيبويه بالرفع ٩٩ / ٣ ،
 وانظر : الأعلام الشتري : النكت ٧٤٨ / ٢ .

(١١) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ، وابن هشام : المغني ٨٣٩ .

ومن الأبيات الشعرية : قول طرفة^(١) :

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بنصب (أحضر) في إحدى الروايات ؛ على تقدير (أن) ، وقول

ذي الرمة^(٢) :

وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجَبَالَ

بنصب (يوقفه) ، ومن ذلك قول عامر بن جوين الطائي^(٣) :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

بنصب (أفعله) ، ومنها قول أبي طالب^(٤) :

لَقَدْ خِفْتُ إِنْ لَمْ يُصْلِحِ اللَّهُ أَمْرَكُمْ تَكُونُوا كَمَا كَانَتْ أَجَادِيثُ وَإِل

بنصب (تكونوا) .

وهذه الشواهد الكثيرة المتنوعة جعلت الكوفيين يجيزون نصب الفعل مع حذف (أن) ولو بلا بدل^(٥) ، واحتجوا على البصريين بأن قالوا لهم : وهذا على أصلكم أكرم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي وغيرهما ، وبعد الواو واللام وأو وحتى وغيرها فكذلك هنا .

(١) البيت له في ديوانه ٣٢ ، وهو عند : سيويه ١٠٠ / ٣ ، والقراء ٢٦٥ / ٣ ، والمبرد : المقتضب ٨٣ / ٢ ، ١٣٤ ، وتعلب ٣٨٣ ، والبغدادي : الخزانة ١١٩ / ١ .

(٢) البيت له في ديوانه (بشرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ٣ / ١٥٤٦ ، وروايته برفع (يوقفه) ، فلا شاهد فيها ، وكذلك هو عند : ابن منظور (حقق) ، وهو بالنصب عند : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥١ .

(٣) انظر البيت عند : سيويه ٣٠٧ / ١ ، وابن دريد ٢٣٤ / ١ ، والسليبي ٩٣٨ / ٢ ، والبغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨٣ .

(٤) البيت له في ديوانه (جمع : أبي هفان المهزومي ، رواية عفيف بن أسعد عن ابن جني ، تعليق : محمد صادق آل بحر العلوم ، المكتبة المرتضوية - النجف ، ١٣٥٦ هـ) ٩ ، وهو عند : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ .

(٥) انظر رأي الكوفيين في : الأنباري : الإنصاف ٥٥٩ / ٢ ، والرضي ٨٠ / ٤ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ١٦٩٠ / ٤ ، والشرحي ١٥٠ ، والأزهري ٢٤٥ / ٢ .

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بأمرين من جهة القياس فقط :

الأول : أن (أن) من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي ألا تعمل مع الحذف بلا بدل .

الثاني : أنها مُشَبَّهَةٌ بـ (أن) في العمل ، وهذه لا تعمل مع الحذف ، فكان ما يشبهها أولى منها بذلك .

هذا إذا لم يوجد بدل من (أن) ، فإن وجد البدل — كالفاء والواو وغيرهما — جاز الحذف ؛ لأنها حينئذ دلت على (أن) فكانت بمنزلة ما لم يحذف .

ثم حاولوا تأويل بعض الشواهد السابقة ، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ ، فأجابوا عن بيت طرفة السابق بوجهين :

الأول : أن الرواية الصحيحة رفع (أحضُرُ) ، ومن رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة .

الثاني : أن الشاعر توهم أنه أتى بـ (أن) فنصب الفعل على طريق الغلط . وأجابوا عن بيت عامر بن جوين بوجهين أيضاً :

الأول : أن النصب على طريق الغلط كما تقدم .

الثاني : أنه أراد أن يقول (كدت أفعُلها) أي : الخصلة ، فحذف الألف ، وألقى فتحة المء على ما قبلها ، فصارت (أفعُلها) (١) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو رأي الكوفيين ؛ لعدة أمور :

الأول : كثرة الشواهد المؤيدة له كثرةً ينتفي معها احتمال الغلط ، وترتفع الشواهد بما إلى إمكانية القياس عليها .

الثاني : تنوعها تنوعاً ينتفي معه احتمال الضرورة ، بل إن عدداً من الأبيات المستشهد بها لم تخضع لوطأة الضرورة .

الثالث : صحة ما حكم البصريون بضعفه من الروايات ، فقد رواها عن العرب العلماء الأثبات .

(١) انظر مناقشة البصريين والكوفيين ، وأدلة كل منهما عند الأنباري : الإنصاف ٢ / ٥٥٩ - ٥٧٠ .

قال أبو علي الفارسي : « ويدل على أنها محذوفة في هذا النحو بمنزلتها مثبتة أن
أبا عثمان قد حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العنرب من يقول :

ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَغَى

بالنصب ، فلولا أنها في حكم الإثبات لم تنصب الفعل، وقد حكى أحمد بن يحيى
نحو ذلك ، فقال : خذ اللص قبل يأخذك ، وحكى أبو الحسن نحو ذلك^(١) .
الرابع : التكلف الظاهر في تأويل بيت عامر ، والتجني بالحكم بالغلط
على الشعراء ، ففتح هذا الباب والقياس عليه لا يدع مجالاً للاستشهاد بشيء من
العربية ؛ لاحتمال التأويل أو الغلط .

(١) الفارسي : شرح الأبيات المشككة ٤٣٩ - ٤٤٠ .

ما يلي (لو)

منع البصريون دخول (لو) على الأسماء إلا في الضرورة أو نادر الكلام (١) .
قال سيويه : « و (لو) بمنزلة (لولا) ، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سوى (أن) ،
نحو : لو أتت ذاهب ، و (لولا) تبتدأ بعدها الأسماء ، و (لو) بمنزلة (لولا) وإن
لم يجوز فيها ما يجوز فيما يشبهها » (٢) .

وقال ابن عصفور : « (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مضمراً إلا في
ضرورة » (٣) .

ولكن المثل العربي :

لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي (٤)

قد خالف هذه القاعدة ، فولّي (لو) فيه الاسم (ذات) .
وقد وافق هذا المثل العربي في مخالفة القاعدة النحوية عددٌ من الشواهد النثرية
والشعرية .

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٩ ، والمرادي : الجنى الداني ٢٩٠ - ٢٩١ ، والأشموني
٤ / ٣٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) سيويه ٣ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣ / ١٨ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٢٦٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ١٩٣ ، والبكري ٣٨١ ، والميداني
٢ / ١٧٤ ، والزمخشري : المستقصى ٢ / ٢٩٧ ، والخوي ٤٤٧ ، وابن منظور (سور) ، وبرواية
(لو غير ذات) عند : الميداني ٢ / ٢٠٢ . قال الميداني : " يروي الأصمعي المثل : (لو غير ذات) ؛
وذلك أن حاتم الطائي مرَّ ببلاد عنزة في بعض الأشهر الحرم ، فناداه أسير لهم : يا أبا سفانة ، أكلني
الإسار ، فقال : ويحك ، أسأت إذ نوهت باسمي في غير بلاد قومي ، فساوم القوم به ، ثم قال :
أطلقوه ، واجعلوا يدي في القيد مكانه ، ففعلوا ، فجاءته امرأة بيعير ؛ ليفصده ، فقام فنحره ، وقال :
هذا فصدي ، فلطمت وجهه ، فقال : لو غير ذات سوار لطمتني ، يعني أني لا أقتص من النساء ،
فعرّف ، ففدى نفسه فداء عظيماً ، والمعنى : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان علي ، ولكن ظلمني من
هو دوني . والمعنى على الرواية الأخرى (لو ذات) : لو لطمتني حرة ، فقد قيل : إن لاطمته جارية ،
فجعل السوار علامة للحرية ؛ لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة
حرة لكان أحف علي " .

فمن الشواهد النثرية : قول الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ
 رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (١) ، دخلت (لو) على الاسم (أنتم) ، ومنها قول عمر رضي الله عنه :
 « لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ » (٢) ، وقول أبي جهل : « أَنْتَ تَقُولُ هَذَا ! وَاللَّهِ لَوْ
 غَيْرَكَ يَقُولُ هَذَا لِأَعْضَضْتُهُ » (٣) ، دخلت (لو) في هذين الأثرين على (غير) .

ومن الشواهد الشعرية : قول العَطَمَّش الضبي (٤) :

أَخْلَائِي لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ
 وقول المتلمس (٥) :

فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا تَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمَا
 وقول جرير (٦) :

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرَ وَرَخَلَهُ أَدَّى الْجِوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ
 دخلت (لو) في هذه الأبيات على الاسم (غير) أيضاً .

ولذلك ذهب عدد من محققي النحاة المتأخرين إلى جواز دخول (لو) على
 الأسماء ظاهراً ، مع وجوب تقدير الفعل بعدها مضمراً (٧) .

(١) الإسرائ ١٠٠ .

(٢) رواه البخاري ٥ / ٢١٦٣ ، ومسلم ٤ / ١٧٤٠ ، والبيهقي ٧ / ٢١٧ ، وغيرهم .

(٣) رواه الإمام أحمد بن حنبل ١ / ١١٧ ، وابن أبي شيبة ٧ / ٣٥٦ ، والحاكم (أبو عبد الله محمد
 ابن عبد الله النيسابوري ٤٠٥ هـ : المستدرک علی الصحیحین ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ،
 دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) ٣ / ٢١٤ .

(٤) انظر البيت عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٩ ، والمرادي : الجني الداني ٢٩٠ ،
 وابن هشام : أوضح المسالك ٤ / ٢٢٩ ، والأشعري ٤ / ٣٩ ، والأزهري ٢ / ٢٥٩ .

(٥) البيت له في ديوانه (تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية - القاهرة ، ١٣٩٠ هـ -
 ١٩٧٠ م) ٢٩ ، وهو عند : المبرد : المقتضب ٣ / ٧٧ ، والبغدادي : الخزانة ١٠ / ٥٨ - ٥٩ .

(٦) البيت له في ديوانه ٤٥٣ ، وهو عند : المبرد : المقتضب ٣ / ٧٨ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣ / ١٨ ،
 وابن هشام : المغني ٣٥٣ ، والبغدادي : الخزانة ٥ / ٤٣٢ و ٤٣٤ .

(٧) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٤ / ٩٨ ، وابن هشام : المغني ٣٥٣ ، والأشعري ٤ / ٣٩ ،
 والسيوطي : معجم الهوامع ٤ / ٣٤٧ .

قال المرادي : « والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام ، كآلية السابقة » (١) .

بل قد ذهب بعض العلماء إلى جواز دخول (لو) على جملة اسمية من مبتدأ وخبر (٢) ؛ مستدلين بقول عدي بن زيد (٣) :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

فقد دخلت (لو) فيه على الجملة الاسمية (بغير الماء حلقي شرق) ، ويقول جرير (٤) :

لَوْ فِي طَهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَا اغْتَرَضُوا دُونَ الَّذِي كُنْتُ أُرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

فالجملة الاسمية (في طهية أحلام) فيه قد وليت (لو) .

وقد قوى ابن مالك هذا القول بقوله : « ولذلك وجه من النظر، وهو أن (لو) لما لم تصحب — غالباً — إلا فعلاً ماضياً ، وهو لازم البناء ؛ لم تكن عاملة ، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل (إن) في الاختصاص بالفعل أبداً ، فبُني عليه على ذلك بمباشرتها (أن) كثيراً ، وبمباشرتها غيرها قليلاً » (٥) .

ولكنه عاد إلى ترجيح تقدير الفعل بقوله : « ومحملة عندي على أن يكون قوله : (حلقي شرق) مبتدأً وخبراً في موضع نصب بـ (كان) الشائبة مضمرة ، تقديره : لو كان الأمر والشأن حلقي شرق بغير الماء ؛ كنت كالغصان ، وكان بالماء اعتصاري » (٦) .

(١) المرادي : الجنى السداني ٢٩١ .

(٢) نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ هذا القول إلى الكوفيين .

(٣) البيت له في ديوانه (تحقيق : محمد جبار المعيلد ، وزارة الثقافة والإرشاد — بغداد ، د.ت) ٩٣ ،

وهو عند : سيبويه ٣ / ١٢١ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣ / ١٩ ، وابن مالك : شرح

التسهيل ٤ / ٩٨ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ ، والمرادي : الجنى السداني ٢٩٢ ،

وابن هشام : المغني ٣٥٤ ، والأشموني ٤ / ٤٠ ، والأزهري ٢ / ٢٥٩ ، والسيوطي : همع الخوامع

٤ / ٣٤٨ ، والبغدادي : الخزانة ٨ / ٥٠٨ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً ؛ لتزول الغصة .

(٤) البيت له في ديوانه ٤٨٥ ، وهو عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ ، وابن هشام :

المغني ٣٥٤ ، وابن عقيل : المساعد ٣ / ١٩٢ . و(طهية) : قبيلة .

(٥) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٤ / ٩٩ .

ومع قوة القول الأخير إلا أنه نادر الشواهد كما قال ابن مالك (١) .
ولذلك فالذي يطمئن إليه الباحث هو القول الثاني ، وهو الجواز مع تقدير
الفعل ؛ لتنوع الشواهد المؤيدة للجواز ، مع اطراد دخول (لو) على الأفعال في
عامة الاستعمال العربي ؛ فلا يؤدي التقدير إلى التكلف . والله أعلم .

(١) انظر : المصدر السابق ٤ / ٩٨ .

الفصل الثالث

المسائل التصريفية

شروط صياغة اسم التفضيل

اشترط النحاة في اسم التفضيل أن يصاغ من : فعل ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله
بـ (أفعل ، فعلاء) (١) .

وقد خالف بعض هذه الشروط عدد من أسماء التفضيل تربو على الثلاثين ، وردت في مجموعة كبيرة جداً من الأمثال العربية ؛ لأن اسم التفضيل الواحد قد يرد في عدد من الأمثال ، ولذلك اقتصر على مثل واحد لكل اسم تفضيل ؛ طلباً للاختصار .

وأذكر فيما يلي تفصيل هذه المخالفات :

صياغة اسم التفضيل من غير فعل :

صاغت العرب عدداً من أسماء التفضيل من غير أن يكون لها فعل ، منها :
(آبل) من الإبل ، و (أتيس) من التيس ، و (أرجل) من الرجل ، و (أشمس)
من الشمس ، و (ألص) من اللص .

وردت هذه الأسماء في عشرة أمثال عربية ، منها :

آبَلُ مِنْ حَنِيفِ الْحَنَاتِمِ (٢)
أَتَيْسُ مِنْ تُيُوسِ الْبِيَاعِ (٣)

(١) انظر : الزمخشري : المفصل ٢٣٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٣ / ٥٠ ، وابن جماعة (محمد ابن إبراهيم

٧٣٣هـ : شرح الكافية ، تحقيق : محمد عبدالنبي عبدالمجيد ، دار البيان - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ -

١٩٨٧م) ٣٤٧ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٧٧ ، والسيوطي : معجم الهوامع ٦ / ٤١ .

(٢) المثل عند : السدوسي ٦٦ ، والأصبهاني ١ / ٦٩ و ٧٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١٢ و ٢٠٠ ،

والميداني ١ / ٨٦ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ١٠ . قال الزمخشري : " أي : أحذق برعية الإبل ومصليحتها ،

وهو أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة ، ويقال لهم الحناتم " . وقال الميداني : " قالوا :

ومن كلام حنيف الدال على إبالته قوله : من فاظ الشرف ، وتربع الحزن ، وتثنى الصمان ؛ فقد أصاب المرعى .

فالشرف في بلاد بني عامر ، والحزن من زبالة مصعداً في بلاد نجد ، والصمان في بلاد بني تميم " .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ١ / ١٠١ ، والميداني ١ / ١٤٩ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ٣٨ . قال الأصبهاني :

" حكاه محمد بن حبيب ولم يفسره ، فسألت عنه أبا الحسن النسابة الأصبهاني ، فذكر أنه البياع بن عبد ياليل

ابن غيرة بن سعد بن ليث بن بكر ، وبنته ربيعة بنت أم أبي أحيحة سعيد بن العاص ، ويعيرون به " .

أَشْمَسُ مِنْ عَرُوسٍ (٢)

أَرْجَلُ مِنْ خُفٍّ (١)

أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ (٣)

قال سيبويه : « وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال : (أفعل منه) ونحو ذلك ، وقد قالوا : فلان آبل منه ، كما قالوا : أحنك الشاتين » (٤)

ومع ذلك فقد حاول بعض النحاة البحث عن أفعال لبعض هذه الأسماء .

فمن الاسم الأول قال ابن مالك : « وكذا الصحيح أن (آبل) من قولهم : آبلَ الرجل أبالةً ، وآبلَ أبلاً (٥) ؛ إذا دَرَبَ بسياسة الإبل والقيام عليها ، فلا شذوذ فيه أصلاً » (٦) .

وعن الاسم الأخير قال الأشموني : « وشذ بناؤه من وصف لا فعل له ، كـ (أَلَصُّ من شِظَاظ) ، هكذا قال الناطم وابن السراج ، لكن حكى ابن القطاع : (لَصَصَ) بالفتح ؛ إذا استتر ، ومنه (اللص) بتثنيث اللام ، وحكى غيره (لَصَصَه) ؛ إذا أخذه بخفية (٧) » (٨) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو التعويلُ على أمن اللبس ، فمتى أمن اللبس جاز ، وإلا فلا .

(١) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٢٠٩ و ٢١١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٤٧٣ و ٥٠٠ ، والميداني ١ / ٣١٥ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ١٣٨ . (خف) : يعنون به خف البعير .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٢٣٦ ، والزمخشري : المستقصى ١٩٧ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٥٣٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٣٦٦ ، والأصبهاني ٢ / ٣٦٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ١٨٠ ، والميداني ٢ / ٢٥٧ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ٣٢٨ ، وابن منظور (شظظ) . قال العسكري :

" (شظاظ) : رجل من بني ضبة ، كان يصيب الطريق ، مر بنميرية تعقل بعيراً لها ، وتعود بالله من شر شظاظ ، فشغلها شظاظ بالكلام ، فلما غفلت استوى عليه ، وكان على حاشية له ، فتركها لها " .

(٤) سيبويه ٤ / ١٠٠ .

(٥) انظر : ابن منظور (آبل) .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٣ / ٥١ .

(٧) ذكر الجوهري وابن منظور في معجميهما فعلاً لـ (اللص) .

(٨) الأشموني ٣ / ٤٣ - ٤٤ .

صياغته من ثلاثي مزيد :

قال الجامي : « وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد؛ ليتمكن بناء (أفعل) و (فعلى) منه ؛ إذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه - مع المحافظة على تمام حروفه - متعذر ؛ لأن هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة أحرف ، ومع إسقاط بعضها يلزم الالتباس ، فإنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي ، أو من الثلاثي الجرد ، أو المزيد فيه ، فإن هذه الحروف الثلاثة تحتمل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرد ، أو بعض حروف رباعي مجرد كلها أصول ، أو تكون من حروف المزيد فيه ، إما من أصوله ، أو من زوائده ، أو ممتزجاً منهما ، فلا يتبين ما هو المشتق منه ، فلا يتعين المعنى » (١) .

وقد خالف هذا الشرط عددٌ من أسماء التفضيل ، منها :
 (أَخْيَلُ) من الاختيال ، و (أَوْلَمُ) من إيلام الوليمة ، و (أَحْوَلُ) من الاحتيال ،
 و (أَشْبَهُ) من الإشباه ، و (أَفْسَدُ) من الإفساد ، و (أَنْجَبُ) من الإنجاب ،
 و (أَفْلَسُ) من الإفلاس .

وردت هذه الأسماء فيما يزيد على عشرين مثلاً عربياً ، منها :
 أَخْيَلُ مِنْ غَرَابٍ (٢) أَوْلَمُ مِنَ الْأَشْعَثِ (٣)

(١) الجامي ٢ / ٢١٢ .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١ / ١٧٠ و ١٩٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٤١٢ و ٤٣٩ ، والميداني ١ / ٢٦٠ ، والزحخشري : المنتقى ١ / ١١٣ . قال الميداني : " لأنه يختال في مشتبهه " .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٤١٥ و ٤٢٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٣٢٩ و ٣٤٨ ، والميداني ٢ / ٣٧٩ ، والزحخشري : المنتقى ١ / ٤٣٩ . قال الميداني : " (الأشعث) : هو ابن قيس ابن معدي كرب الكندي ، وكان من حديثه أنه ارتد في جملة أهل الردة ، فأتى به أبو بكر رضي الله عنه أسيراً ، فأطلقه رغبة منه في شرفه ، فخرج من عند أبي بكر ، ودخل السرق ، فاخترب سيفه ، ثم لم تلقه ذات أربع إلا عرقبها ، من يعير وفرس وبقر ، ومضى ، فدخل داراً من دور الأنصار ، فصار الناس حشداً إلى أبي بكر رضي الله عنه ، فقالوا : هذا الأشعث قد ارتد ثانية ، فبعث أبو بكر رضي الله عنه إليه ، فأشرف من السطح ، وقال : يا أهل المدينة ، إني غريب ببلدكم ، وقد أولت بما عرقت ، فليأكل كل إنسان ما وجد ، وليغد عليّ من كان له قبلي حق ، فلم تبق دار من دور المدينة إلا دخلها من ذلك اللحم ، ولا رؤي يوم أشبهه بيوم الأضحى من ذلك اليوم ، فضرب أهل المدينة به المثل " .

- أَحْوَلُ مِنْ ذَنْبٍ (١) أَشْبَهُ مِنَ الْمَاءِ بِالْمَاءِ (٢)
 أَفْسَدُ مِنَ السُّوسِ (٣) أَنْجَبُ مِنْ أُمِّ الْبَنِينِ (٤)
 أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُدْلِقِ (٥)

وورد (أضيع) من الإضاعة ، وذلك في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إِنْ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، مَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضَيَّعُ » (٦) .

ولوجود هذه الشواهد وغيرها ذهب عدد من النحاة إلى جواز الصياغة من الثلاثي المزيد ، ثم اختلفوا في مدى الجواز على ثلاثة أقوال :
الأول : الجواز مطلقاً ، نقل هذا الرأي عن الأخفش ، وهو رأي حمزة الأصبهاني ، حيث قال : « ففيمّا حكاه المازني نقض لما حظره الجرمي ، ورخصة لأن يقول القائل في أكثر الأفعال : هو أفعل من كذا ، ولا يلتفت إلى عدة حروف الفعل ، وإن زادت على ثلاثة أحرف » (٧) .

- (١) المثل عند : الأصبهاني ١ / ١٣٤ و ١٦١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٣٤٣ و ٤٠١ ، والميداني ١ / ٢٢٨ ، والزحشري : المستقصى ١ / ٩٠ ، وابن منظور (حول) . قال الميداني : " هذا من الخيلة ، يقال : تحول الرجل ؛ إذا طلب الخيلة " .
 (٢) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٢٣٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٦٣ و ٥٣٨ ، والميداني ١ / ٣٩٠ .
 (٣) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٣٢٧ و ٣٢٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٨٨ و ١٠٤ ، والميداني ٢ / ٨٤ ، والزحشري : المستقصى ١ / ٢٧١ .
 (٤) المثل عند : الأصبهاني ٢ / ٣٩٢ و ٤١١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٩٩ و ٣٢٥ ، والميداني ٢ / ٣٥٠ ، والزحشري : المستقصى ١ / ٣٨٢ . قال الميداني : " (أم البنين) : هي ابنة عمرو بن عامر فارس الضحياء ، ولدت لمالك بن جعفر بن كلاب : أباً براء ملاعب الأسنان عامراً ، وفارس قرزل طفيل الخيل ، وربيع المقترين ربيعة ، ونزال المضيف سلمى ، ومعوذ الحكماء معاوية " .
 (٥) المثل عند : الأصبهاني ١ / ٣٢٧ و ٣٣٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٨٩ و ١٠٧ ، والميداني ٢ / ٨٣ ، والزحشري : المستقصى ١ / ٢٧٥ . قال الميداني : " (ابن المدلق) : يروى بالبدال والذال ، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة ، لم يكن يجد بيته ليلة ، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس " .
 (٦) رواه مالك (الإمام مالك بن أنس ١٧٩هـ : الموطأ ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي - القاهرة ، ٥ .ت) ١ / ٦ ، والبيهقي ١ / ٤٤٥ .
 (٧) الأصبهاني ١ / ٥٩ .

الثاني : جواز الصياغة من المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) ، وهذا اختيار ابن مالك ، ونسبه لسيبويه والمحققين من أصحابه .

قال ابن مالك : « وإن كان المزيد فيه على وزن (أفعل) لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر .

هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، يشهد لذلك قوله في باب التعجب : " وبنائه أبداً من (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) و(أَفْعَل)" (١) هذا نصه ، فسوّى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها « (٢) .

الثالث : جواز الصياغة من (أفعل) إذا كانت همزته لغير التعدية ، نحو (أغفى) ، وعدم الجواز إذا كانت للتعدية ، نحو (أعطى) ، وهذا رأي ابن عصفور (٣) .
والذي يطمئن إليه الباحث في هذا الشرط أيضاً التعويل على أمن اللبس ، فمتى أمن اللبس جاز ، وإلا فلا .

صياغته من المبني للمجهول :

قال الزمخشري : « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول » (٤) .
ولكن العرب قد صاغت من المبني للمجهول عدداً من أسماء التفضيل ، منها : أشغل ، وأشهر ، وأحمد ، وأجنّ ، وأحمى ، وأزهى ، وأشهى ، وأكسى .
وقد وردت هذه الأسماء فيما يقارب الأربعين من الأمثال العربية ، منها :
أشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ (٥) أَشْهُرُ مِنَ الْفَرَسِ الْأَبْلَقِ (٦)

(١) سيبويه ٧٣ / ١ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٤٦ / ٣ - ٤٧ .

(٣) انظر : ابن عصفور : المقرب ٧٣ / ١ .

(٤) الزمخشري : المفصل ٢٣٣ .

(٥) المثل عند : أبي عبيد ٣٧٤ ، وابن سلمة ٨٦ ، والأصبهاني ٢٣٦ / ١ و ٢٦٠ و ٤٠٥ / ٢ ، والعسكري :

جمهرة الأمثال ١ / ٥٦٤ ، والبكري ٥٠٣ ، والميداني ٣٧٦ / ١ ، والزمخشري : المستقصى ١ / ١٩٦ .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٩٢ ، والأصبهاني ٢٣٥ / ١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٥٣٨ ، والميداني ١ / ٣٧٩ ،

والزمخشري : المستقصى ١ / ١٩٩ .

العَوْدُ أَحْمَدُ (١) أَجْنُ مِنْ دُقَّة (٢)
 أَحْمَى مِنْ أَنْفِ الْأَسَدِ (٣) أَزْهَى مِنْ غُرَابٍ (٤)
 أَشْهَى مِنَ الْخَمْرِ (٥) أَكْسَى مِنَ الْبَصَلِ (٦)

ومثلها صياغة (أخوف) من (خيف) في عدد من الأحاديث، كقول رسول الله ﷺ: «لَفِتْنَةٌ بَعْضِكُمْ أَخَوْفُ عِنْدِي مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ» (٧)، وقوله ﷺ: «غَيْرُ ذَلِكَ أَخَوْفُ عِنْدِي عَلَيْكُمْ مِنْ ذَلِكَ، أَنْ تُصَبَّ عَلَيْكُمْ الدُّيَا صَبًّا» (٨)، وقول خالد بن الوليد ﷺ: «فَمَا مِنْ ذُنُوبِي شَيْءٌ أَخَوْفُ عِنْدِي مِنْ تَسْفِيهِ عَمَارًا» (٩)، وقول بعض الصحابة ﷺ: «فَمَا كَانَ يَوْمٌ أَخَوْفُ عِنْدِي أَنْ يُلْقَى عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ» (١٠)؛ فالفتنة في الحديث الأول، والمشار إليه بـ (غير ذلك) في الحديث الثاني، و(شيء) في الحديث الثالث، و(يوم) في الحديث الرابع بـ محوطة، وليست خائفة، فالصياغة من الفعل المبني للمجهول في هذه الأحاديث كلها.

- (١) المثل عند: أبي عبيد ١٦٩، والأصبهاني ٤٥٤ / ٢ و ٤٥٦، والعسكري: جمهرة الأمثال ٤١ / ٢، والبكري ٢٥٢، والميداني ٣٤ / ٢، والزنجشري: المستقصى ٣٣٥ / ١، وابن منظور (عود).
- (٢) المثل عند: الأصبهاني ١٠٧ / ١ و ١١٩، والميداني ١٨٧ / ١، والزنجشري: المستقصى ٥٣ / ١.
- (٣) المثل عند: الأصبهاني ١٣٥ / ١، والعسكري: جمهرة الأمثال ٣٤٣ / ١ و ٤٠٨، والميداني ٢٢٩ / ١، والزنجشري: المستقصى ٨٧ / ١.
- (٤) المثل عند: أبي عبيد ٣٦٠، والأصبهاني ٢١٣ / ١ و ٢١٤ / ٢ و ٤٤٧، والعسكري: جمهرة الأمثال ٥٠٧ / ١، والبكري ٤٩١، والميداني ٣٢٧ / ١، والزنجشري: المستقصى ١٥١ / ١، وابن منظور (زها و غرب).
- (٥) المثل عند: الأصبهاني ٢٣٦ / ١ و ٢٦٢، والعسكري: جمهرة الأمثال ٥٣٨ / ١ و ٥٦٦، والميداني ٣٨٩ / ١، والزنجشري: المستقصى ١٩٩ / ١. قال الميداني: "أشهى: أفعل من المفعول، يقال: طعام شهى أي مشتهى".
- (٦) المثل عند: أبي عبيد ٣٧٠، والأصبهاني ٣٦١ / ٢، والعسكري: جمهرة الأمثال ١٣٧ / ٢، والميداني ١٦٩ / ٢، والزنجشري: المستقصى ٢٩٥ / ١، وابن منظور (كسا). يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة.
- (٧) رواه أحمد ٣٨٩ / ٥، وابن حبان ٢١٨ / ١٥.
- (٨) رواه أحمد ١٧٨ / ٥.
- (٩) رواه الطبراني ١١٢ / ٤، والحاكم ٤٣٩ / ٣.
- (١٠) رواه الحاكم ٢٤ / ٣.

ولكثرة هذه الشواهد ذهب ابن مالك إلى جواز صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس ، فقد قال : « وعندي أن صوغ فعل التعجب (و أفعل) التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده ؛ لعدم الضائر ، وكثرة النظائر » (١) .
وهذا هو الذي يطمئن إليه الباحث في هذا الشرط .

كون فاعله على (أفعل ، فعلاء) :

قال سيبويه : « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله : وذلك ما كان (أفعل) وكان لونهاً أو حلقة ، ألا ترى أنك لا تقول : (ما أحمره) ، ولا (ما أبيضه) ، ولا تقول في الأعرج : (ما أعرجه) ، ولا في الأعشى : (ما أعشاه) ، إنما تقول : (ما أشد حمرة) ، (ما أشد عشاه) . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (هو أفعل منه) » (٢) .
وعلل ابن مالك سبب المنع من ذلك بقوله : « لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يُبين منه (أفعل) تفضيل ؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر » (٣) .
وهذا الشرط يشمل نوعين من الأسماء — كما يتضح من كلام سيبويه — هما :

١. ما يدل على العيوب والعاهات :

وقد صاغت العرب من هذا النوع أسماء التفضيل (أحقق) و (أرعن) و (أحرق) ، التي وردت في عدد كبير من الأمثال العربية ، تقارب الثلاثين مثلاً ، منها :

أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ (٤)

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ٣ / ٤٥ .

(٢) سيبويه ٤ / ٩٧ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٤٥ .

(٤) المثل عند : الأصبهاني ١ / ١٣٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٣٤٢ و ٣٨٥ ، والميداني

١ / ٢١٧ ، والزنجشيري : المستقصى ١ / ٨٥ ، وابن منظور (هبئق) . قال الميداني : " هبئقة :

هو ذو الودعات ، واسمه يزيد بن ثروان ، أحد بني قيس بن ثعلبة ، وبلغ من حمقه أنه ضل له بعير ،

فجعل ينادي : من وجد بعيري فهو له ، فقيل له : فلم تشده ؟ قال : فأين حلاوة الوجدان !

ومن حمقه أنه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف ، وهو ذو حية طويلة ، فسئل عن ذلك ،

فقال : لأعرف بما نفسي ، ولئلا أضل ، فبات ذات ليلة ، وأخذ أخوه قلادته ، فتقلدها ، فلما أصبح

ورأى القلادة في عنق أخيه ؛ قال : يا أخي ، أنت أنا ، فمن أنا ؟ " .

أَرَعْنُ مِنْ هَوَاءِ الْبَصْرَةِ (١)

أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةٍ (٢)

ولوجود هذه الشواهد ذهب الكسائي وهشام والأخفش (٣) إلى جواز صياغة اسم التفضيل مما يدل على العيوب والعياهات من فعل (أفعل ، فعلاء) .
واختار ابن مالك هذا الرأي ، ولكنه خصصه - نظراً لما ورد من الشواهد -
بما يفهم عسراً أو جهلاً (٤) .

وهذا الرأي هو الذي تؤيده الأمثال العربية المذكورة آنفاً .

٢. الألوان :

وكما صاغت العرب اسم التفضيل من العيوب صاغته من الألوان من فعل
(أفعل ، فعلاء) .

وقد ورد ذلك في عدد من الأمثال العربية ، فمنها :

أَبْيَضُ مِنَ الثَّلَجِ (٥) أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الثُّرَابِ (٦)

أَسْوَدُ مِنَ السَّبَجِ (٧) أَحْمَرُ مِنَ الْعَنْدَمِ (٨)

- (١) المثل عند : الميداني ٣١٧ / ١ . وقال في شرحه : " الرعن : الاسترخاء والاضطراب ، وإنما وصفوا هواءها بذلك ؛ لاضطراب فيه ، وسرعة تغيره ، وأما قولهم : البصرة الرعاء ؛ فلكثر مد البحر وعكيكه بها " .
- (٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٦٦ ، والأصبهاني ١٧٣ / ١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٤٣١ / ١ ، والميداني ٢٥٥ / ١ ، والزمخشري : المستقصى ٩٩ / ١ . قال الميداني : " لأنها لا تحكم عشها ، وذلك أهما ربما جاءت إلى العصن من الشجرة ، فتبني عليه عشها في الموضع الذي تذهب به الريح وتحيء ، فيبنيها أضع شيء ، وما ينكسر منه أكثر مما يسلم " .
- (٣) انظر رأيهم عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٢٠٨٢ / ٤ ، والسيوطي : همع الموامع ٤٣ / ٦ .
- (٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٤٦ / ٣ .
- (٥) المثل عند : الأصبهاني ٤٣٨ / ٢ .
- (٦) المثل عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٤٠ / ٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٥٢ / ٣ ، وابن منظور (حنك) ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٢٠٨٣ / ٤ .
- (٧) المثل عند : الأصبهاني ٤٣٨ / ٢ . و (السبج) : حرز أسود .
- (٨) المثل في : المصدر السابق . قال ابن منظور (عندم) : " قال أبو عمرو : العندم شجر أحمر ، وقال بعضهم : العندم دم الغزال يلحاء الأرضي ، يطبخان جميعاً حتى ينقعدا ، فتختضب به الجواري " .

أَخْضَرُ مِنَ السَّلْقِ (١)

كما ورد في عدد من الأجاديث ، ومنها :

قول رسول الله ﷺ : « حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » (٢) ،
وقول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ ، لَهَا أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ » (٣) .

ولذلك ذهب الكسائي وهشام (٤) إلى جواز صياغة اسم التفضيل من جميع الألوان .
وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الصياغة من البياض والسواد فقط ،
وقد أوضح الأنباري أدلتهم بقوله : « وقد احتجوا بأن قالوا :

إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس ، أما النقل فقد قال الشاعر (٥) :

إِذَا الرَّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

وقال الشاعر (٦) :

أَبْيَضُ مِنَ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ

وأما القياس ؛ فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛
لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرهما ، من الحمرة والصفرة والخضرة ،
فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛
إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها » (٧) .

(١) المثل في : المصدر السابق . قال ابن منظور (سلق) : " السلق نبت له ورق طوال ، وأصل ذاهب في الأرض ،
ورقه رخص يطبخ " . وهو أخضر كما هو مشاهد .

(٢) رواه البخاري ٥ / ٢٤٠٥ ، ومسلم ٤ / ١٧٩٣ ، وأحمد بن حنبل ٣ / ٢٣٦ ، وابن حبان ١٤ / ٣٦٥ .

(٣) رواه مالك ٢ / ٩٩٤ .

(٤) انظر رأيهما عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٨٢ ، والسيوطي : همع الموامع ٦ / ٤٣ .

(٥) انظر البيت عند : الفراء ٢ / ١٢٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٩٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي

٢ / ٣٨ ، والإسفرائيني ٤٨٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٨٣ ، والبغدادي : الخزانة ٨ / ٢٣٠ .

(٦) انظر البيت عند : ابن السراج ١ / ١٠٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٦ / ٩٣ ، وابن عصفور :

شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٨ ، والإسفرائيني ٤٨٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٨٣ ،

والسيوطي : الاقتراح (تحقيق وشرح : محمود فجال ، دار القلم - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ -

١٩٨٩ م) ١٢٩ ، والبغدادي : الخزانة ٨ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ .

(٧) الأنباري : الإنصاف ١ / ١٤٨ - ١٥١ .

والذي يطمئن إليه الباحث هو تعميم الجواز عند وضوح المعنى المراد ، فلا يصح المنع مع كثرة الشواهد وتنوعها ، ولا يصح التخصيص بمثل ذلك القياس الخارج عن اللغة ، المخالف للشواهد .

ومن هذا العرض السريع لهذه المسألة يتضح بجلاء عدم جواز إطلاق الشذوذ أو الخطأ على الأمثال العربية التي خالفت هذه القاعدة - كما هو شائع في كتب النحو - فقد زادت بمجموعها على مائة مثل .
ولذلك قال حمزة الأصبهاني مدافعاً عن هذه الأمثال : « وإنما قدمت ما حكيتُه من قياس النحويين ، ومجاز اللغويين ؛ لئلا يطعن طاعن بقياس النحو على مثال مثل شذ عن قياسهم ، ولتقوى مُتَّة المتسعين في مجاز اللغة ، والمساحين للعرب فيما تكلموا به على الجبلة » (١) .

تناوب صيغتي الجمع (مفاعل) و (مفاعيل)

يرى البصريون عدم جواز نيابة صيغة (مفاعل) عن صيغة (مفاعيل) ولا العكس إلا في ضرورة الشعر^(١).

قال أبو حيان: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل (مفاعيل)، ولا زيادتها في مثال (مفاعل) إلا في الضرورة»^(٢).

ولكن المثلين العربيين:

إِنَّ الْمَعَاذِيرَ يَشُوبُهَا الْكَذِبُ^(٣)

إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمُنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ^(٤)

قد خالفا هذه القاعدة؛ فـ (المعاذير) جمع (المعذرة)، فالأصل أن تجمع على (المعاذر)، و (المعارض) جمع (المِعْرَض)، فالأصل أن تجمع على (المعارض)، فزيدت الياء فيهما في هذين المثلين.

وقد وافق هذين المثلين في مخالفة القاعدة عددٌ من الشواهد النثرية والشعرية.

فمن الشواهد النثرية: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٥)،

وقوله سبحانه: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٦)؛ فـ (مفاتيح) جمع (مفتاح)،

والأصل أن يجمع على (مفاتيح)، وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾^(٧)؛

فـ (معاذير) جمع (معذرة)، والأصل أن تجمع على (معاذر).

(١) انظر: ابن عقيل: المساعد ٣/ ٤٧٠، والأشموني ٤/ ٥٢، والسيوطي: جمع الهوامع ٦/ ١١٩.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٥.

(٣) المثل بهذه الرواية عند: أبي عبيد ٦٤، والبكري ٧٤، والميداني ١/ ١٢، وبرواية (المعاذير يشوبها) عند:

الزنجشيري: المستقصى ١/ ٣٤٧، وبرواية (المعاذير قد يشوبها) عند: الميداني ٢/ ٢٩٦.

(٤) المثل عند: البكري ٤، والميداني ١/ ١٣. قال الميداني: "التعريض: ضد التصريح، وهو أن يلغز كلامه عن

الظاهر، فكلامه معرض، والمعارض جمعه، والمندوحة: السعة. يضرب لمن يحسب أنه مضطر إلى الكذب".

(٥) الأنعام ٥٩.

(٦) القصص ٧٦.

(٧) القيامة ١٥.

ومنها : قول رسول الله ﷺ : « مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ »^(١) ، وقوله ﷺ : « إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ آمِناً ، وَأَنْ يَدْفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَفَاتِحَ الْكَعْبَةِ ... »^(٢) ، وقد قيل للنبي ﷺ : « إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْنَاكَ مَفَاتِحَ الْأَرْضِ وَخَزَائِنَهَا ، لَا يَنْقُصُكَ ذَلِكَ عِنْدَنَا شَيْئاً فِي الْآخِرَةِ »^(٣) ، وقوله ﷺ : « وَمَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مَعَاذِيرَ مِنَ اللَّهِ »^(٤) ، وقول عمر رضي الله عنه : « مَا يُسْرُنِي أَنْ لِي بِمَا أَعْلَمُ مِنْ مَعَارِيضِ الْقَوْلِ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي ثُمَّ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي » ، وقول ابن عباس رضي الله عنهما : « مَا أَحَبُّ لِي بِالْمَعَارِيضِ كَذَا وَكَذَا »^(٥) .

ومن الشعرية قول لحيان بن حلية المحاربي^(٦) :

أَلَا إِنَّ جِرَافِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحُ

(فـ) منادح (جمع) مندوحة) ، والأصل أن يجمع على (مناديح) .

ولم يهمل البصريون كل هذه الشواهد ، بل حاولوا توجيهه بعضها .

قال النحاس في توجيه الآيتين الأولى والثانية : « (و) مَفَاتِحُ (جمع) مِفْتَحُ ، هذه اللغة الفصيحة ، ويقال (مِفْتَا ح) ، والجمع (مَفَاتِي ح) »^(٧) ، ولكنه لم يملك للآية الأخيرة إلا أن قال : « جمع على غير قياس عند سيويوه ؛ لأن (عذراً) ليس جمعه (معاذير) ، وإنما (معاذير) جمع (مَعَاذِر) »^(٨) .

وقال العكبري : « (مَفَاتِحُ) هو جمع (مَفْتَحُ) ، والمفتاح : الخزانة ، فأما ما يفتح به فهو (مَفَاتِحُ) ، وجمعه (مَفَاتِي ح) ، وقد قيل (مِفْتَحُ) أيضاً »^(٩) .

(١) رواه البخاري ١٦٩٣ / ٤ ، وابن حبان ١٣ / ٥٠٤ .

(٢) رواه البيهقي ٣١ / ٩ .

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٦ / ٣٢٧ .

(٤) رواه الطبراني ١ / ٢٨٥ ، وقال الهيثمي ٨ / ١٩ : " ورجاله رجال الصحيح " .

(٥) روى الأثرين : ابن أبي شيبة ٥ / ٢٨٢ .

(٦) انظر البيت عند : ابن حني : المحتسب ٢ / ١٥٤ ، والسيوطي : همع الموامع ٦ / ١١٩ .

(٧) النحاس ٢ / ٧١ . وقد ذكر هذا الجمع : ابن منظور (فتح) ، والفيروزآبادي (فتح) .

(٨) المصدر السابق ٥ / ٨٢ .

(٩) العكبري : التبيان ١ / ٥٠٢ .

وقال الميداني عن المثل الثاني « و(المعارض) جمع (المعارض) ، يقال : عرفت ذلك في معارض كلامه ، أي : في فحواه »^(١) .

ولكن الكوفيين أبوا هذه التوجيهات ، وتمسكوا بهذه الشواهد ؛ فذهبوا إلى جواز تناوب صيغتي (مفاعل) و(مفاعيل) وشبههما^(٢) .

وقد وافقهم في ذلك ابن مالك ؛ فقال : « تجوز مماثلة ما مائل (مفاعيل) لـ (مفاعل) ، وكذا العكس »^(٣) .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لتنوع الشواهد المؤيدة له ، مع ما نقل عن العرب من جمع (مصباح) على (مصابح) ، و(محراب) على (محارب) ، و(درهم) على (دراهيم)^(٤) . والله أعلم .

(١) الميداني ١/ ١٣ . وقد ذكر هذا الجمع : ابن منظور (عرض) .

(٢) انظر رأيهم في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٥ ، وابن عقيل : المساعد ٣/ ٤٧٠ ، والسيوطي : مع الخوامع ٦/ ١١٩ .

(٣) ابن مالك : التسهيل ٢٧٩ .

(٤) انظر : السمين الخليلي ٤/ ٦٥٩ ، وابن منظور (درهم) .

صيغة (فواعل)

قرر النحاة عدم جواز جمع (فاعل) - إذا كان صفة لمذكر عاقل - على صيغة (فواعل) إلا في ضرورة الشعر^(١).

قال الميرد : « وما كان من الأسماء على (فاعل) فكان نعتاً ؛ فإن جمعه (فاعلون) ، فإن أردت أن تُكسّر المذكر ؛ فإن تكسيره يكون على (فُعَل) وعلى (فُعَال) ، ولا يجوز أن يجمع على (فواعل) وإن كان ذلك هو الأصل ؛ لأن (فاعلة) تجمّع على (فواعل) ، فكهوا التباس البناءين ، وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل »^(٢).

وقد خالف هذه القاعدة التصريفية قول العرب في المثل :

هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ^(٣)

فقد جُمع فيه (هالك) - وهو صفة لمذكر عاقل - على صيغة (فواعل) .
ويوافق هذا المثل في مخالفة القاعدة : ما نقل عن العرب من جمع (فارس) على (فوارس) ، و (ناكس) على (نواكس) ، و (غائب) على (غوائب) ، و (شاهد) على (شواهد) ، و (ناشئ) على (نواشئ) ، و (رافد) على (روافد) ، وكلها صفات للعقلاء^(٤).

(١) انظر : سيبويه ٣ / ٦١٤ - ٦١٥ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٦ ، والأعلم الشنمري : تحصيل عين الذهب ٥٤٥ ، وابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ١ / ٥٤٥ ، والأردبيلي (محمد بن عبدالغني ٦٤٧هـ : شرح الأئمودج في النحو ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم - الرياض ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ١٣٧ .

(٢) الميرد : المقتضب ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) المثل في : المصدر السابق ٢ / ٢١٦ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٦ ، وابن منظور (هلك) ، والميلاني ١٣٨ ، والأشموني ٤ / ١٤١ ، والأزهري ٢ / ٣١٣ . يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة .

(٤) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٠ - ٤٥١ ، والميلاني ١٣٨ - ١٣٩ ، والبغدادي :

الخزانة ١ / ٢٠٤ - ٢٠٧ .

وقد وردت بعض هذه الكلمات في الشعر ، فمن ذلك قول الفرزدق (١) :
وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وقول ابن جندل الطعان (٢) :

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إِلَى ذِكْرِ مَالِكِ
فَأَيَّقَنْتُ أُنَى ثَائِرُ ابْنِ مُكْدَمٍ غَدَاةً إِذْ أَوْ هَالِكٍ فِي الْهَوَالِكِ

فحاول النحاة توجيه هذه الشواهد ، ومن توجيهاتهم :

١. أن بعض هذه الألفاظ خاص بالرجال ؛ ولذلك فإنه لا يلتبس بالنساء .

قال سيويه : « قالوا (فوارس) كما قالوا (حواجر) ؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم ، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل) كما قالوا (فُعْلان) » (٣) .

٢. أن هذه الألفاظ محمولة على إرادة الطائفة أو الفرقة ؛ فتكون مؤنثة .

قال الرضي : « لا دليل في جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون (الهوالك) جمع (هالكة) أي : طائفة هالكة ، وكذا غيره ، كقولهم (الخوارج) أي : الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ (٤) أي : طوائف الملائكة » (٥) .

وهذا ما يطمئن إليه الباحث ؛ لقرب إرادة الطائفة أو الفرقة من معنى هذه الشواهد ، بل إن بيت الفرزدق قد يكون فيه التأنيث مقصوداً لمعنى بلاغي ، وهو تشبيه أولئك الرجال بالنساء في الضعف والاستكانة عند رؤيتهم الممدوح .

(١) البيت له في ديوانه ١ / ٣٠٤ ، وهو عند : سيويه ٣ / ٦٣٣ ، والمبرد : المقتضب ٢ / ٢١٧ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٧ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٥٦ ، والبغدادي : الخزانة ١ / ٢٠٤ .

(٢) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ٥٦ ، وابن منظور (هلك) ، والميلاني ١٣٩ ، والأزهري ٣١٣ / ٢ .

(٣) سيويه ٣ / ٦١٤ - ٦١٥ .

(٤) الصافات ١ .

(٥) الرضي : شرح الشافية ٢ / ١٥٤ .

التصغير للتعظيم

منع البصريون مجيء التصغير لغرض التعظيم (١).
قال الأعلام: «اعلم أن التصغير يجيء على وجوه: منها تقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً،
أو تحقير ما يجوز أن يتوهم عظيماً، أو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً.

وقال بعض النحويين: قد يكون التصغير لتعظيم الأمر، وليس الأمر كما ظنوا» (٢).
وقد خالف رأي البصريين في هذه المسألة عدد من الأمثال العربية، هي:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي (٤)

إِنَّ الْعَصَا مِنَ الْعُصِيَّةِ (٣)

جُدَيْدَةٌ فِي لُعِيَّةٍ (٦)

صَارَ خَيْرَ قُوَيْسٍ سَهْمًا (٥)

أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعُذَيْقُهَا الْمَرْجَبُ (٧)

(١) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١١٤/٥، والرضي: شرح الشافية ١/١٩١، وأبا حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٥١، والجاربردي (أحمد بن الحسن ٧٤٦هـ): شرح الشافية، عالم الكتب — بيروت، د.ت. ١/٧٤، وانظر: السيد عبد الحميد (التنوير في التصغير، مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة، د.ت. ٣٠ - ٤٢، فقد بحث المسألة بحثاً مستفيضاً.

(٢) الأعلام الشنمري ٢/٩١٦ - ٩١٧.

(٣) المثل عند: ابن سلمة ١٨٩ و ٣٠٤، والأصبهاني ١/٢٢٩ و ٢٣٠، والميداني ١/١٥.

(٤) المثل عند: الميداني ١/٩٢ و ١٦٤.

(٥) المثل برواية (أشد من قويس سهماً) عند: الأصبهاني ١/٢٣٦ و ٢٦١، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/٥٣٨ و ٥٦٦، وابن منظور (قوس)، ورواية (كونوا خير قويس سهماً) عند: البكري ١٧٩ و ١٨١، ورواية (صار خير قويس) عند: أبي عبيد ١٢٠، والميداني ١/٣٩٧، والزنجشري: المستقصى ٢/١٣٨، ورواية (هم خير قويس) عند: البكري ٤٧٣، ورواية (خير قويس) فقط عند: المفضل الضبي ٦٠، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/٤٢٠.

(٦) المثل عند: الميداني ١/١٧٠.

(٧) المثل عند: أبي عبيد ١٠٣، والأصبهاني ٢/٣٦٨، والميداني ١/٣١ و ٢/٣٩٤، والزنجشري: المستقصى ١/٣٧٧، وابن منظور (رجب) و (عذق). قال الميداني في شرحه: "الجديل: تصغير الجدل، وهو أصل الشجرة، والمحكك: الذي تتحرك به الإبل الجري، وهو عود ينصب في مبارك الإبل، تتمرس به الإبل الجري، والعذيق: تصغير العذق، وهو النخلة، والمرجب: الذي جعل له رجة، وهي دعامة تبنى حولها من الحجارة، وذلك إذا كانت النخلة كريمة، وطالت؛ تخوفوا عليها أن تنقع من الرياح العواصف".

قال الميداني عن المثليين الأول والأخير: «والعصية: تصغير تكبير، مثل (أنا عذيقها المرجب وجذيلها المحكك)، والمراد: أنهم يُشْبِهُونَ آبَاهُمْ فِي جُودَةِ الرَّأْيِ» (١)، وقال عن المثل الثاني: «اللِّتْيَا: تصغير التي، وهي عبارة عن الداهية المتناهية، وهذا تصغير يراد به التكبير» (٢)، وقال عن المثل الثالث: «يقال هذا في موضع التفضيل» (٣)، وقال عن المثل الرابع: «هذا تصغير يراد به التكبير، أي: جد سُرِّيَ فِي لَعِبٍ» (٤).

ووافق هذه الأمثال في مخالفة رأي البصريين عددٌ من الشواهد الثرية والشعرية. فمن الشواهد الثرية قول رسول الله ﷺ: «ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهْمَاءِ لَا تَدَعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا لَطَمَتْهُ لَطْمَةً» (٥).

قال ابن الأثير: «هي تصغيرُ الدهماء، يريد الفِتْنَةُ الْمُظْلَمَةَ، والتَّصْغِيرُ فِيهَا لِلتَّعْظِيمِ» (٦).

ومنها قول عمر رضي الله عنه عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كُنَيْفٌ مُلِيَ عِلْمًا» (٧)، أي: الوعاء العظيم؛ لأنه في سياق المدح.

ومن الشواهد الشعرية قول لبيد (٨):

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيهَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنْامِلُ

فـ (دوبيهية) تصغير (داهية) بقصد تعظيمها.

(١) الميداني ١ / ١٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٨٩ .

(٤) المصدر السابق ١ / ١٧٠ .

(٥) رواه الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ١٣٣، وأبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ: السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، د.ت) ٤ / ٩٤ .

(٦) ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم ٦٠٦هـ: النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ٢ / ١٤٦ .

(٧) رواه الطبراني ٩ / ٣٤٩، وانظر: الهيثمي ٦ / ٣٠٣، والذهبي ١ / ٤٩١ .

(٨) البيت له في ديوانه ٢٥٦، وهو عند: الأعلام الشنمري: النكت ٢ / ٩١٦، وابن الشجري ٢ / ٣٨٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٥ / ١١٤، والأشموني ٤ / ١٥٧، والإسفرائيني ١٤٠ .

ومنها قول أوس بن حجر^(١) :

فُوَيْقَ جَبِيلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تُكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمَلَا

— (جبل) تصغير (جبل) بغرض التعظيم .

ومنها قول الشاعر^(٢) :

أَحَارٍ تَرَى بُرَيْقًا هَبًّا وَهَنًا كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعْرِ اسْتِعَارَا

(بريقاً) تصغير (برق) بغرض التعظيم .

وقد أول البصريون بعض هذه الشواهد ، محاولين إخراجها عن غرض التعظيم . قال الرضي عن بيت لبيد : « وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها ، وتماوتهم بها ؛ إذ المراد بها الموت ، أي : يجيئهم ما يحتقرونه ، مع أنه عظيم في نفسه ، تصغر منه الأنامل »^(٣) ، وقال عنه ابن عصفور : « والمراد بتصغير الداهية أنها خفية لا يُعلم سببها ، وإن كان فعلها عظيماً ؛ لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات ، فصُعُرَت بالنظر إلى خفائها »^(٤) .

وأما بيت أوس فقد قال عنه ابن يعيش : « المراد أنه صغير العرض ، دقيق الرأس شاق المصعد ؛ لطوله وعلوه »^(٥) .

وقال ابن عصفور عن البيت الأخير : « يريد بالبرق المذكور أنه محبوب ، إما لكونه ظهر على أثر جذب ، وهو دليل المطر ، وإما لكونه لاح من أفق محبوبته ، فيكون من باب (أخسي) »^(٦) .

(١) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت — بيروت ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م) ٨٧ ، وهو عند : ابن يعيش : شرح المفصل ١١٤ / ٥ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٤٣٣ / ٢ ، وابن عقيل : المساعد ٤٩٢ / ٣ ، والبغدادي : شرح شواهد الشافية ١٩٢ / ١ .

(٢) انظر البيت عند : سيبويه ٢٥٤ / ٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣٥٩ / ٢ و ٤٣٤ ، وابن منظور (محسن) .

(٣) الرضي : شرح الشافية ١ / ١٩١ .

(٤) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٤٣٥ / ٢ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ١١٥ / ٥ .

(٦) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٤٣٥ / ٢ .

ولم يقبل الكوفيون هذه التأويلات ، فقالوا بجواز مجيء التصغير لغرض التعظيم ، واعتمد هذا الرأي عدد من النحاة ، ممن جاء بعدهم^(١) :
وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لكثرة وتنوع الشواهد الدالة عليه ، مع وضوح المعنى ، فلا حاجة للتكلف بهذه التأويلات ، فما لا يحتاج إلى تأويل - مع الاعتماد على النقل الصحيح - أولى مما يحتاج إليه ، لا سيما إذا كان المعنى واضحاً ؛ فقد قال ابن مالك - في مسألة أخرى - : « والمحاولة على الفائدة ، فبأي شيء حصلت حكم بجوازه »^(٢) .

(١) انظر : الميداني / ١ / ١٧٠ ، وابن الشجري / ٢ / ٣٨٤ ، والإسفرائيني / ١٤٠ .

(٢) ابن مالك : شرح عمدة الحفاظ / ١٦٤ .

تصغير الترخيم

اشترط الفراء وثعلب لصحة تصغير الترخيم أن يكون المصغر علماً ، ونُسبَ هذا الرأي للكوفيين (١) .

وقد أوضح دليهم الرضي بقوله : « اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغيراً ترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أُبقي منه دليلٌ على ما أُلقي ؛ لشهرته » (٢) .

ولكن جملةً من الأمثال العربية قد وردت مخالفةً لرأي هؤلاء النحاة ، وتلك الأمثال هي :

أَفْرَطَ لِلْهِيمِ حُبِينًا أَقْعَسَ (٣)

يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ (٤)

لَا أَفْعَلُ كَذَا مَا غَبَا غُبَيْسٌ (٥)

عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ (٦)

كُسَيْرٌ وَعَوَيْرٌ وَكُلُّ غَيْرٍ خَيْرٌ (٧)

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٠٠ ، وابن عقيل : المساعد ٣ / ٥٣٠ ، والأشموني ٤ / ١٧٠ ، والسيوطي : جمع الهوامع ٦ / ١٥٢ .

(٢) الرضي : شرح الشافية ١ / ٢٨٣ .

(٣) المثل عند : الميداني ٢ / ٨١ . قال في شرحه : " أفراطٌ : قَدَمٌ وعجل ، والهيم : جمع أهيم وهيماء ، وهي العطاش من الإبل ، وحبيناٌ : تصغير أحبن مرحماً ، يقال : رجل أحبن ؛ إذا كان به السقي ، وهو الاستسقاء ، والأقعس : الذي دخل ظهره ، وخرج صدره ، أي : قَدَمٌ لسقي الإبل العطاش رجلاً عاجزاً . يضرب لمن استعان بعاجز " .

(٤) المثل في : المصدر السابق ٢ / ٤١٤ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٠٠ ، وقد استدل به في هذه المسألة . بليق (تصغير أبلق) : فرس كان يسبق ومع ذلك يعاب . يضرب في ذم المحسن .

(٥) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١ / ٨٠ و ٢ / ٢٨٢ ، البكري ١١١ ، الميداني ٢ / ٢٣٩ ، الزخشي : المستقصى ٢ / ٢٥٠ . قال الميداني : " قال بعضهم : غبيس : تصغير أغبس مرحماً ، وهو الذئب ، وغبياً : أصله : غبٌ ، أي : ما دام الذئب يأتي الغنم غبياً " .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٢٩٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ٥٠ ، والميداني ٢ / ١١٢ ، والزخشي : المستقصى ٢ / ١٦٠ . قال الميداني : " أي : عرف هذا القدر وإن كان أحمق ، ويروى : (عرف حميقاً جملةً) أي أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس ، ويقال : معناه : عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ، ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ، ويظلمه " .

(٧) المثل عند : أبي عبيد ٢٦٣ ، والضيبي (أبي عكرمة عامر بن عمران ٢٥٠ هـ : الأمثال ، تحقيق : رمضان عبدالنواب ، مجمع اللغة العربية — دمشق ، ١٩٧٤ م) ١١٠ ، وابن سلمة ١٧٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢ / ١٥١ ، والبكري ٣٧٨ ، والميداني ٢ / ١٤٧ ، وابن منظور (عور) . عوير : تصغير أعور مرحماً ، والمثل لامرأة ، أرادت أن أحد زوجها مكسور ، والآخر أعور . يضرب في الشيء يكره ويذم من وجهين ، لا خير فيه البتة .

جاءَ بِأُمِّ الرُّبَيْقِ عَلَيَّ أُرَيْقٍ (١) ما سَقَانِي مِن سُوَيْدٍ قَطْرَةً (٢)

فقد ورد تصغير الترخيم في هذه الأمثال لغير أعلام ، فـ (حنين) تصغير (أحبن) ، و (بليق) تصغير (أبلق) ، و (غبيس) تصغير (أغبس) ، و (حميق) تصغير (أحقق) ، و (عوير) تصغير (أعور) ، و (أريق) أصله (وريق) تصغير (أورك) ، و (سويد) تصغير (أسود) .

ولورود هذه الشواهد الكثيرة ، لم يشترط جمهور النحاة أن يكون المرخم في التصغير علماً (٣) .

وهذا الرأي هو الأقوى ؛ لكثرة الشواهد المؤيدة له .

(١) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٨ ، والأصبهاني ٤٨٤ / ٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٤٧ / ١ ، والبكري ٤٧٧ ، والميداني ١ / ١٦٩ ، والزنجشيري : المستقصى ٤١ / ٢ ، وابن منظور (أبق) و (ربق) . قال أبو عبيد : " أم الربيق : الداهية ، وهذا التركيب يدل على شيء يحيط بالشيء . ويدور به كالربقة ، وربقت فلانا في هذا الأمر ، أي : أوقعته فيه ، حتى ارتبق وارتبك ، فكأن أم الربيق داهية تحيط وتدور بالناس حتى يرتبقوا ويرتبكوا فيها ، وأما أريق : فأصله وريق ، تصغير أورك مرخماً ، وهو الجمل الذي لونه لون الرماد " .

(٢) المثل عند : الميداني ٢ / ٢٩٢ . قال في شرحه : " سويد : تصغير أسود مرخماً ، يريد : الماء ، يقال للماء والتمر : الأسودان . يضرب لمن لا يواسيك بشيء " .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥ / ١٣٧ ، والسليبي ٣ / ١٠٦٢ ، وعز الدين ابن جماعة (محمد بن أحمد ٨١٦ هـ : حاشية على شرح الجاربردي على الشافعية ، عالم الكتب - بيروت ، د . ت) ١ / ٩٦ ، والأشموني ٤ / ١٧٠ ، و السيوطي : همع الهوامع ٦ / ١٥٢ .

التقاء الساكنين

التقاء الساكنين لا يكون في الوصل إلا في حرف لين مع مدغم متصل .
هذا رأي أكثر النحويين (١) .

وقد خالف هذه القاعدة النحوية المثل العربي :

التَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ (٢)

فقد التقت فيه الألف من (حلقتا) مع اللام من (البطان) ، وهما ساكتان ،
وهذا ما لا يجيزه النحاة .

وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة النحوية عدد كبير من القراءات القرآنية ، منها :

قراءة نافع ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ (٣) ، بسكون الياء من
(محياي) (٤) ، وفيها اجتمع ساكنان : الألف والياء الأخيرة ، وقراءة حمزة
﴿ فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ (٥) ، بتشديد الطاء وسكون ما قبلها (٦) ، وقراءة قالون
وأبي جعفر ﴿ وَهُمْ يَخْضَمُونَ ﴾ (٧) ، بفتح الياء وإسكان الخاء وتشديد الصاد (٨) ،

(١) انظر : العسكري : اللباب ٢ / ٦٨ ، والخوارزمي ٤ / ٢٨٧ ، والسيوطي : مع الخوامع ٦ / ١٧٦ .

(٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١ / ١٨٨ ، والميداني ٢ / ١٨٦ ، والزنجشيري :

المستقصى ١ / ٣٠٦ ، وابن منظور (بطن) . قال الميداني : " البطان للقتب : هو الخزام الذي يجعل تحت بطن
البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته . يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية " .

(٣) الأنعام ١٦٢ .

(٤) القراءة عند : ابن مجاهد ٢٧٤ ، والنحاس ٢ / ١١١ ، وابن خالويه : إعراب القراءات سبع

١ / ١٧٤ ، والفارسي : الحجة (للقراء السبعة) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ،

دار المأمون — دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ٣ / ٤٤٠ ، وأبي شامة (عبدالرحمن

ابن إسماعيل ٦٦٥هـ : إبراز انعالي من حرز الأماني في القراءات السبع ، تحقيق : محمود حادو ،

الجامعة الإسلامية — المدينة المنورة ، ١٤١٣هـ —) ٣ / ١٦٢ ، وابن الجزري ٣ / ٧٠ .

(٥) الكهف ٩٧ .

(٦) القراءة عند : ابن الأثير ٢ / ٦٩٣ ، وأبي حيان : البحر ٦ / ١٦٥ ، وابن الجزري ٣ / ١٧٢ ، والصفاسي ٢٨٣ .

(٧) يس ٤٩ .

(٨) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٧ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، وابن الجزري ٣ / ٢٦٤ ، والصفاسي ٣٣٣ .

وقراءة أبي عمرو ويعقوب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾^(١)، بإدغام الراء الأولى في الثانية^(٢)،
فاجتمع ساكنان، وقراءة قالون والحسن البصري وشعبة ﴿فَنِعْمًا﴾^(٣)،
بتشديد الميم وسكون العين^(٤)، وقراءة الأعرج ﴿وَأَيُّهَا فَا مَرْهَبُونَ﴾^(٥)، بسكون
الياء في (إي اي)^(٦)، وقراءة ابن جهماز ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾^(٧)، بسكون الياء^(٨)،
وقراءة الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن البصري ﴿قَالَ هِيَ عَصَائِي﴾^(٩)، بسكون
الياء^(١٠)، وقراءة الحسن البصري ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾^(١١)، بسكون الشين^(١٢)، وقراءة تروى
عن نافع وورش ﴿يَا بُشْرَايَ﴾^(١٣)، بسكون الياء^(١٤)، وقراءة المفضل عن عاصم، وابن
محيصن والحسن ﴿وَنِعْمَتِي الَّتِي﴾^(١٥)، بسكون الياء من (نعمتي)^(١٦).

-
- (١) البقرة ١٨٥ .
(٢) القراءة عند: البنا ١ / ٤٣١ .
(٣) البقرة ٢٧١ .
(٤) القراءة عند: أبي حيان: البحر ٢ / ٣٢٤، وابن الجزري ٢ / ٤٤٤ .
(٥) البقرة ٤٠ .
(٦) القراءة عند: ابن خالويه: مختصر البديع ٣، والعكبري: إعراب الشواذ ١ / ١٥٥ .
(٧) الزمر ٥٦ .
(٨) القراءة عند: ابن جني: المحتسب ٢ / ٢٣٩ .
(٩) طه ١٨ .
(١٠) القراءة عند: ابن جني: المحتسب ٢ / ٤٩، والزنجشيري: الكشف ٢ / ٥٣٣، والقرظي ١١ / ١٨٦،
وأبي حيان: البحر ٦ / ٢٣٤ .
(١١) يوسف ٣١، ٥١ .
(١٢) القراءة عند: العكبري: إعراب الشواذ ١ / ٧٠١ .
(١٣) يوسف ١٩ .
(١٤) القراءة عند: الزنجشيري: الكشف ٢ / ٣٠٩، والعكبري: إعراب الشواذ ١ / ٦٩١، وأبي حيان:
البحر ٥ / ٢٩٠ .
(١٥) البقرة ٤٠ .
(١٦) القراءة عند: ابن خالويه: مختصر البديع ٥، والبنا ١ / ٣٩٠ .

وقد اعترض عدد من النحاة على ذلك المثل العربي وهذه القراءات^(١)، وأنكروا صحة بعضها، وجعلها بعضهم خطأ^(٢).

قال أبو علي الفارسي: «إسكان الياء في (محيي) شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذ عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في (محيي)، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ... وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكى له (التقت حلقتا البطان) بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره (له ثلثا المنال) ... ومثل هذا ما جوزة يونس في قوله: (اضربان زيداً، اضربان زيداً)»^(٣).

والحق أنه ليس بشاذ عن الاستعمال، كيف وقد ورد فيه كل هذه الشواهد التي سبق ذكرها، وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره^(٤)، ولذلك فقد رد الصفاقسي على من اعترض عليه من النحاة^(٥)، وجوزة يونس^(٦)، بل قد نقل أبو حيان عن الكوفيين القياس عليه^(٧)، ونقل غيره احتجاجهم به لمذهبهم في (اضربان زيداً، اضربان زيداً)^(٨)، وزاد الخوارزمي فنسبه لبعض البصريين أيضاً^(٩).

(١) انظر: الزجاج: معاني القرآن ٢/ ٣١٢، والخوارزمي ٤/ ٢٨٧، والرضي: شرح الكافية ٤/ ٤٩٢، والموصلي: شرح الكافية ٢/ ٢٨١. وقد دافع عنها ابن خالويه في الحجة ٢٣٢ - ٢٣٣، ورد على من اعترض عليها.

(٢) انظر: النحاس ٢/ ١١١.

(٣) الفارسي: الحجة ٣/ ٤٤٠ - ٤٤١.

(٤) انظر: عضيمة (محمد عبد الخالق): دراسات لأسلوب القرآن الكريم (مطبعة حسان - القاهرة، د.ت.): القسم الثاني ٤/ ٧٦٤ - ٧٧٠، فقد أورد عدداً منها.

(٥) انظر: الصفاقسي ١٥٠ - ١٥٤.

(٦) انظر رأي يونس عند: العكبري: اللباب ٢/ ٦٨، والخوارزمي ٤/ ٢٨٨، والرضي: شرح الكافية ٤/ ٤٩٢.

(٧) انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢٠. وانظر: الخوارزمي ٤/ ٢٨٨.

(٨) انظر: الأنباري: الإنصاف ٢/ ٦٦، والعكبري: اللباب ٢/ ٦٨.

(٩) انظر: الخوارزمي ٤/ ٢٨٨.

وهذا ما جعل الشيخ عبدالحق عزيمة يعتمده ، ويكثر من شواهد ، ويقول :
« والحاصل أن الحق الذي لا شك فيه ، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع
بين الساكنين جائز ؛ لورود الأدلة المتضاربة به ، فما من قارئ من السبعة وغيرهم
إلا وقرأ به في بعض المواضع ، وورد عن العرب ، وحكاه الثقات عنهم ، واختاره
جماعة من أئمة اللغة » (١) .

وهذا الذي اختاره الشيخ عبدالحق عزيمة ومن قبله من العلماء هو الذي
يطمئن الباحث إليه ، ولا يسعه إلا الموافقة عليه .

التغيير في بنية الكلمة

يمكن العثور على بعض الأمثال العربية التي تحالف بنية بعض كلماتها الصيغة التصريفية الواجبة؛ لغرض من الأغراض اللفظية، كالمزاوجة والتخفيف. فمن تلك الأمثال:

صَنَعَةٌ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ (١)
جاءَ بِالضَّيْحِ وَالرَّيْحِ (٢)
حَنَّتْ وَلَا تَهَنَّتْ وَأَنْى لَكَ مَقْرُوعٌ (٣)
كُسَيْرٌ وَعُويْرٌ وَكُلُّ غَيْرِ خَيْرٍ (٤)
تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (٥)
اسْقِ رَقَاشٍ إِنَّهَا سَقَايَةٌ (٦)

(١) المثل عند: أبي عبيد ٢٣٨، والعسكري: جمهرة الأمثال ٩/١ و ٩١، والميداني ١/٣٩٧، والزمخشري: المستقصى ٢/١٤٤، وبرواية (من حب طب) في: ابن سلمة ١١٤، والعسكري: جمهرة الأمثال ٢/٢٢٨، والميداني ٢/٣٠٢، والزمخشري: المستقصى ٢/٣٥٤. قال الميداني: "أي: اصنع هذا الأمر لي صنعة حاذق لإنسان يحبه. يضرب في التوق في الحاجة، واحتمال التعب فيها"

(٢) المثل برواية (بالضح والريح) عند: أبي عبيد ١٨٨، وابن سلمة ٢٤، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/٣٢١، والميداني ١/١٦١، والزمخشري: المستقصى ٢/٣٩، وابن منظور (ضح) ، وقد ذكر رواية (بالضح والريح): الزمخشري: المستقصى في الموضع نفسه، وابن عصفور: ضرائر الشعر ١٤، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٧٨. الضَّحُّ: ما برز للشمس، والريح: ما أصابته الريح، والمعنى: جاء بما ظهر وما خفي. يضرب مثلاً للذي جاء بالمال الكثير أو العدد الكثير..

(٣) المثل عند: المفضل الضبي ٧٩، وأبي عبيد ٤٨، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/٣٤٢ و ٣٨٠، والبكري ٣٧، والميداني ١/١٩٢، والزمخشري: المستقصى ٢/٦٦، وابن منظور (قرع)، ويروى المثل (حنت ولات هنت). قال الميداني: "كانت الهيجمانية بنت العنبر بن عمرو بن تميم تعشق عبشمس بن سعد، وكان يلقب بمقروع، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانية، وعلمت بذلك الهيجمانية، فأخبرت أباهما، فقال مازن بن مالك بن عمرو: حنت ولات هنت، أي: اشتاقت وليس وقت اشتياقها [وعلى رواية (هنت) أي: ولا تمنأت العيش]، ثم رجع من الغيبة إلى الخطاب، فقال: وأن لك مقروع؟ أي: من أين تظفرين به؟. يضرب لمن يحسن إلى مطلوبه قبل أوانه".

(٤) تقدم تحريج هذا المثل قريباً ص ١٨٦ من هذا البحث.

(٥) تقدم تحريج هذا المثل ص ١٥٧ من هذا البحث.

(٦) المثل عند: أبي عبيد ١٣٨، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/٥٦، والميداني ١/٣٣٣، والزمخشري: المستقصى ١/١٧٠، وابن منظور (رقش). رقاش (مبني على الكسر): اسم امرأة. يضرب في الإحسان إلى المحسن.

قال الميداني عن المثل الأول: « وإِنَّمَا قَالَ (حَبٌّ) ؛ لمزوجة (طَبٌّ) ، وإلا فالكلام (أَحَبُّ) ، وقال بعضهم : (حَبَّبْتُهُ ، وَأَحْبَبْتُهُ) لغتان ، وهذا وإن صح شاذ نادر ؛ لأنه لا يجيء من باب (فَعَّلَ ، يَفْعُلُ) بكسر العين في المستقبل من المضاعف فعلٌ يتعدى إلا أن يشركه (يَفْعُلُ) بضم العين ، نحو (تَمَّ الحَدِيثَ ، يَتِمُّهُ ، وَيُتِمُّهُ) و (شَدَّدَ الشَّيْءَ ، يَشِدُّهُ ، وَيَشُدُّهُ) و (عَلَّلَ الرَّجُلَ ، يَعْلُلُهُ ، وَيَعْلُلُهُ) ، وكذلك أحوالهما ، و (حَبَّهُ ، يَجْبُهُ) جاءت وحدها شاذة ، لا يشركها (يَفْعُلُ) بالضم « (١) .

وقال ابن عصفور عن المثل الثاني : « وكذلك قالوا (الضَّيْحُ والرَّيْحُ) ، فأبدلوا (الحَاءَ) (يَاءً) ؛ اتباعاً لـ (الرِّيح) ، والأصل (الضَّحُّ) « (٢) .

وقال ابن منظور عن المثل الثالث : « وأما ما حكاه أبو عبيد من قول المتمثل من العرب : (حَنَّتْ وَلَا تَهَنَّتْ وَأَنْتَ لَكَ مَقْرُوعٌ) ؛ فأصله الهمز [أي : تَهَنَّأَتْ] ، ولكن المثل يجري مجرى الشعر ، فلما احتاج إلى المتابعة أزوجها (حَنَّتْ) « (٣) .

وعن المثل الرابع قال الميداني : « (كُسَّيْرٌ) تصغير (كَسِيرٌ) ، يقال : شيءٌ كَسِيرٌ ، أي : مكسور ، وحقه (كُسَيْزٌ) مشدد الياء ، إلا أنه خفف ؛ لازدواج (عَوَيْرٌ) « (٤) .

وقال الأعلام الشنتمري عن المثل الخامس : « ويقال : (تَسْمَعُ بالمُعِيدِي) ، وهو تصغير (مَعْدِي) بتشديد (الدال) ، وكان حكمه أن تقول : (مُعِيدِي) ، ولكنهم خففوا (الدال) ؛ لأنه مثل « (٥) .

(١) الميداني ١ / ٣٩٧ .

(٢) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٤ .

(٣) ابن منظور (هنا) .

(٤) الميداني ٢ / ١٤٧ .

(٥) الأعلام الشنتمري : النكت ٢ / ١٠٤٧ .

وذكر ابن عصفور أنه مخفف الياء أيضاً شذوذاً ، فقال : « كما قالوا (تسمع بالمعيدي) فحففوا ، والأصل (المعيدي) ، وتكون الياءان للنسب على حدهما في (كُرْسِي) ، ويكون هذا مما رفض أصله ؛ لأنه لم يسمع مثقلاً قط » (١) .
والقياس في المثل الأخير أن يقال : (سَقَاءة) ؛ فإبدال الياء همزة واجب هنا ؛ لأن الياء وقعت بعد ألف عارضة ، ولذلك قال الأشموني : « لأنه لما كان مثلاً ، والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث ، ومنهم من يقول : (سَقَاءة) بالهمز ، كحاله في غير المثل » (٢) .

فَقَصْدُ الحلية اللفظية واضح في كل هذه الأمثال ، وهي مراعاة الازدواج في الأمثال الأربعة الأولى ، والتخفيف في المثليين الأخيرين ، ولذلك فلا يحتاج الباحث إلى تكلف إيجاد تأثير لهذه الأمثال على القواعد التصريفية ، بل تعامل معاملة الضرورة في الشعر .

قال ابن عصفور : « وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم » (٣) .

ثم بين ابن عصفور أن مثل ذلك قد وقع في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ونثر الكتاب ، فقال : « وقد جاء مثل ذلك أيضاً في فواصل القرآن ؛ لتتفق ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَنَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ (٥) ، فزيادة الألف في (الظنون) و (السبيلا) بمنزلة زيادة الألف في الشعر للإطلاق .

(١) ابن عصفور : الممتع (في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة — بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٩ هـ) — ٩٢ / ١ .

(٢) الأشموني ٤ / ٢٨٦ .

(٣) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٣ .

(٤) الأحزاب ٦٧ .

(٥) الأحزاب ١٠ .

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » (١) ،
والأصل موزورات؛ لأنه من الوزر، فأبدلوا (الساو) (ألفاً) ؛ اتباعاً
لـ (مأجورات) .

ولكون السجع يجري مجرى الشعر ساغ لأبي محمد الحريري أن يقول : « فألفيت فيها أبا
زيد السروجي يتقلب في قواليب الانتساب ، ويحيط في أساليب الاكتساب » (٢) ،
فأشبع الكسرة في (قواليب) ؛ اتباعاً لـ (أساليب) » (٣) .

(١) رواه ابن ماجه ١ / ٥٠٢ ، والبيهقي ٤ / ٧٧ .

(٢) الحريري (أبو محمد القاسم بن علي : المقامات الأدبية ، مطبعة مصطفى الباي الحلبي — القاهرة ،

ط ٣ ، ١٣٦٩ — ١٩٥٠ م) ١٤ .

(٣) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٤ - ١٥ .

الطائفة

الخاتمة

أحمد الله تبارك تعالى على ما يسر من إنجاز هذا البحث ، وأشكره سبحانه على ما أعان وبلغ من نتائجه المهمة المتعددة ، وهو المسؤول من فضله أن يجعلها آراء سديدة وموفقة ، فقد منَّ — جلَّ شأنه — على هذه الدراسة بالكثير من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي :

نتائج الفصل الأول :

١. الاطمئنان إلى وصول الأمثال بصيغها وصفاتها كما نطقها العرب غالباً ، فينبغي أن يكون الاحتجاج بها أقوى من الاحتجاج بكثير من الشواهد غيرها؛ لما قد تتعرض له تلك الشواهد من التحريف والتغيير .
٢. عدم جواز التعميم في الحكم بالضرورة أو غيرها على الأمثال العربية المخالفة للقواعد، بل يُنظر في كل شاهد بدقّة وروية ، ويحكم عليه بالحكم اللائق به .
٣. الأصل في الأمثال العربية — كغيرها من شواهد اللغة العربية — موافقة القواعد النحوية والتصريفية .
٤. ما خالف القواعد النحوية أو التصريفية من الأمثال قسماً :
أ. خاضع للضرورة ، فلا يصح الاحتجاج به في مخالفة القاعدة .
ب. غير خاضع لها ، فيعامل معاملة غيره من شواهد اللغة العربية ، ويؤثر على القواعد النحوية والتصريفية، فيشارك مع غيره من الشواهد في ضبط تلك القواعد ؛ لتزداد به دقة وتماماً .
٥. على الرغم من ثبات صيغ الأمثال كما نطقها قائلوها ، إلا أن هناك عوامل أدت إلى تغير عدد منها ، وتعدد رواياتها ، من هذه العوامل : أمية العرب ، وكثرة الاستعمال ، واختلاف لهجات العرب .
٦. تعدد روايات الأمثال يزيد في مادة الاحتجاج اللغوي أنواعاً من الصيغ أو الكلمات .
٧. على الرغم من أهمية الأمثال لم تلق الاهتمام اللائق بها من النحاة .
٨. اضطرب النحاة في الاستشهاد بالأمثال ، فإذا وافقت القاعدة استشهدوا بها ، وإذا خالفتها ردوها ؛ لمجرد كونها أمثالاً .

نتائج الفصل الثاني :

١. تأييد لغة القصر في الأسماء الخمسة .
٢. تقدير الحركات كلها على الياء لغة من لغات العرب الفصيحة ، التي يجوز استعمالها في النثر والنظم .
٣. جواز مجيء المبتدأ جملة ، ولكنه قليل في الاستعمال العربي ، فينبغي ألا يقاس عليه إلا عند أمن اللبس ، والتأكد من وضوح المعنى المراد .
٤. جواز الإخبار بالزمان عن اسم عين ، ولكنه قليل في الاستعمال العربي .
٥. العرب ترفع الخبر في عامة حديثها ، إلا أنها قد تنصبه عند عدم اللبس ، فنصبه فصيح ، إلا أنه لقلته في كلامهم لا يحسن القياس عليه ؛ حتى لا تضطرب القواعد ، وتلبس المعاني .
٦. حذف حرف النفي من (زال) جائز قليل الشواهد؛ ولذلك فالأولى عدمه ؛ حتى لا يقع اللبس .
٧. عمل (ما) مع تقدم خبرها لغة من لغات العرب القليلة .
٨. نَصَبُ (عسى) الاسم المفرد لغة من لغات العرب القديمة التي تجاوزها الاستعمال العربي .
٩. اقتران خبر (كاد) بـ (أن) ، وتجرد خبر (عسى) منها جائزان ، إلا أن التجرد مع (كاد) والاقتران مع (عسى) أكثر وأشهر في الاستعمال العربي .
١٠. نصب (ليت) للاسم والخبر جميعاً لغة قليلة من لغات العرب .
١١. جواز حذف مفعولي أفعال القلوب اقتصاراً (لغير دليل) .
١٢. تَعَدِّي فعلِ الضميرِ المتصلِ إلى ضميرِهِ المتصلِ لا يمتنع إلا إذا كان التعدي مباشراً ، أما إذا كان بحرف جر فإنه جائز .
١٣. جواز حذف الفاعل عند اتضاح المعنى .
١٤. التوسع بقلب الإعراب موجود عند العرب عند فهم المعنى ، ولكنه ليس المفضل عندهم في الكلام ، فالإنسان لا يهدف من كلامه إلى مجرد الإفهام ، بل يرمي إلى سرعة إيصال المعنى المراد ، مع عدم التشويش في الأذهان ،

- ولا شك أن اضطراب الإعراب - وإن فهم منه المعنى - ليس بالمريح للمتلقي ، ولا بالفضل عند السامع ، ولذلك فهو مع قبوله مكروه .
- ١٥ . جواز تعريف الحال عند أمن الالتباس بالصفة .
- ١٦ . جواز مجيء الحال من المنادى .
- ١٧ . جواز تقديم الحال على عامله مع صاحبه الظاهر والمضمر .
- ١٨ . جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد) ، ولا يحتاج لتقديرها .
- ١٩ . جواز اقتران الفعل المضارع المثبت والمنفي بالواو في جملة الحال ، من غير حاجة إلى تأويل مبتدأ؛ لما فيه من التكلف ، مع إمكان قياسه بالجملة الاسمية ، فكما أن جملة الحال الاسمية تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب ، فكذلك جملة الحال الفعلية يصح أن تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب كذلك ، ولا داعي حينئذ إلى تحويلها بالتقدير إلى جملة اسمية ، إلا أنما مع ذلك قليلة الورود عن العرب .
- ٢٠ . مجرور (رب) لا يلزم وصفه ، وما تتضمنه (رب) من معنى القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف ، وهو المسوغ للابتداء بالنكرة بعدها .
- ٢١ . للكاف الجارة ثلاثة أحوال : حال تتعين فيه الحرفية ، وحال تتعين فيه الاسمية ، وثالث تجوز فيه الحرفية والاسمية .
- ٢٢ . العرب قد تخالف القياس المطرد ؛ اعتماداً على ظهور المعنى ، كحذف ما تضاف إليه (حيث) ، ولكن ذلك في نادر من كلامها ، ولذلك لا يصح القياس عليه ؛ خشية التباس المعاني ، واضطراب القواعد .
- ٢٣ . الأصل في (قَطُّ) استعمالها في النفي ، ويجوز بقلّة استعمالها في غيره ؛ لوروده في الشواهد الفصيحة ، ولا سيما إذا كانت في حيز الاستفهام ؛ لأن الاستفهام قريب من النفي ، بل وقرينه في كثير من الأحكام .
- ٢٤ . نصب المفعول بـ (أفعل) التفضيل جائز يصح القياس عليه ، إلا أنه قليل في الاستعمال العربي ، ولذلك فالأفضل تعديته بحرف الجر خشية الالتباس .
- ٢٥ . ترجيح رأي الكوفيين في جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس .

٢٦. ترجيح رأي البصريين في عدم جواز ندبة النكرة .
 ٢٧. جواز توكيد الفعل المضارع عند اقترانه بـ (ما) الزائدة ، وجواز القياس على ذلك .
 ٢٨. تأييد ثبوت اللغة التي ذكرها عدد من النحاة عن بعض العرب في صرف ما لا ينصرف ، ولا سيما إذا كان على صيغة منتهى الجموع .
 ٢٩. ترجيح رأي الكوفيين في جواز النصب بـ (أن) المحذوفة بلا بدل .
 ٣٠. ترجيح الرأي القائل بجواز دخول (لو) على الاسم مع تقدير الفعل .

نتائج الفصل الثالث :

١. جواز صياغة اسم التفضيل مع اختلال بعض الشروط التي ذكرها النحاة ، ولكن عند وضوح المعنى المراد .
 ٢. ترجيح رأي الكوفيين في جواز تناوب صيغتي (مفاعل) و (مفاعيل) وشبههما .
 ٣. ترجيح رأي الكوفيين أيضاً في جواز مجيء التصغير لغرض التعظيم .
 ٤. تأييد رأي جمهور النحاة في عدم اشتراط كون المرخم في التصغير علماً .
 ٥. ترجيح الرأي القائل بأن الجمع بين الساكنين جائز .
 هذا وليس للباحث في أغلب هذه النتائج إلا الاختيار من آراء النحاة ، فما كان من سداد في ذلك فبتوفيق الله تبارك وتعالى ، وما كان من نقص فمن تقصير الباحث .
 وختاماً أسأل المولى الحكيم ، أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به النفع العميم .
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس :

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث والآثار .
- فهرس الأمثال .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأشعار والأمرجانر .
- فهرس الأعلام .
- المصادر والمراجع .
- فهرس المحتويات .

فهرس الآيات

سورة البقرة

- ١٠٩ كَيْفَ كَفَرُونَ بِاللَّهِ وَكُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَابُ فَاذْكُرُوا كَيْفَ كَفَرْتُمْ (٢٨)
- ٩٥ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ (٣٧)
- ١٨٩ وَنِعْمَتِي الَّتِي (٤٠)
- ١٨٩ وَإِلَيَّ فَارْجِعُونَ (٤٠)
- ١١٤ إِنَّا أَمْرُ سُنَّاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ (١١٩)
- ٩٥ وَإِذْ أَنْبَأْنَا إِبْرَاهِيمَ مَرَبَّهُ (١٢٤)
- ١٠ فَإِنِ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ (١٣٧)
- ١٨٩ شَهْرَ رَمَضَانَ (١٨٥)
- ٨٦ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢ و ٢١٦)
- ٤٣ أَنْ يَأْتِيَنَّ يَوْمَهُ (٢٥٤)
- ١٨٩ فَنِعْمًا (٢٧١)
- ٤٢ وَذَكِّرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا (٢٧٨)

سورة آل عمران

- ٤٣ لَنْ نُغْنِيَ (١٠)
- ٨٦ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٦٦)
- ١١٠ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا (١٦٨)

سورة النساء

- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ (٧٣) ٧٨
- وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا (٨٢) ٢٨
- أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (٩٠) ١١١، ١٠٩
- وَ كُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى (٩٥) ٥٢

سورة المائدة

- مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ (٨٩) ٣٩

سورة الأنعام

- وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُعْبُدُونَ (١٩) ٥٧
- وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (٥٩) ١٧٧
- هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ (١١٧) ١٢٩
- اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يُجْعَلُ مِرْسَاكُهُ (١٢٤) ١٢٩
- مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا (١٣٩) ٥٧
- قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي (١٦٢) ١٨٨

سورة التوبة

- ثَانِي اثْنَيْنِ (٤٠) ٣٩
- وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا (٩٢) ١٠٩
- عَلَى تَقْوَى (١٠٩) ١٥٢

سورة يونس

فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ (١٩) ١١٤

سورة هود

وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ (٤٢) ١١٠

هَٰؤُلَاءِ أَطَهَّرَ لَكُمْ (٧٨) ٥٧

سورة يوسف

قَالُوا لَئِن أَكَلَهُ الدِّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ (٨) ٥٧

يَا بُشْرَايَ (١٩) ١٨٩

حَاشَ لِلَّهِ (٣١ و ٥١) ١٨٩

ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَّهٗ (٣٥) ٩١

هَذِهِ بَصَاعَتُنَا مَرَدَّتْ إِلَيْنَا (٦٥) ١٠٩

سورة الإسراء

قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي (١٠٠) ١٦٣

سورة الكهف

فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ (٩٧) ١٨٨

سورة مريم

قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا (٨) ١١٠

وَهَنَرِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ (٢٥) ٨٨

سورة طه

- ١٨٩ قَالَ هِيَ عَصَائِي (١٨)
- ١٠٦ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧)
- ٤٣ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْضِي إِلَيْكَ وَحْيَهُ (١١٤)
- ٤٣ وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ (١١٥)

سورة الأنبياء

- ١٥٨ بَلْ تُكَذِّبُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيُدْمِغُهُ (١٨)

سورة الحج

- ١١٤ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٢٤)
- ١٥٢ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِيًا (٣٦)

سورة النور

- ٨٦ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (١٩)
- ٩١ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا (٤٠)

سورة النمل

- ١١١ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّومِرِ فَنَفِّعُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ (٨٧)

سورة القصص

- ١١١ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ (١٥)
- ٨٩ ، ٨٨ وَأَضْمَمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ (٣٢)

- ٨٤ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُفِّرْتُمْ تَرْتَعْمُونَ (٦٢ و ٧٤)
- ١٧٧ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ (٧٦)
- ١٢٩ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى (٨٥)

سورة الأحزاب

- ١٩٤ وَتَنْظُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (١٠)
- ١٩٤ فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَا (٦٧)

سورة يس

- ١٨٨ وَهُمْ يَخْصِمُونَ (٤٩)

سورة الصافات

- ١٨١ وَالصَّافَّاتِ صَفَاً (١)

سورة الزمر

- ١٥٨ ثُمَّ يَبِيحُ قُرْآنَهُ مُضْفَرًا ثُمَّ يُجْعَلُهُ حُطَامًا (٢١)
- ١٨٩ يَا حَسْرَتَايَ (٥٦)
- ١٥٨ أَفَغَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوتِي أَعْبَدَ (٦٤)
- ٥٧ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ (٦٧)

سورة فصلت

- ٨٤ وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ (٤٨)

سورة الشورى

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (١١) ١٢٣ . ١٠

سورة الزخرف

فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ (٤٣) ٤٣

فَجَعَلْنَاهُمْ سَفَافًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ (٥٦) ١٠

وَجَعَلْنَاهُمْ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ (٥٩) ١٠

سورة المجاثية

إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٣) ١٣٥

وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٥) ١٣٥

سورة محمد

مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ (١٥) ١٠

سورة الفتح

وَعَظْمُهُمْ ظَنَ السَّوْءِ (١٢) ٨٦

ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ (٢٩) ١٠

سورة النجم

أَعْنَدُهُ عَلِيمُ الْغَيْبِ فَهَوَّيْرِي (٣٥) ٨٦

سورة القمر

وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ (٥٠) ٥٢

سورة الرحمن

١٥٢ عَلَى مَرْقَمٍ خُضِرٍ (٧٦)

سورة الحديد

٥٢ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى (١٠)

سورة المنافقين

١٠ لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ (٨)

سورة الحاقة

٧٨ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ (٢٧)

سورة نوح

١٥٣ وَلَا تَذَرْنُنَّ وُدَّ وَلَا سُوعَاءً وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا (٢٣)

سورة المدثر

١٥٨ وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرَ (٦)

سورة القيامة

١٧٧ وَكَوَالْتَمَى مَعَاذِيرَهُ (١٥)

٩١ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (٢٦)

سورة الإنسان

١٥٢ سَلَسِلًا (٤)

١٥٢ قَوْمٍ نَسْرًا (١٥ و ١٦)

فهرس الأحاديث والآثار

- أُتْرُوهُمَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ ، لَهِيَ أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ ١٧٥
- إِذَا قَالَتْ النَّائِحَةُ : وَأَعْضُدَاهُ ، وَأَنَاصِرَاهُ ، وَآكَاسِيَاهُ ، جُبِدَ الْمَيْتُ ١٤٤
- إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ ٧٣
- إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ ٨١
- ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ٧٣
- ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ ١٩٥
- أَغْمِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي : وَاجْبَلَاهُ ١٤٤
- أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي ٧٥
- إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْنَاكَ مَفَاتِحَ الْأَرْضِ وَخَزَائِنَهَا ، لَا يَنْقُصُكَ ذَلِكَ عِنْدَنَا شَيْئًا ١٧٨
- أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ ٣٥
- أَنْتَ تَقُولُ هَذَا ! وَاللَّهِ لَوْ غَيْرُكَ يَقُولُ هَذَا لَأَعْضَضْتُهُ ١٦٣
- إِنَّ أَهْمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، ... وَمَنْ ضَيَعَهَا فَهُوَ لَمَّا سِوَاهَا أَضِيعُ ١٧٠
- إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَى لَكُمْ ٨١
- إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ آمِنًا ، وَأَنْ يَدْفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَفَاتِحَ الْكَعْبَةِ ١٧٨
- ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهَيْمَاءِ لَا تَدْعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا لَطَمْتُهُ لَطْمَةً ١٨٣
- ثَوْبِي حَجْرٌ ، ثَوْبِي حَجْرٌ ١٤٠
- حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ ، مَاؤُهُ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّبَنِ ١٧٥
- صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ ١٥٥
- عَسَى رَجُلٌ تَحْضُرُهُ الْجُمُعَةُ ٧٥
- عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةِ ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا ٥٨
- غَيْرُ ذَلِكَ أَخَوْفُ عِنْدِي عَلَيْكُمْ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ تُصَبَّ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا صَبًّا ١٧٢
- فَصَلِّ بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتَهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ ١٢٧
- فَلَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي ٣٧

- فَمَا زَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَوْلِهِ ٧٣
- فَمَا كَانَ يَوْمٌ أَخْوَفَ عِنْدِي أَنْ يُلْقَى عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ ١٧٢
- فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا ٧٣
- فَمَا مِنْ ذُنُوبِي شَيْءٌ أَخْوَفُ عِنْدِي مِنْ تَسْفِيهِ عَمَّارًا ١٧٢
- فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلَقًا وَأَشَدُّهُ وَثَاقًا ١٢٧
- كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ ٧٣
- كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ عَاقِدِي أُرُهِمَ ٥٨
- كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عِلْمًا ١٨٣
- لَا يَزِينِي الزَّانِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ٩٢
- لَفِتْنَةُ بَعْضِكُمْ أَخْوَفُ عِنْدِي مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ١٧٢
- لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ١٦٣
- مَا أَحْبَبْتُ لِي بِالْمَعَارِيضِ كَذَا وَكَذَا ١٧٨
- مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ ٧٣
- مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ ١٢٦
- مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ بِأَكْبَرِهِ ، فَيَقُولُ : وَاجْبَلَاهُ ، وَاسَيِّدَاهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ١٤٤
- مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِمَا أَعْلَمُ مِنْ مَعَارِيضِ الْقَوْلِ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي ثُمَّ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي ١٧٨
- مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ ١٧٨
- مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ ٣٥
- الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ إِذَا قَالُوا : وَاعْضُدَاهُ ، وَكَاسِيَاهُ ، وَانَاصِرَاهُ ، وَاجْبَلَاهُ ١٤٣
- وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنَ أَكْثَرِ وَلَدَانٍ رَأَيْتَهُمْ قَطُّ ١٢٦
- وَمَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مَعَاذِيرَ مِنَ اللَّهِ ١٧٨
- وَمَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ١٠٠
- وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ ١٢٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُبِيحَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ ٨١
- يُؤْتَى بِأَنْعَمِ أَهْلِ الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ ١٢٦

فهرس الأمثال

- ١٦٧ أَهْلٌ مِنْ حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ
- ٢٩ آخِرُ الدَّوَاءِ الكَيُّ
- ٢٩ آخِرُ الطَّبِّ الكَيُّ
- ٩٤ أَبْدَى الصَّرِيحِ عَنِ الرَّغْوَةِ
- ١٧٤ أبيضُ مِنَ الثَّلَجِ
- ١٦٧ أَتَيْسُ مِنْ تُيُوسِ البِيَّاعِ
- ١٧٢ أَجَنُّ مِنْ دُقَّةٍ
- ١٧٤ أَحْمَرُ مِنَ العَنْدَمِ
- ١٧٣ أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ
- ١٧٢ أَحْمَى مِنْ أَنْفِ الأَسَدِ
- ١٧٠ أَحْوَلُ مِنْ ذَنْبٍ
- ١٧٤ أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةٍ
- ١٧٥ أَخْضَرُ مِنَ السَّلْقِ
- ٨٨ اخْلُ إِلَيْكَ ذَنْبٌ أَزَلُّ
- ١٦٩ أَخْيَلُ مِنْ غُرَابٍ
- ٢٩ أَذْرَقُ مِنْ حُبَارَى
- ١٦٨ أَرْجَلُ مِنْ خُفٍّ
- ١٧٤ أَرَعَنُ مِنْ هَوَاءِ البَصْرَةِ
- ١٧٢ أَرْهَى مِنْ غُرَابٍ
- ١٩٢ ، ٣٢ ، ٢٦ اسْقِ رَقَاشٍ إِهْمَا سَقَايَةً
- ١٧٤ ، ٢٨ أَسْوَدُ مِنْ حَنْكِ الغُرَابِ
- ١٧٤ أَسْوَدُ مِنَ السَّبِجِ
- ١٧٠ أَشْبَهُ مِنَ المَاءِ بِالمَاءِ

- أَشْعَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيينِ ١٧١
- أَشْمَسُ مِنْ عَرُوسٍ ١٦٨
- أَشْهَرُ مِنَ الْفَرَسِ الْأَبْلَقِ ١٧١
- أَشْهَى مِنَ الْخَمْرِ ١٧٢
- أَصْبَحَ لَيْلٌ ١٣٩ ، ٣٢
- أَطْرِي إِيَّاكَ نَاعِلَةً ١٨
- أَطْرَقَ كَرًا ١٨
- أَطْرَقَ كَرًا إِنْ النَّعَامَ فِي الْقَرْيِ ١٤٦ ، ١٣٩
- أَطْرَقَ كَرًا يُحَلِّبُ لَكَ ١٤٦ ، ١٣٩
- أَطْلَبُهُ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَ ١٢٤
- أَعْطَى الْقَوْسَ بَارِيهَا ٣٨ ، ١٨
- أَعْلَامُ أَرْضٍ جُعِلَتْ بَطَائِحًا ١٥١
- أَعْوَرُ عَيْنِكَ وَالْحَجَرَ ١٣٩
- أَفْتَدِ مَخْتُوقٌ ١٣٩
- أَفْرَطَ لِلْهِيمِ حَبِينًا أَفْعَسَ ١٨٦
- أَفْسَدُ مِنَ السُّوسِ ١٧٠
- أَفْعَلُ كَذَا وَخَلَاكَ ذَمٌّ ١٠٨
- أَفْلَتَ فُلَانٌ جُرَيْعَةَ الذَّقَنِ ٩٩
- أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُدَلَّقِ ١٧٠
- أَقْلَبُ قَلَابٍ ١٣٩
- أَكْسَى مِنَ الْبَصْلِ ١٧٢
- اللَّهُ أَعْلَمُ مَا حَطَّهَا مِنْ رَأْسِ يَسُومٍ ١٢٩
- الْتَقَتَ حَلَقَتَا الْبِطَانِ ١٨٨
- أَلْصُ مِنْ شِطَاطٍ ١٦٨
- إِنْ كُنْتَ عَطْشَانًا فَقَدْ أُنِيَ لَكَ ٩١
- أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعَدِيْقُهَا الْمُرْجَبُ ١٨٢

- ١١٣ أَنْجُ وَلَا إِخَالَكَ نَاجِيًا
- ١٧٠ أَنْجَبُ مِنْ أُمَّ الْبَيْنِ
- ١٨٢ إِنَّ الْعَصَا مِنَ الْعُصِيَّةِ
- ١٧٧ إِنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ
- ١٧٧ إِنَّ الْمَعَاذِيرَ يَشُوبُهَا الْكَذِبُ
- ٤٧ أَهْدِ لِحَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ
- ١٦٩ أَوْلَمُ مِنَ الْأَشْعَثِ
- ٤٦ بئسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ أَمْرِسُ
- ١٤٨ بِالْمِ مَا تُحْتَنَنُهُ
- ٩٤ بَرِئْتُ قَائِبَةً مِنْ قُوبِ
- ١٤٨ بِسِلَاحٍ مَا يُقْتَلَنَّ الْقَتِيلُ
- ١٨٢ بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي
- ١٤٨ بَعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ
- ١٣٩ تَتَابَعِي بَقْرُ
- ١٩٢ ، ١٥٧ ، ٤٦ تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
- ٤٧ تَمْنَعِي أَشْهَى لَكَ
- ١٨٧ جَاءَ بِأَمِّ الرُّبِيِّ عَلَى أَرِيْقِ
- ١٩٢ جَاءَ بِالضَّبِيحِ وَالرَّيْحِ
- ٩٩ جَاءَ الْقَوْمُ قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ
- ١٠٠ جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادِ
- ١٨٢ جَدِيدَةٌ فِي لُعْبَةٍ
- ٩٤ جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الْهَاجِنِ
- ٩٤ جَلَّى مَحَبُّ نَظْرُهُ
- ٢٩ حُبِّبَ إِلَى عَبْدٍ سُوءَ مَحْقِدِهِ
- ٩١ حُقَّ لِفَرَسٍ بِعَطْرِ وَأَنْسِ
- ٥٦ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا

- ١٩٢ حَتَّتْ وَلَا تَهَنَّتْ وَأَنْ لَّكَ مَقْرُوعٌ
- ٩١ حَيْثُمَا سَاءَكَ فَالْعُكْلِيُّ فِيهِ
- ١٤٠ خَامِرِي حَضَاجِرُ
- ١٢٨ الخَيْلُ أَعْلَمُ مَنْ فُرْسَانُهَا
- ٣٠ دَغْرًا لَا صَفًّا
- ١١٣ دُونَ ذَا وَيَنْفُقُ الحِمَارُ
- ٩١ ذَهَبَ كَأَسْبَابٍ فَلَجَّ بِهِ
- ٩٩ ذَهَبُوا أَيِّدِي سَبَا
- ١١٨ رَبِّ حَالٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسَانٍ
- ١١٧ رَبِّ حَمَقَاءَ مُنْجِبَةٌ
- ١١٧ رَبِّ رَأْسٍ حَصِيدٍ لِسَانٍ
- ١١٨ رَبِّ زَارِعٍ لِنَفْسِهِ حَاصِدٌ سِوَاهُ
- ١١٨ رَبِّ شَانِئَةٍ أَحْفَى مِنْ أُمَّ
- ١١٨ رَبِّ شَبْعَانَ مِنَ النَّعَمِ غَرْتَانُ مِنَ الكَرَمِ
- ١١٨ رَبِّ طَرْفٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسَانٍ
- ١٣٥ ، ١١٨ رَبِّ عَالِمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ
- ١١٨ رَبِّ عَيْنٍ أُنْمُ مِنْ لِسَانٍ
- ١١٧ رَبِّ فَرَقٍ خَيْرٌ مِنْ حُبِّ
- ١٤ رَبِّ قَوْلٍ أَشَدُّ مِنْ صَوْلٍ
- ١١٧ رَبِّ لَائِمٍ مُلِيمٍ
- ١٣٥ ، ١١٨ رَبِّ مُؤْتَمِنٍ ظَنِينٍ وَمَتَّهِمٍ أَمِينٍ
- ١١٨ رَبِّ مُكْتَبٍ مُسْتَقِيلٍ لِمَا فِي يَدَيْهِ
- ١١٨ رَبِّ تَعَلٍّ شَرٌّ مِنَ الحَفَاءِ
- ٦٤ زَلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ فِي بُرَادٍ
- ٨٨ سِرِّ عَنَّا
- ١٤ السِّرُّ أَمَانَةٌ

- شَتَّى تَوْوَبُ الحَلْبَةِ ١٠٧ ، ١٠٥ ، ٣٢
- شَرُّ مَا أَجَاءَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ ٢٩
- شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى ٥٠ ، ٢٤ ، ٢٣
- صَيْبَانُ تَوْبٍ لُقْبَتُ هَرَانَعًا ١٥١
- صَارَ خَيْرَ قُوَيْسٍ سَهْمًا ١٨٢
- صَبْرًا أَتَانَ فَالْجِحَاشُ حَوْلُ ١٤٠
- صَمِّي صَمَامٍ ١٤٠
- صَنَعَةٌ مِنْ طَبٍّ لَمْ حَبَّ ١٩٢
- صَهَ صَاقِعُ ١٣٩
- الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ ٢٤ ، ١٩ ، ١٨
- عَشِيَّةٌ تَقْرُمُ جِلْدًا أَمْلَسًا ١٥١
- العِدَّةُ عَطِيَّةٌ ١٤
- عُرَاضَةٌ تُورِي الزَّنَادَ الكَائِلَ ١٣٢
- عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ ١٨٦
- عَسَى البَارِقَةُ لَا تُخَلْفُ ٧٥
- عَسَى العُوَيْرُ أَبُوْسَاءً ٦٨
- عَلَى أَهْلِهَا تَجْنِي بَرَأَقِشُ ٢٩
- العَوْدُ أَحْمَدُ ١٧٢
- فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبِّ ٤٦
- فِيحِي فَيَاحِ ١٣٩
- قَدْ تَقَطَّعُ الدَّوِيَّةُ النَّابَ ٩٤
- قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنَ لَهَا ٨٠
- كَادَ العُرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا ٧٢
- كَادَ المُنْتَعَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا ٧٢
- كَارَهَا حَجٌّ يَبْطُرُ ١٠٥
- كَارَهَا يَطْحَنُ كَيْسَانَ ١٠٦

- كُرْهَا تَرَكَبُ الْإِبِلُ السَّفَرَ ١٠٦
- كُسَيْرٌ وَعَوِيرٌ وَكَلٌّ غَيْرُ خَيْرٍ ١٩٢ ، ١٨٦
- الْكِلَابُ عَلَى الْبَقْرِ ٢٨
- لَا أُحِبُّ رِثْمَانَ أَنْفٍ وَأَمْنَعُ الضَّرْعَ ١١٣
- لَا أَفْعَلُ كَذَا مَا غَبَا غُبَيْسٌ ١٨٦
- لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَخَشَى بِالذُّبِّ ، فَالْيَوْمَ قَدْ قِيلَ : الذُّبُّ الذُّبُّ ٦١
- لَقَدْ كُنْتُ وَمَا يُقَادُ بِي الْبَعِيرُ ٦١
- لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ ٢٨
- لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ١٦٢
- لَيْتَ الْقِسِيِّ كُلُّهَا أَرْجُلًا ٧٧
- لَيْسَ كُلُّ حِينٍ أَحْلَبُ فَأَشْرَبُ ٤٧
- مَا سَقَانِي مِنْ سُويِدٍ قَطْرَةً ١٨٧
- مَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ ١٢٢
- مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً ١٣٥
- مَا مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ ٦٥ ، ٣٢
- مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْعَفِيرَ ٩٩
- مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ ٣٤ ، ٣٢
- مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ٨٦ ، ٣٢
- النَّفْسُ أَعْلَمُ مَنْ أَخُوهَا النَّافِعُ ١٢٩
- هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ ١٨٠ ، ٣٢
- هَذِرًا هَذِرِيَانُ ١٣٩
- هَيْهَاتَ تَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ ٩١
- هَيْهَاتَ طَارَ غِرْبَانُهَا بِجِرْدَانِكَ ٩١
- وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ ٤٦
- يَا بَنَ اسْتِهَا إِذَا أَحْمَضَتْ حَمَارَهَا ١٠٣
- يَا عَبْرِي مُقْبِلَةً وَسَهْرِي مُدْبِرَةً ١٠٣

- ١٢٦ يَا عَمَاهُ هَلْ كُنْتَ أَعْوَرَ قَطُّ
- ١٤٣ يَا مُتَنَوِّرَاهُ
- ١٨٦ يَجْرِي بَلِيقٌ وَيَدْمٌ
- ١١٣ يَذْهَبُ يَوْمَ الْغَيْمِ وَلَا يُشْعِرُ بِهِ
- ٥٤ الْيَوْمَ حَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ
- ٥٤ الْيَوْمَ قِحَافٌ وَغَدًا نِقَافٌ

فهرس أقوال العرب

- أَدْخَلَ فَوْهُ الْحَجَرَ ٩٦
- أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي ٩٦
- أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ١٠٠
- إِذَا طَلَعَتِ الْجَوَازِءُ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحِرْبَاءِ ٩٦
- بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ ١٤٨
- الْجِبَابُ شَهْرَيْنِ ٥٤
- جَلَسَ وَحَدَهُ ١٠٠
- خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ ١٥٨
- خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ ٩٦
- رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْيِهِ ١٠٠
- الرُّطْبُ شَهْرِي ربيع ٥٤
- زَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ ٥٤
- زَيْدٌ قَائِمًا ٥٩
- الصَّيْدُ شَهْرِي ربيع ٥٤
- الطَّيَالِسَةُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ٥٤
- فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ ١٠٠
- قَمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ ١١٤
- كَادَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَابًا ٧٣
- كَادَ الْغَزَالُ أَنْ يَكُونَهَا ، لَوْلَا مَا تَمَّ مِنْهَا وَمَا نَقَصَ مِنْهُ ٧٣
- كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ١٤٨
- كَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ ٩٦
- كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي ١٠٠
- لَا بُدَّ مِنْ تَتَبَعَهَا ١٥٨

- ٨١ لا بَصْرَةَ لَكُمْ
- ٥٤ مَتَى أَنْتَ وَبِلَادُكَ
- ١٠٠ مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ
- ١٥٨ مُرَّةٌ يُخْفِرُهَا
- ٦٧ هذه ملحفة جديدة
- ١٤٦ يَا صَاح

فهرس الأشعار والأمرجانر

- وَكَسَوْتُ عَارِي لَحْمِهِ فَتَرَكَتِهِ ٤٠ جَدِلاً يُسَحَّبُ ذَيْلُهُ وَرَدَاءُهُ
 أُحِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ ١٦٣ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ
 لَهُ كَفَلُ كَالدَّعْصِ لَبَدَهُ النَّدَى ١١٠ إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْعَيْطِ الْمَذَّابِ
 فَمَا ظَفَرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ تَبْتَغِي الْمُنَى ١٣٠ بِأَبْدَلٍ مِنْ يَحْيَى جَزِيلِ الْمَوَاهِبِ
 فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا ١٤١ بِنُورِ الْحَزَامَى أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجِ
 يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيًّا بِسَاحِيهِ ١٠٤ كَمْ قَدْ بَدَّلْتَ لِمَنْ وَأَفَاكَ أَفْرَاحَا
 أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحُ ١٧٨ دَعْتَهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَبْوَى وَمَنَادِحُ
 تَبْكِي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ ٨٣ بَرِيءٌ مِنَ الْحَمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ
 إِذَا الرَّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ ١٧٥ فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحِ
 فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ٤٤ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُتْلَقِي مُحَمَّدَا
 ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا ٥١ فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تُعُودُ
 أَمَا تُؤَا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ٦١ وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ
 ١١٥
 أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبِ ٨١ نَكِذْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ
 سَبَقْتُ الرَّجَالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا ١١٠ كَسَبَقِ الْجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ
 وَكَرَّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحْتَبًا ١١٠ كَسِيدِ الْعَضَا نَبْهَتُهُ الْمُتَوَرِّدِ
 تَمْشِي تَبْخَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ مُتَخِيًّا ٩٢ لَوْ كُنْتُ عَمَّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدِ
 أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرَ الْوَعَى ١٥٩ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
 رَأَيْتُ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا ٤٠ تَضَيَّقَ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ
 فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ٥١ فَثُوبٌ لَيْسَتْ وَثُوبٌ أَجْرُ
 أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبًّا وَهَنًا ١٨٤ كِنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا
 أَكُلْ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ١٣٦ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

- وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا ١٠١
وَمَا كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ١٣٦
وَدُعِي بِالْحِسَابِ أَيَّنَ الْمَصِيرَا ٤٣
عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارُ ١١٨
هَبَّتْ شَامِيَةً وَاشْتَدَّتِ الْقَرَرُ ٩٢
وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ التَّنْظَرُ الشَّرُّ ٦١
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ ٦٦
كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ ١١٠
بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ ١٤٠
بَكَفٍ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا ١٣٦
وَلَا قَاصِرٍ عَنَّا مَأْمُورُهَا ١٣٦
وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَبِينَنَّ شَكِيرُهَا ١٤٩
وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا زَيْدًا رَأَيْتَهُمْ ١٨١
لَوْ بَعِيرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقُ ١٦٤
جَارِي لَا تَسْتَكْرِئِي عَدِيرِي ١٤١
سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولَى الثُّهَى ١٠٦
فَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصْبِحًا ١٠٦
أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ ١٣٠
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ ١٧٥
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا ٧٧
قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْحِيَارِ تَدْعِي ٥١
وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَى بِلَبَانِهِ ١٣٦
هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمْ ٤٣
سَوَى مَسَاجِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّ ٤٠
كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ ٤٠
عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ ٥١
وَجَنِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ ١٣٦
مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ ٤٣
تَفْلِيلُ مَا قَارَعَنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ ٤٠
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ الْوَرَقُ ٤٠

- فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظَافِيرَهُمْ نَجَّوَتْ وَأَرْهَتُهُمْ مَالِكَا
تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشَوْتُ إِلَى ذِكْرِ مَالِكِ
فَأَيَّقْتُ أَنِي تَائِرُ ابْنِ مُكَدَّمٍ غَدَاةً إِذْ أَوْ هَالِكُ فِي الْهَوَالِكِ
تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أَعْدُهُمَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ
فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَا كُؤُلُ ١٢١
وَحَقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجِيَالَا
لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
فَوَيْقَ جَبِيلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمَلَا
يَلِينَ وَتَحَسَّبُ آيَاتِهِنَّ عَن فَرَطٍ حَوْلَيْنِ رِقًا مُحِيَلَا
فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ
أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ثَمَّسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا
وَعَرِيَّةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً قَدْ قُلَّتْهَا يُقَالُ مَنْ ذَا قَالَهَا
أَأَدْرِكُ مِنْ أُمَّ الْحُوَيْرِثِ غِبْطَةً بِهَا خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَنَى لَهَا
هَلْ تَنْتَهُونَ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ
وَكَأَنَّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهِةً تُصْفَرُ مِنْهَا الْأَنْبَالُ
إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِيَاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ
فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعَصِ الدُّخَالِ
لَقَدْ خِفْتُ إِنْ لَمْ يُصْلِحِ اللَّهُ أَمْرَكُمْ تَكُونُوا كَمَا كَانَتْ أَجَادِيثُ وَإِئِثْلِ
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَلِي
وَأَلْقَى بِصَخْرَاءِ الْغَيْبِطِ بَعَاغِهِ نُزُولِ الْيَمَانِيِّ ذِي الْعِيَابِ الْمُحْمَلِ
فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعُهُ لَهُ وَآخِرُ يَشْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ
أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَلْحَنِي إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا
قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحِمَى ١٥١
فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا تَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مَيْسَمَا
١٦٣

- فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى
وَحَتَّى بَيْتِ الْقَوْمِ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةٌ
قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ وَرَحْلُهُ
وَمَنْ يَعْصِرُ أَطْرَافَ الزَّجَاحِ فَإِنَّهُ
عَلَّقْتُهَا عَرْضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا
وَأَصْبَحَ يُحْدِي فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ
أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَّراً بِوَادٍ
لَوْ فِي طُهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَا اعْتَرَضُوا
إِنَّ أَبَاكَ وَأَبَا أَبَاكَ
يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَتَانِيهَا
فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي
لَا هَيْثُمْ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ
تَجَلَّى عَنْ صَرِيحَتِهِ الظُّلَامُ
يَقُولُونَ نَوَّرَ صُبْحُ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ
يَا بُؤْسَ لِلْحَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ
أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَّامِ
يُطْبِعُ الْعَوَالِي رُكْبَتَ كُلِّ لَهْدَمِ
زَعْمًا لَعَمْرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ
مَعَاتِمُ شَيْءٍ مِنْ إِفْسَالِ مَزْنَمِ
أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي
دُونَ الَّذِي كُنْتُ أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي
قَدْ بَلَعْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَانَا
بَيْنَ الطُّيُوفِ فَصَارَاتِ فَوَادِيهَا
إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا
وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ حَيْبَرِي

فهرس الأعلام (١)

١٨٣	ابن الأثير
١٤٤	أحمد بن حنبل
٧٣	الأحنف بن قيس
١٢٠ ، ١٠٨ ، ٨٤ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٢٢	الأخفش
١٧٤ ، ١٧٠ ، ١٦١ ، ١٥٥ ، ١٣٤ ، ١٢٢	الأزهري
١١٣ ، ٩٩ ، ٢٢	ابن أبي إسحاق
١٨٩	الإسفرائيني
٨٥	إسماعيل بن عليّة
٣٦ ، ٣٥	الأشموني
١٩٤ ، ١٦٨ ، ٤١ ، ٢٦	الأشهب
١٥٤ ، ١٥٥	الأصمعي
٧٠ ، ٣٦ ، ٢٢	ابن الأعرابي
٧٠	الأعرج
١٨٩	الأعشى
١٤١ ، ١٢٣ ، ١٢١ ، ٤٤ ، ١٣	أعشى تغلب
٦١	الأعلم الشنتمري
١٩٣ ، ١٨٢ ، ١٣٤ ، ٨٥ ، ٨٢ ، ٥٠ ، ٢٣	الأعمش
١٥٤ ، ١٥٣ ، ٤٣ ، ٤٢	الأعور الشني
١٣٦	الألوسي
١٢	امرؤ القيس
١٣٢ ، ١٢٢ ، ١١٠ ، ٥١	الأنباري
١٧٥ ، ١٠٨ ، ٨٤	

(١) استبعدت عند ترتيب الأعلام (ال) ولفظتي (ابن) و (أبو) ، واعتمدت على ما بعدها .

- أنس بن مالك ٧٣ ، ٣٦ ، ٣٥
- أوس بن حجر ١٨٤
- ابن بابشاذ ٧٥
- البخاري ١٥٥
- ابن برهان ٧٢ ، ٢٥ ، ٢٤
- بشر بن أبي خازم ١٤١
- البغدادي ٧٩ ، ٦٤ ، ٥٥
- أبو بكر ١٥٢
- أبو بكر ابن الأنباري ١٢٢ ، ١٠٨ ، ٤١
- أبو بكر بن طلحة ١٣٤
- تميم الداري ١٢٧
- ابن التين ٣٦
- ثابت قطنة ١١٨
- ثعلب ١٨٦ ، ١٦١ ، ١٥٦ ، ٧١ ، ٤٨
- الهامي ١٦٩ ، ٨٦
- جبير بن مطعم ٧٣
- ابن جذل الطعان ١٨١
- الجرمي ١٧٠ ، ٨٤ ، ٦٧
- جرير ١٦٤ ، ١٦٣ ، ٤٣
- أبو جعفر ١٨٨
- جعفر الصادق ٣٩
- ابن جهماز ١٨٩
- ابن جني ١٥٣ ، ١٢٢ ، ٩٣ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢
- أبو جهل ١٦٣ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥
- أبو حاتم ٤١
- ابن الحاجب ١٣٨ ، ٢٢

- حارثة بن وهب ١٢٧
- ابن حجر العسقلاني ٣٦
- الحريري ١٩٥
- الحسن البصري ١٨٩ ، ١٥٨ ، ١٠٠ ، ٤٢
- الخطيئة ٤٢ ، ٤٠
- حمزة ١٨٨ ، ١٣٥
- حمزة الأصبهاني ١٧٦ ، ١٧٠
- أبو حنيفة الدينوري ٧٩ ، ٧٨
- أبو حيان الأندلسي ٨٨ ، ٨٣ ، ٨١ ، ٧٥ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣١
- ١٩٠ ، ١٧٧ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٢٦ ، ١٢٠ ، ١١٢
- أبو حية التميمي ١٢٤
- خالد بن الوليد ١٧٢
- ابن خالويه ٥٨ ، ١٧
- ابن خروف ١٢٠ ، ٨٤
- الخليل ١٥٤ ، ١٤٣ ، ٨٢
- الخوارزمي ٤١
- الداودي ٣٦
- أبو دؤاد ١٣٦
- دختنوس ١٩
- ابن دريد ١٧
- ابن ذكوان ١١٤
- ذو الرمة ١٥٩
- الراغب الأصفهاني ١١
- رؤية ٤٠
- ابن أبي الربيع ١٢١ ، ١١٣ ، ٩٦ ، ٣٦
- الربيع بن ضبع ١٠١

- الرضي .. ٤١ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦
- الزباء ٦٩ ، ٧١
- الزجاج ١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٥٣
- الزجاجي ٢٢ ، ٧٢
- الزخشري ١١ ، ١٧ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٨٥
- ٩٤ ، ١١٥ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧١
- زهير ٣٩ ، ٤١ ، ١١٥ ، ١٣٢
- أبو زياد ٧٩
- ابن السراج ٣١ ، ٥٣ ، ١١٧ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٦٨
- أبو سعيد الخدري ٧٣
- أبو سفيان ٨١
- ابن السكيت ١١
- ابن سلام الجمحي ٧٨
- سليمان التيمي ٣٥ ، ٣٦
- السمين الحلبي ٩٧ ، ١٥٣
- السهيلي ٥٢ ، ٦٩ ، ١٠٣
- سوّار بن المضرب ٩٢ ، ٩٣
- سيويه ٣١ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ٩٩
- ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥١
- ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨١
- ابن السيد ٧٨
- السيرافي ٢٤ ، ٨٥
- السيوطي ١١ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٨٥ ، ١٢٨
- ابن الشجري ٥٠
- شعبة ١٨٩

- الشلوبين ١١٧ ، ٨٤
- الشمآخ ١٠١
- الصبان ١٠٤ ، ٤٢ ، ٢٦
- أبو صخر الهذلي ١١٠
- الصفاقسي ١٩٠
- الصيمري ١٤٨ ، ٨٥
- أبو طالب ١٥٩
- ابن طاهر ١٢٠ ، ٨٤
- الطبري ٧١
- ابن الطراوة ١٣٥ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٧٨
- طرفة بن العبد ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١١٠ ، ٤٠
- عاصم ١٨٩
- عاصم الجحدري ١٨٩ ، ١٥٢
- عامر ٥٢
- عامر بن جوين الطائي ١٦٠ ، ١٥٩
- ابن عباس ١٧٨ ، ١٥٥ ، ٩٥
- العباس بن مرداس ١٢٩
- عبد الخالق عضية ١٩١
- عبد القاهر الجرجاني ٤٥
- عبد الله بن روأحة ١٤٤
- عبد الله بن الزبير الأسدي ٨١
- عبد الله بن همام السلولي ١١٥
- ابن أبي عبلة ١٠٠
- أبو عبيد ١٩٣ ، ٣٦
- العجاج ١٥١ ، ١٤١ ، ١٣٨ ، ٧٨ ، ٧٧
- عدي بن زيد ١٦٤

- العسكري (أبو هلال) ١٩ ، ٢٦ ، ٩٥
عصام الدين ٤٩
ابن عصفور ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٥ ،
١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٨٤ ، ١٧١ ، ١٦٢ ، ١٤٦ ، ١١٥ ، ٩٠
ابن عطية ١٥٤
العُقيلي ١٥٤ ، ١٥٢
العكبري ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٥٤ ، ١٧٨
أبو العلاء إدريس ٨٦
علي بن أبي طالب ٤٣ ، ٥٧ ، ٨٢
عمر بن الخطاب ٧٣ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ١٨٣
أبو عمر الزاهد ٧١
عمرو بن ظرب ٧١
عمرو بن عبيد ١٥٢
أبو عمرو بن العلاء ١٨
عَمْرَة (أخت عبد الله بن رواحة) ١٤٤
عمرة بنت العجلان ٩٢
عترة ١١٥
أبو عون الحرمازي ٧٨
عيسى بن عمر ١٥٢
عيسى بن محمد ١٥٨
العَطَمَش الضبي ١٦٣
الفارابي ١١
الفارسي (أبو علي) ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٦٩ ، ٩٠ ،
١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٦١ ، ١٩٠
الفراء ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٨ ،
٩٣ ، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٨٦

- الفرخان ٤٩
- الفرزدق ١٨١ ، ١٣٦ ، ٦٦
- أبو الفضل الرازي ٤٤
- فندريس ٢٣
- الفيروزآبادي ١٤٧
- قالون ١٨٩ ، ١٨٨
- ابن القطاع ١٦٨
- قطامش ٢١ ، ١٩
- القلقشندي ١١
- الكافيحي ١٣٤
- ابن كثير ٩٥
- كثير عزة ٩٢
- الكسائي ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ٩٣ ، ٨٣ ، ٧٨ ، ٥٨
- ليبد ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٠١
- لحيان بن حلية المخاري ١٧٨
- المازني ١٧٠
- ابن مالك ٧٠ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٤١ ، ٣١ ، ٢٠ ، ٦
- ١٠٧ ، ٩٠ ، ٨٦ ، ٨٤ ، ٨٢ ، ٨٠ ، ٧٦ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧١
- ١٦٤ ، ١٥٠ ، ١٤١ ، ١٣٧ ، ١٢٧ ، ١٢٠ ، ١١٦ ، ١١٢
- ١٨٥ ، ١٧٩ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٦٥
- مالك بن رقية ١١٥ ، ٦١
- الميرد ٣٨ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٩ ، ١١
- ٨٠ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٥٨ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٤١
- ١٨٠ ، ١٥٧ ، ١٤٧ ، ١١٩ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ٨٨
- المتلمس ١٦٣
- محمد بن مسعود بن الزكي ١٣٠

- ابن محيىن ١٨٩ ، ١٥٢
- المرباط الدلائى ٤٢
- المراىى ١٦٤ ، ١٤٢
- المرزوقى ٢٣ ، ١٨ ، ١١
- ابن المسوىى ٤٢
- ابن مسعود ١٨٣ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥
- ابن مضاء القرطبى ١٣٤ ، ١٢٢
- المطوىى ١٥٢
- المعربى (أبو العلاء) ١٩
- المفضل ١٨٩
- ابن مقسم ١٥٢
- ابن منظور ١٩٣ ، ١٨
- أبو موسى الأشعربى ١٢٧
- الموصلى ٨٥
- المىداىى ، ٧٨ ، ٦٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ١١
- المىلابى ١٩٣ ، ١٨٣ ، ١٧٩ ، ١٣٢ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥
- المىلابى ٢٢
- النابغة الجعدى ١٤٠ ، ١٣٦
- النابغة الذبىابى ١١٠ ، ١٠٣
- ابن الناظم ٥٩
- نافع ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٥٢
- أبو النجم العجلبى ٥١ ، ٣٥
- النحاس ١٧٨ ، ١٥٤
- العثمان بن بشىر ١٤٤
- أبو هريرة ١٧٥
- هشام ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٥٢ ، ٤٨

- ابن هشام ١٥٧ ، ١٢٤ ، ١٠٤ ، ٨٦ ، ٧٠ ، ٦٤ ، ٥٩
- الهمذاني ١٥٥
- ورث ١٨٩
- الوليد الوقش ١٢٠
- أبو يعلى ٧٨
- ابن يعيش ٨٧ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٤١ ، ٣١
- اليوسي ١٨٤ ، ١٤٩ ، ١٢٨ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ١١٥
- يونس ٢٧
- ١٩٠ ، ١٤٣ ، ١٠٢

فهرس المحتويات

٣	المقدمة.....
٩	التمهيد.....
١٠	تعريف المثل.....
١٣	الفرق بين الأمثال والحكم وأقوال العرب.....
١٦	الفصل الأول : أهمية الأمثال وحجيتها.....
١٧	قاعدة (الأمثال لا تغير) وأثرها في الاحتجاج بالأمثال.....
٢٢	خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة واردة فيها.....
٢٨	تعدد الروايات في الأمثال أسبابها وفوائدها.....
٣١	الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو.....
٣٣	الفصل الثاني : المسائل النحوية.....
٣٤	إعراب الأسماء الخمسة.....
٣٨	إعراب الاسم المنقوص.....
٤٦	مجيء المبتدأ جملة.....
٥٠	حذف الضمير الرابط للخبر إذا كان جملة.....
٥٣	الإخبار بالزمان عن اسم عين.....
٥٦	حذف الخبر.....
٦١	اقتران الواو بخبر (كان) وأخواتها.....
٦٣	حذف حرف النفي من (زال).....
٦٥	إعمال (ما) مع تقدم خبرها.....
٦٨	خبر (عسى) مفرد.....
٧٢	خبر (كاد).....

- ٧٥..... خبر (عسى)
- ٧٧..... خبر (ليت)
- ٨٠..... اسم (لا) النافية للجنس
- ٨٤..... حذف مفعولي أفعال القلوب
- ٨٧..... عمل الفعل في ضميرين متصلين متحدي المعنى
- ٩٠..... حذف الفاعل
- ٩٤..... قلب الإعراب
- ٩٩..... تنكير الحال
- ١٠٣..... مجيء الحال من المنادى
- ١٠٥..... تقديم الحال على العامل
- ١٠٨..... وقوع الفعل الماضي الخالي من (قد) حالاً
- ١١٣..... اقتران الفعل المضارع في جملة الحال بالواو
- ١١٧..... وصف مجرور (رُبُّ)
- ١٢١..... اسمية الكاف الجارة
- ١٢٤..... إضافة (حيث)
- ١٢٦..... استعمال (قَطُّ) مع غير النفي
- ١٢٨..... نصب اسم التفضيل للمفعول به
- ١٣٢..... وصف الجمع بالمفرد
- ١٣٤..... العطف على معمولي عاملين مختلفين
- ١٣٨..... حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة
- ١٤٣..... ندبة النكرة
- ١٤٦..... ترخيم النكرة
- ١٤٨..... توكيد المضارع في غير حالات جواز التوكيد
- ١٥١..... صرف الممنوع من الصرف
- ١٥٧..... النصب بـ (أن) المحذوفة بلا بدل
- ١٦٢..... ما يلي (لو)

١٦٦.....	الفصل الثالث : المسائل التصريفية.....
١٦٧.....	شروط صياغة اسم التفضيل.....
١٧٧.....	تناوب صيغتي الجمع (مفاعل) و (مفاعيل).....
١٨٠.....	صيغة (فواعل).....
١٨٢.....	التصغير للتعظيم.....
١٨٦.....	تصغير الترخيم.....
١٨٨.....	التقاء الساكنين.....
١٩٢.....	التغيير في بنية الكلمة.....
١٩٦.....	الخاتمة.....
٢٠١.....	الفهارس.....
٢٠٢.....	فهرس الآيات.....
٢٠٩.....	فهرس الأحاديث والآثار.....
٢١١.....	فهرس الأمثال.....
٢١٨.....	فهرس أقوال العرب.....
٢٢٠.....	فهرس الأشعار والأرجاز.....
٢٢٤.....	فهرس الأعلام.....
٢٣٣.....	المصادر والمراجع.....
٢٦٢.....	فهرس المحتويات.....